



جامعة زيان عاشور الجلفة  
كلية الحقوق والعلوم السياسية  
قسم العلوم السياسية



# سياسات الحكم الراشد و أثره في التنمية المحلية في الجزائر

مذكرة معدة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية  
تخصص: سياسات عامة والتنمية

إشراف الأستاذ:

بعيطيش يوسف

إعداد الطالبتين:

\* زهرة هادي

\* حياة بوكرش

السنة الجامعية: 2018/2017

جامعة زيان عاشور الجلفة

كلية الحقوق والعلوم السياسية  
قسم العلوم السياسية

# سياسات الحكم الراشد و أثره في التنمية المحلية في الجزائر

مذكرة معدة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية  
تخصص: سياسات عامة والتنمية

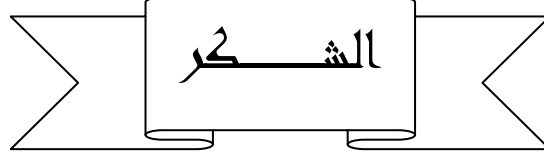
إشراف الأستاذ:  
\* بعبطيش يوسف

إعداد الطالبتين:  
\* زهرة هادي  
\* حياة بوكروش

أعضاء لجنة المناقشة:

أ:قيرع سليم.....رئيسا  
أ:بعبطيش يوسف..... مشرفا ومقررا  
أ:رمضاني مفتاح..... عضوا ومناقشا

السنة الجامعية: 2018/2017



الشكر الجزيل و الحمد الكثير لله العلي القدير الذي وهبنا نعمة العقل  
كما نتقدم بالشكر و التقدير إلى كل أساتذتنا في معهد العلوم السياسية الذين كانوا المثال الحق  
على طلاب العلم و كانوا شمعة تنير لنا دربنا في مسيرتنا خلال السنوات الخمس  
ولا ننسى أن نشكر أستاذنا المشرف **بعيطيش يوسف** الذي ساعدنا على إنجاز هذه الرسالة المتواضعة  
التي جمعنا فيها معلوماتنا خلال مشوارنا الدراسي  
كما نتوجه بالشكر الكبير إلى كل العمال و العاملات في جامعة زيان عاشور بالجلفة .

الإهداء

إلى الوالدين الكريمن  
أطال الله عمرهما و حفظهما  
إلى إخواني و أخواتي  
إلى أعمامي و عماتي وأخوالي و خالاتي  
إلى صديقاتي  
إلى كل من أحببته و أحبني في الله عز وجل  
إلى كل رفقاء الدرب المدرسي و الجامعي  
خاصة قسم الثانية ماستر سياسات عامة و تنمية  
دفعة 2018/2017  
إلى كل من ساعدني في إنجاز هذه الرسالة  
ولهم مني جميعا كل العرفان و الإمتنان

زهرة

بسم الله الرحمن الرحيم

## الاهداء

إلى الوالدين العزيزين  
إلى إخوتي وأختي وزوجة أخي  
إلى عائلتي الكريمة  
إلى أصدقائي جميعا  
إلى طلبة وطالبات قسم ثانية ماستر  
سياسات عامة وتنمية

حياة

مقدمة

سعى الإنسان منذ فجر التاريخ إلى تحقيق الرفاهية في العيش في كل مجالات حياته، ومع مرور الوقت خاصة إثر التطور التكنولوجي الذي كان له أثر بالغ في حياته حيث قلص الوقت واختصر المسافات لتلبية حاجات الإنسان التي هي في زيادة مستمرة، ولا ننسى أن للعملة أثر كبيرا في تطور حياة البشر، وتسهيلها والتي كانت نتيجة للتطور التكنولوجي، فالإنسان من خلال كل تلك المراحل قد وصل إلى أنه ليس فقط المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي يجب تنميتها فيجب عليه تنمية نفسه كذلك فالوصول إلى فرد فعال هو أحد أهداف التنمية السامية، حيث أن وجود فرد فعال داخل المجتمع سيضمن تنمية حقيقية للاقتصاد الذي هو أساس مهم لبناء دولة قوية.

ومحليا ومن أجل الرفع بمستوى الدولة للمنافسة العالمية والوصول إلى ركب الدول المتطورة، كان لابد من وجود تنمية محلية حيث أن التحول الديمقراطي والتغيير من المركزية الإدارية إلى اللامركزية، كل ذلك دفع بالدول إلى التنمية المحلية وإعادة النظر في فلسفتها للحكم والإدارة وبضرورة إصلاح المنظومة الإدارية بشكل عام ويتضمن الإصلاح الأخذ بالحكم الرشيد ومبادئه وآلياته، وذلك في إطار الأخذ بالمشاريع الفردية والابتعاد عن التخطيط المركزي.

ويعتبر مفهوم الحكم الرشيد من بين المفاهيم الحديثة نسبيًا، حيث أنه قد برز بشكل واضح في الساحة السياسية في الثمانينات من العقد المنصرم من طرف البنك الدولي إلا أن جذوره الفلسفية قد ظهرت أبعد من ذلك بكثير، حيث تساهم الحكمانية في تقوية الدولة وفق ترشيدها ضمن مبادئ وآليات ديمقراطية، كما هو حال المساءلة والشفافية وحكم القانون، إذ يعتبر ترسيخها في نشاطات الدولة طريقًا إلى تحقيق الرشادة وبالتالي تحقيق الديمقراطية بطرق حضارية، وخلال القرنين الثامن والتاسع عشر استعمل الأوروبيون هذا المصطلح في مجتمعاتهم وأرجو أن لا يفهم أن الحديث عن الحكم الرشيد هو صناعة أوروبية، فإستقراء التاريخ يشير إلى أن كثيرا من الحكام في عصور ما قبل الميلاد وحتى يومنا هذا بذلوا جهودا كبيرة لإقامة أنظمة حكم تقوم على أساس من العدل و المساواة و النزاهة .  
وبما أن الجزائر ضمن هذا الإطار المعقد من التحولات الدولية التي تؤثر عليها من كل جانب، كان لزاما عليها أن تسعى هي كذلك إلى تطبيق الحوكمة لمؤسساتها قصد توطيد قدراتها التنافسية وهذا بغرض الفوز برهانات السوق العالمية وتحقيق أفضل مستوى للأداء وهذا ما جسدهته الجزائر في جملة الإصلاحات الوطنية التي عرفتتها منذ الثمانينات وذلك على مستوى قطاعات مؤسساتها.

-مبررات اختيار الموضوع: لقد تم اختيار هذا الموضوع للأسباب التالية:

الأسباب الموضوعية: يعتبر موضوع الحكم الراشد والتنمية المحلية من بين المواضيع المهمة حيث أن ترسيخ مبادئ الحكم الراشد في أي دولة يعتبر خطوة نحو تحقيق الديمقراطية الناجحة، كذلك فإن ترسيخ التنمية المحلية داخل البلاد سوف يرفع من مستواها كدول من العالم الثالث إلى دول متطورة وذلك إن تم تطبيق مبادئه بالشكل اللازم والدقيق والشامل لكل المجالات في الدولة خاصة الاقتصادية والسياسية منها .

الأسباب الذاتية والتي تتمثل في:

- الاهتمام الشخصي بموضوع الحوكمة من طرف الطالبين
- الرغبة في معرفة مدى تطبيق الحكم الراشد والتنمية المحلية في الجزائر.
- السعي نحو إيصال فكرة عامة حول هذين المفهومين بغية ترسيخها في أذهان الطلبة والباحثين.
- المساهمة في إضافة معلومات مفيدة حول التخصص.

#### أدبيات الدراسة:

- ورشاني شهيناز في مذكرتها **الحكم الراشد ومتطلبات الإدارة المحلية في الجزائر** مذكرة ماستر غير منشورة جامعة بسكرة كلية الحقوق و العلوم السياسية 2015/2014 حيث تطرقت إلى الإطار النظري للحكم الراشد والإدارة المحلية كمدخل ثم ربطت بين المفهومين معا وكيف يؤثران ويتأثران، ثم تطرقت في فصل آخر إلى واقع الحكم الراشد في الجزائر ووضعت دراسة ميدانية لإكمال دراستها في قطاع بلدية شتمة.
- محمد سعدي في مذكرته **متطلبات الحوكمة المحلية الجيدة في الجزائر** مذكرة ماستر غير منشورة كلية الحقوق و العلوم السياسية 2017/2016 وقد تطرق في بداية الدراسة إلى الإطار المفاهيمي للحوكمة والجماعات المحلية ثم في فصل آخر تطرق لواقع الحوكمة المحلية في الجزائر وذلك ر دور القطاع الخاص والمجتمع المدني في التنمية إلا أنه لم يتطرق لدور القطاع العام في التنمية الذي عرجنا نحن عليه كذلك فقد تطرق في دراسته إلى تحديات الترشيد المحلي في الجزائر وسبل التفعيل.
- نمر أمال في مذكرتها **حوكمة الإدارة المحلية** مذكرة ماستر جامعة قاصدي مرباح بورقلة 2015/2014 كلية الحقوق و العلوم السياسية واستهلت دراستها بالإطار المفاهيمي للحوكمة والإدارة المحلية وفي الفصل الثاني تطرقت لدراسة الحالة حيث قامت بدراسة حالة الولاية ورقلة وتطرقت فيها إلى آليات الحوكمة في الولاية وكيفية إشراك فواعل المجتمع المدني في القرار المحلي.
- معاوي وفاء في مذكرتها **الحكم الرشيد كآلية للتنمية المحلية في الجزائر** مذكرة ماجستير غير منشورة جامعة الحاج لخضر باتنة كلية الحقوق والعلوم السياسية , وكمدخل للبحث تطرقت للإطار العام للحكم المحلي الرشيد



والتنمية المحلية وفي الفصل الثاني تطرقت إلى واقع التنمية المحلية في الجزائر وقد ذكرت فيها فواعل التنمية المحلية في الجزائر والتحديات التي تواجهها أما في الفصل الثالث فقد تطرقت إلى الشراكة المجتمعية كآلية للتنمية المحلية في الجزائر. **إشكالية الموضوع:**

الجزائر من بين الدول التي تسعى إلى تطوير نظامها الإداري المحلي لتواكب التطور الحاصل في دول العالم من طريق تحقيق التنمية المحلية والحكم الرشيد في الواقع ومنه طرح الإشكالية التالية:

**- كيف يمكن أن تؤثر سياسات الحكم الرشيد في التنمية المحلية في الجزائر؟**

**التساؤلات الفرعية:** تنفرع من الإشكالية مجموعة من التساؤلات الفرعية هي:

- ما هو دور فواعل الحكم الرشيد في التنمية المحلية؟

- ما هو دور معايير الحكم الرشيد في تحقيق التنمية المحلية؟

- كيف يتم تفعيل آليات الحكم الرشيد محليا؟

**حدود الإشكالية:**

بغرض التقييد بإطار البحث وضعنا مجموعة من الحدود بهدف تركيز جهودنا داخلها وعدم الخروج عنها:

- حد موضوعي: يتمثل في دراسة الإطار النظري للحكم الرشيد والتنمية بصفة عامة والتنمية المحلية بصفة خاصة والتطرق لكيفية تطبيق الحكم الرشيد لتحقيق التنمية المحلية في الجزائر.

- حد مكاني: يتمثل في دراسة آليات تفعيل الحكم الرشيد على المستوى المحلي في الجزائر بصفة خاصة.

**الفرضيات:**

- تقوم فواعل الحكم الرشيد بتجسيد التنمية المحلية في الواقع.

- تساعد معايير الحكم الرشيد على وضع تنمية محلية فعالة.

- يتم تفعيل آليات الحكم الرشيد محليا عن طريق المسائلة والشفافية وحكم القانون.

**أهداف الدراسة:**

نسعى من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- توضيح مفاهيم الحكم الرشيد والتنمية والتنمية المحلية.

- التعريف بأبعاد ومبررات ظهور الحكم الرشيد.

- معرفة أهم وظائف التنمية المحلية في البعدين الوطني والمحلي.

**المناهج المستخدمة:**

إن المتطلبات الأساسية للبحث العلمي في أي دراسة تستدعي استخدام المناهج والأدوات المختلفة، ومن هذه المناهج التي اعتمدنا عليها في هذه الدراسة ما يلي:

### المناهج:

- المنهج التاريخي: يدور المنهج التاريخي حول الجهود الضخمة التي يبذلها الباحثون في تحليل مختلف الأحداث التي حدثت في الماضي وتفسيرها بهدف الوقوف على مضامينها وتفسيرها بصورة علمية تحدد تأثيرها على الواقع الحالي للمجتمعات واستخلاص العبر منها، وقمنا باستخدام هذا المنهج في عرض التطور التاريخي للتنمية المحلية ومفهوم الحكم الراشد العربي والإسلامي.

- المنهج الوصفي التحليلي: الذي يساعد على دراسة الظاهرة ونقل خصائصها وتحديد مشاكلها ومن ثم وضع تصور لها وقد ظهر استعماله في أغلب فصول الدراسة.

### الاقتربات:

- الاقتراب القانوني المؤسسي: ويبرز استخدامه بشكل واضح من خلال التطرق للقوانين التي تحكم البلدية والولاية كذلك النظم القانونية التي تحكم معايير الحكم الراشد في الجزائر.

- الاقتراب الوظيفي: الذي يساعدنا على إظهار الأدوار الوظيفية لعناصر التنمية المحلية (البلدية، الولاية، القطاع الخاص)، وكذلك دور فواعل الحكم الراشد (القطاع العام، القطاع الخاص، المجتمع المدني) في تحقيق التنمية المحلية.

### صعوبات الدراسة:

لا يكاد يخلو أي بحث علمي من صعوبات ومعوقات تعترضه، ومن بين الصعوبات التي واجهتنا في إعداد هذه الدراسة من خلال المسح المعرفي لقاعدة المعلومات في المكتبة الجزائرية ما يلي:

قلة المصادر والمراجع حول الحكم الراشد في الجزائر حيث أن الدولة الجزائرية لم تكن مهتمة بتدوين كل ما يخص ترشيد الحكم لديها إلا في فترة قريبة، كذلك قلة الإحصاءات في ما يخص التنمية خاصة المحلية حيث رغم وجود قوانين تدعم التنمية المحلية إلا أن تحقيقها على أرض الواقع قليل جدا والدراسات حوله قليلة.

إلا أننا حاولنا بكل جهدنا أن نلم بالموضوع من شتى الجوانب لنقدم دراسة تامة تساعد الباحثين في المستقبل أثناء بحثهم.

## أقسام الدراسة:

تم تقسيم البحث إلى ثلاثة فصول حيث:

-الفصل الأول بعنوان دراسة في مفهوم الحكم الراشد و آليات و عناصر التطبيق و تطرقنا فيه إلى مفهوم الحكم الراشد و مبررات ظهوره و مقوماته وفي هـ ذا الإطار عرجنا على مبررات و أسباب ظهوره و مقوماته ثم تطرقنا لمفهوم و أهمية الحكم الراشد من الجانب اللغوي و الإصطلاحي و حتى الحكم الراشد عند الغرب و عند المسلمين وفي المطلب الثالث تطرقنا لمقومات الحكم الراشد و أهدافه أما بالنسبة للمبحث الثاني ال ذي كان بعنوان أبعاد و معايير و آليات و عناصر تطبيق الحكم الراشد وكان المطلب الأول بعنوان أبعاد الحكم الراشد بينما في المطلب الثاني معايير الحكم الراشد وفي المطلب الثالث قمنا بشرح آليات تطبيق الحكم الراشد .

-الفصل الثاني تم عنوانه بدراسة في مفهوم التنمية المحلية و أبعادها و أهدافها وله مبحثان المبحث الأول تحت اسم ماهية التنمية المحلية و مقوماتها الأساسية و تطرقنا فيه إلى تعريف التنمية المحلية و تطورها التاريخي و عرجنا على معوقات التنمية المحلية و ذكرنا كذلك أهداف و مقومات التنمية المحلية و عناصرها أما المبحث الثاني فقمنا بدراسة أسباب و خصائص و مرتكزات التنمية المحلية و مجالات التنمية المحلية و درسنا ك ذلك وظائف التنمية المحلية .

-الفصل الثالث بعنوان واقع التنمية المحلية والحكم الراشد في الجزائر وله مبحثين الأول علاقة الحكم الراشد بالتنمية المحلية في الجزائر و تطرقنا فيه إلى دور معايير الحكم الراشد في تحقيق التنمية المحلية و دور فواعل الحكم الراشد في تحقيق التنمية و ذكرنا تفعيل آليات الحكم الراشد على المستوى المحلي أما المبحث الثاني تحت عنوان استراتيجيات إعادة بعث التنمية المحلية في الجزائر , تطرقنا فيه إلى برامج التنمية الاقتصادية في الجزائر و تحدثنا عن تصور حكم راشد و تنمية محلية حقيقية في الجزائر بالإضافة إلى تنويع الاستثمارات المحلية في المجال الصناعي و الفلاحي و السياحي .

# الفصل الأول

دراسة في مفهوم الحكم الراشد

وآليات وعناصر تطبيقه

## تمهيد

إن الحكم الراشد لم ينشأ عشوائيا, بل إستازمته حاجة ودفعت إليه رغبة, وأصبح بحكم الضرورة مطلب حياة وأساس تواجد للحكومات في عصر العولمة, ومن ثم تفاعلت معه كافة الكيانات الإدارية كنتيجة منطقية للواجب وثقافة الالتزام والرغبة في التفوق والتقدم, ويعتبر الحكم الراشد أهم وسيلة لإصلاح أي كيان إداري داخل كل دولة, كما يعتبر شرطا رئيسيا لتحقيق التنمية وتحسين مستوى المعيشة من خلال إيجاد الظروف السياسية والقانونية والاقتصادية والاجتماعية اللازمة للقضاء على الفقر وإيجاد فرص العمل وحماية البيئة, وفي هذا الجزء من الدراسة اعتمدنا على مبحثين فتحدثنا عن ماهية الحكم الراشد وتطرقنا إلى المعايير والأبعاد والآليات في مبحث ثاني.

## المبحث الأول: مفهوم الحكم الراشد ومبررات ظهوره ومقوماته

ازداد الاهتمام بمفهوم الحكم الراشد مع نهاية عقد الثمانينات من القرن العشرين حيث بادرت العديد من المنظمات الدولية إلى استخدامه بشكل واسع، وكانت أول مبادرة من قبل البنك الدولي والمتعلقة بكيفية تحقيق التنمية الاقتصادية ومحاربة الفساد وفي بداية التسعينات زاد التركيز على الأبعاد الديمقراطية للمفهوم، ونحن سنعالج في هذا المبحث مبررات وأسباب ظهور الحكم الراشد كمطلب أول وفي المطلب الثاني مفهوم الحكم الراشد لغويا ثم المفهوم الإسلامي والمفهوم الغربي وأهميته، ونتطرق إلى المقومات والأهداف في المطلب الثالث.

## المطلب الأول: مبررات وأسباب ظهور الحكم الراشد

هناك عدة أسباب أدت إلى ظهور مفهوم الحكم الراشد وتمثل هذه الأسباب فيما يلي:

- نتيجة للتطورات التي عرفتها الحياة السياسية ومن بينها الحكم الراشد فإن ظهور هذا المفهوم هو انعكاس للتغيير الجاري في طبيعة ودور الحكومة من جانب والتطور المنهجي من جانب آخر حيث نلاحظ على الجانب العلمي أولاً ظهور العديد من المتغيرات التي جعلت من النظرة التقليدية للدولة كعامل رئيسي في صنع السياسات العامة موضع شك، حيث المتبع للاتجاهات الحديثة في صنع وتنفيذ السياسة العامة يلاحظ ازدياد أهمية البيئة والعوامل الخارجة في عملية صنع السياسات، بالإضافة إلى التغير الذي طرأ على دور الدولة من فاعل رئيسي في صنع السياسات العامة وممثل للمجتمع ووضع الخطط ومتابعة التنفيذ إلى الشريك الأول بين شركاء متعددين في إدارة شؤون الدولة والمجتمع.<sup>1</sup>
- يعتبر الفساد ظاهرة عالمية وهي ملازمة للوجود الإنساني ومتجذر في كافة المجتمعات وعلى مستويات متعددة ومتشابكة في سلم السلطة، وفي كافة الميادين الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، ولعل ما أدى إلى استفحال هذه الظاهرة هو غياب المحاسبة والمساءلة أو عدم فعاليتها سواء من طرف المجالس المنتخبة أو مؤسسات المجتمع المدني، أو من قبل أجهزة الرقابة الرسمية بالإضافة إلى غياب منظومة قيمية أخلاقية تركز على نظام المحاسبة والمراقبة تردع الأذهان قبل امتداد الأيدي للمال العام وغيره من أشكال الفساد.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> سلوي شعراوي جمعة وآخرون، إدارة شؤون الدولة والمجتمع، ط1، القاهرة، مصر: مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، 2001، ص 5.

<sup>2</sup> فريد ابرادشة، الحكم الراشد في الجزائر في ظل الحزب الواحد والتعددية الحزبية، رسالة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع التنظيم السياسي والإداري، جامعة الجزائر 3، 2014، ص 42.

- الضغوطات الخارجية الداعية إلى الإصلاح السياسي بحيث تعتبر الديمقراطية والحكم الصالح من أولويات الإصلاح السياسي فجاء الحكم الراشد لكي يكون القاعدة الأساسية التي تستند عليها البلدان في عملية التحول الديمقراطي لكي تتحقق العدالة والرفاه وتضان كرامة الإنسان.<sup>1</sup>
- الأزمة المالية (la crise financière) التي واجهت الدولة وعجزها على تلبية احتياجات المواطنين، وهذا ما أدى إلى ضرورة إشراك القطاع الخاص والمجتمع المدني في عمليات التنمية للقضاء على الفقر والأمراض ونقص التعليم خاصة في الدول النامية.
- ظهور مفاهيم جديدة للتنمية والتي تتمثل في الليبرالية الجديدة والتنمية البشرية والتسيير العمومي الجديد فمصطلح الليبرالية الحديثة يقوم على الحرية الفردية بحيث تقلل من سلطة الحكومة المقيدة للفرد، وكذلك تزامن ظهور الحكم الراشد مع تطوير المفاهيم الجديدة للتنمية مثل: التنمية البشرية المستدامة فمعظم التقارير الخاصة ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ركزت على مفهوم نوعية الحياة وعلى محورية الإنسان في عملية التنمية البشرية المستدامة واعتبرت أن النمو الاقتصادي هو وسيلة لتحقيق التنمية البشرية المستدامة.<sup>2</sup>
- إن موضوع العولمة دفع الدول إلى المزيد من التقارب ولم يعد للحدود والحواجز الجغرافية نفس الأهمية السابقة وظهر إلى الوجود العديد من المفاهيم من بينها عولمة الاقتصاد، والشركات المتعددة الجنسيات، وظهرت التكتلات الإقليمية وأصبحت القوى الاقتصادية أكثر تأثيراً، وظهر بعض المنظمات كمنظمة البنك الدولي التي تنادي بضرورة تطبيق مبادئ الحكم الراشد، وحقوق الإنسان والمحافظة على البيئة.
- الثورة المعلوماتية والتكنولوجية بحيث شهد العالم انفجاراً علمياً هائلاً في تقنيات المعلومات والاتصالات فأصبحت هذه التكنولوجيا شيئاً فشيئاً أكثر رواجاً واستعمالاً، نظراً لما توفره من سهولة وسرعة في تدفق المعلومات، وكذا في تحسين طرق المنافسة وتسهيل مختلف العراقيل والرهانات الإستراتيجية التي تواجه تعقيدات الأسواق العالمية، فهذه الثورة سهلت على الإنسان التعرف على خبرات وتجارب الدول الأخرى في مجالات التنمية حقوق الإنسان الديمقراطية ومحاربة الفقر والفساد مما يتيح لهم فرصة المقارنة بينها وبين ما يجري في بلدانهم.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> رعد سامي عبد الرزاق التميمي، العولمة والتنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي، ط1، الأردن: داردجلة، 2008، ص 148.

<sup>2</sup> يوسف أزروال، الحكم الراشد بين الأسس النظرية وآليات التطبيق دراسة في واقع الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع التنظيم السياسي والإداري، جامعة باتنة، الجزائر، 2009، ص 3.

<sup>3</sup> فريد ابرادشة، مرجع سابق، ص 45.

كل هذه الأسباب وغيرها أدت إلى ضرورة تبني سياسة الحكم الراشد باعتباره أهم وسيلة لإصلاح أي منظومة حكومية لأنه لا تنمية في بلد محدد ما لم يكن هناك حكما راشدا يكون فعالا يساعد الدولة على تحديد الأولويات ورسم الخطط.

### المطلب الثاني: مفهوم وأهمية الحكم الراشد

بادرت العديد من المنظمات الدولية إلى استخدام مفهوم الحكم الراشد بشكل واسع ففي هذا المطلب سوف نتطرق إلى الجانب اللغوي والاصطلاحي للمفهوم ثم الجانب أو المفهوم الإسلامي وبعدها المفهوم الغربي ثم نتطرق إلى أهميته.

### الفرع الأول: مفهوم الحكم الراشد

بداية يمكن القول أن المفهوم كباقي المفاهيم الأخرى التي تواجهها إشكالية الترجمة فلا يوجد هناك حسب الأدبيات السابقة ترجمة حرفية باللغة العربية تعكس نفس الدلالة التي تعكسها اللغة الإنجليزية أو الفرنسية فإن مفهوم الحكم الراشد له عدة دلالات نذكر منها ما يلي: الحكم الصالح، أسلوب الحكم، الحاكمية، الحكمانية، الحوكمة، المحكومية، والحكامة، إدارة الحكم، الحكم الموسع، الحكم العام، الإدارة المجتمعية، إدارة شؤون الدولة والمجتمع.

- وتبنت الولايات المتحدة الأمريكية مفهوم الحاكمية تعبير عن <sup>1</sup>Covernance.

- وتبنت سلوى شعراوي جمعة تعريف إدارة شؤون الدولة والمجتمع كترجمة لمصطلح <sup>2</sup>Covernance لأنه يعكس في محتواه المعنى الأساسي لكلمة <sup>3</sup>Covernance التي تعكس العلاقة بين طرفي المعادلة وهما الدولة من جانب والمجتمع من جانب آخر.<sup>2</sup>

### أولا: المفهوم اللغوي:

**1) الحكم لغة:** كلمة الحكم لغة مشتقة من الفعل الثلاثي (حكم) فالحكم يعني المنع من الظلم والقضاء بالعدل كما يعني كذلك الحكم العلم والفقهاء والقضاء بالعدل وهو مصدر حَكَمَ يَحْكُمُ. فيقال حَكَمَ أي قضى ويقال أيضا حُكِمَ له وحُكِمَ عليه وحُكِمَ بينهم<sup>3</sup>، فالحكم يقوم على القضاء بين الناس بالعدل، ويعني الحكم أيضا العلم ويعني كذلك الحكمة، والعدل هو أحد معاني الحكمة والحكمة.

<sup>1</sup> سلوى شعراوي جمعة وآخرون، مرجع سابق، ص 7.

<sup>2</sup> نفس المرجع، ص 8.

<sup>3</sup> ذهبية الجوري، الحكم الراشد وجودة مؤسسات التعليم العالي في الجزائر، رسالة دكتوراه في العلوم السياسية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، فرع علوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2013، ص 69.



أما كلمة الحكومة فيرى الأصمعي أنها تعني « رد الرجل عن الظلم »، ومن هنا فإن الحكم والحكومة تعني كل منهما الإنصاف ومنع الظلم والقضاء بالعدل وإقامة العدل.

ونجد كذلك أن كلمة الحوكمة أو الاحتكام أي الرجوع إلى العقل، ولغويا تعني الحكومة الرجوع إلى تحكيم العقل، وأحكام التقاليد والعرف، والثقافة وأحكام الدين ومنه جاء الحكم أي الحاكم الذي يدير جلسة جنائية كالقاضي أو الحاكم.<sup>1</sup>

والحكم يعني الحكمة حيث ورد في القرآن الكريم قوله تعالى: « ولقد آتينا لقمان الحكمة » صدق الله العظيم.<sup>2</sup>

**(2) الراشد لغة:** كلمة الراشد مشتقة من الفعل الثلاثي رَشَدَ، أي يقال رَشَدَ وِئْرَشَدُ والرَشَادُ، بمعنى أصاب الطريق السليم أو وفق في الأمر، ويقال أيضا ترشيد الإنفاق أي حسن القيام على المال وتوجيهه في خير سبيل أي أن ترشيد الإنفاق هو القصد والاعتدال وفيه عدم الإسراف والتبذير.<sup>3</sup>

وقد وردت كلمة رشيدة ثلاث مرات في القرآن الكريم وفي سورة هود ( 78-87-97) وتعني العاقل الموصوف بالحكم والحكمة والعدل والصواب، والرشد هو إصابة وجه الأمر والاهتداء إليه والرشد هو نقيض الضلال ونقيض الفساد ونقيض الشر ونقيض الضرر، فالرشد يقوم على العلم والهداية.

### ثانيا: المفهوم الإصلاحي

**فالحكم إصطلاحا هو:** « ممارسة السلطة وإدارتها لشؤون المجتمع وموارده، وتوجيه تطوره الاقتصادي والاجتماعي ليشمل مؤسسات الدولة الدستورية من سلطات تشريعية وتنفيذية وقضائية بالإضافة إلى منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص ».<sup>4</sup>

فالحكم الصالح هو الحكم الذي تقوم به قيادات سياسية منتخبة كوادر إدارية ملتزمة بتطوير موارد المجتمع وبتقدم المواطنين وتحسين نوعية حياتهم ورفاهيتهم وذلك برضاهم وعبر مشاركتهم ودعمهم.<sup>5</sup>

### ثالثا: المفهوم الإسلامي:

<sup>1</sup> صبري أحمد شلي، مبادئ الحوكمة وتطبيقاتها في الدول مختارة: (الدنمارك ولبنان)، ط1، بيروت، لبنان: الدار العربية للموسوعات، 2014، ص 29.

<sup>2</sup> القرآن الكريم، سورة لقمان، الآية 11.

<sup>3</sup> مدحت محمد محمود أبو النصر، الحكومة الرشيدة: فن إدارة المؤسسات عالية الجودة، ط1، القاهرة، مصر: المجموعة العربية للتدريب والنشر، 2015، ص 23.

<sup>4</sup> حسن كريم، مفهوم الحكم الصالح، ط1، بيروت، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2013، ص 7.

<sup>5</sup> نفس المرجع، ص 8.

الدين الإسلامي أكثر وضوحا في تطبيق الحكم الراشد سواء كان اقتصاديا أو قانونيا أو سياسيا أو اجتماعيا، فكانت هناك تقاليد إسلامية مأخوذة من روح الإسلام والقرآن والسنة النبوية الشريفة.<sup>1</sup> وبالرجوع إلى التراث الإسلامي وخاصة أمهات الكتب الإسلامية من أمثال الماوردي وكتابه "الأحكام السلطانية" وابن تيمية في كتابه السياسة الشرعية وابن خلدون في كتابه "المقدمة" فكلهم قدموا نماذج متقدمة وجد متطورة في سياسات الحكم والتنظير للدولة الرشيدة.

ويرى الدكتور محمد طابى بأن مصطلح الحكم الراشد في حالة المجتمع الإسلامي مربوطة بفكرة الموازين بين المنع والمنح والإجماع والتوافق وهو ما يحكم تعاملات الإدارة ومكونات المسيرين، لأن التقيد بهذه الآليات معناه الوصول إلى حكم عقلاني رشيد حتى وإن لم يكن بنفس موافقات الحكم الرشيد الذي ساد في صدر الإسلام.<sup>2</sup>

كما أطلقت صفة الراشدون على الخلفاء الأربعة في صدر الدولة الإسلامية ولقب الخليفة العباسي الخامس بالرشيد وهو هارون الرشيد وذلك لعدله وحكمته وقدرته على نشر الأمن والاستقرار في الدولة العباسية وعنايته بالضعفاء والفقراء والاستقامة ونصرة الحق وحب النصيحة وتقريب أهل العلم والرأي والخبرة والمساواة بين الناس وحفظ المال العام .

#### رابعا: المفهوم الغربي

إن أول مبادرة للحكم الراشد كانت عام 1989 من قبل مؤسسة مالية وهي البنك الدولي فركز في أول طرح له على أن الحكم الراشد هو: « ممارسة السلطة السياسية لإدارة شؤون الدولة ».<sup>3</sup> ثم في سنة 1992 اعتبر البنك الدولي الحكم الراشد شرط أساسي للتنمية وعرفه كما يلي: « الحكم الرشيد مرادف للتسيير الاقتصادي الفعال والأمثل الذي يسعى للإجابة عن مختلف الانتقادات الخاصة والموجهة للدول والمؤسسات التي تشكك في الإصلاحات الهيكلية المسيرة بطريقة علوية، أي من الأعلى نحو الأسفل والتي أدت إلى فراغ مؤسسي بدل تعبئة قدرات وطاقات المجتمع التي يزخر بها ».<sup>4</sup>

<sup>1</sup> صبري أحمد شليبي، مرجع سابق، ص 45.

<sup>2</sup> فريد ابرادشة، مرجع سابق، ص 35.

<sup>3</sup> شعبان فرج، الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيده الإنفاق والحد من الفقر: دراسة حالة الجزائر (2000-2010)، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2012، ص 8.

<sup>4</sup> فريد ابرادشة، مرجع سابق، ص 28.

فركز البنك في تعريفه على ضرورة تحسين الإدارة العامة، والحكم الرشيد هو الذي يقوم بتحفيز مشاركة المواطنين واتخاذ القرارات وفق حكم القانون والتأكيد على الشفافية في أعمال المؤسسات والاستجابة لحاجات ورغبات مجموع المواطنين والتعامل معهم بمساواة وعدالة واستخدام الموارد العامة، بفاعلية وفعالية، وتطبيق مبدأ المساواة وممارسة التخطيط الاستراتيجي للتنمية.

أما البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة UNDP فيعرف مفهوم **Covernance** بأنه : « ممارسة السلطة الاقتصادية والسياسية لإدارة شؤون الدولة على كافة المستويات من خلال آليات وعمليات مؤسسات تتيح للأفراد والجماعات تحقيق مصالحها ».<sup>1</sup>

بحيث يضم هذا التعريف كل من الدولة ممثلة في مؤسسات القطاع العام ومؤسسات القطاع الخاص والمجتمع المدني الذي يعتبر واسطة بين الفرد والدولة بأن تتفاعل فيما بينها وفق قواعد رسمية أو غير رسمية فالتشجيع الدائم بين هذه الدعائم أي القطاع العام والخاص والمجتمع المدني هو لب وجوهر الحكم الصالح.

تعريف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية الحكم الراشد بأنه : « استعمال السلطة السياسية وإجراء الرقابة في المجتمع على تسيير الموارد اللازمة لتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية ».<sup>2</sup>

ركز هذه التعريف على فكرة حصر السلطة في يد المؤسسات الرسمية للدولة وهو ما يتنافى مع مبادئ الحكم الراشد التي تتمثل في إشراك الجماهير في عملية صنع القرار وفكرة توزيع السلطة بين مختلف فواعل ومكونات الدولة.

وقد قدمت منظمة الشفافية الدولية تعريف للحكم الراشد وهو: « إتباع إدارة فعالة تستخدم الموارد والمصادر المختلفة لأجهزتها بشكل شفاف ونزيه لتحقيق التنمية العادلة والمخططة والمستمرة في بيئة سياسية مؤسسية تحترم مبادئ الديمقراطية والمساواة وحكم القانون ».<sup>3</sup>

من خلال هذا التعريف نستنتج أن الفساد هو الضد للحكم الراشد وأن القضاء على الفساد يعني آليا تحقيق الحكم الراشد، فيجب أن تتضافر جميع الجهود من مؤسسات الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني بداية من جمع المعلومات وتحليلها ونشرها لزيادة الوعي العام حول الظاهرة.

<sup>1</sup> سلوى شعراوي جمعة وآخرون، مرجع سابق، ص 9.

<sup>2</sup> صبري أحمد شلبي، مرجع سابق، ص 35.

<sup>3</sup> محمد محمود الذنبيات، "تأثير الأدوار الجديدة للحكومة في ظل الحكمانيّة"، منتدى المائدة المستديرة (الأدوار الجديدة للحكومة) المنظمة

العربية للتنمية، يونيو 2008، ص 4.

بينما تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2002 الحكم الصالح بأنه: « الحكم الذي يعزز ويدعم ويصون رفاه الإنسان ويقوم على توسيع قدرات البشر وخياراتهم وفرصهم وحررياتهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ولاسيما بالنسبة لأكثر أفراد المجتمع فقرا وهميشا ».<sup>1</sup>

ومن خلال التعاريف السابقة نستنتج أن: الحكم الراشد يسير جنباً إلى جنب مع مفهوم التنمية كما جاء نتيجة لتقليص دور الدولة بإشراك القطاعات الفاعلة الأخرى، ويهدف إلى وجود إدارة حكومية تتسم بالاحتراف والحيادية، كما أن أساس الحكم الراشد هو تعميق قنوات المساءلة والرقابة وكذلك إرساء سلطة القانون والشفافية والإفصاح وتحقيق المشاركة الفعالة بين كافة المؤسسات في إدارة شؤون الدولة والمجتمع.

### الفرع الثاني: أهمية الحكم الراشد: تكمن فيما يلي:

- يعتبر الحكم الراشد الأداة الضرورية لتحسين نوعية الحياة ورفع مستوى المعيشة وتحقيق الرفاهية والعدالة والاستقرار.

- تعزيز روح الديمقراطية والمساواة في عصر تزداد فيه روح التحدي من المواطنين سواء من خلال الممثلين في مؤسسات المجتمع المدني أو القطاع الخاص للمواقف السلبية أو عدم الاهتمام بالعديد من القضايا المهمة في المجتمع من قبل بعض الإدارات الحاكمة.

- تعزيز النمو الاقتصادي لأن وجود نظام حكم فعال يساعد في توفير درجة عالية من الثقة وبالتالي يعمل الاقتصاد بشكل جيد.<sup>2</sup>

- التمتع بالنزاهة والحيادية والاستقامة والشفافية.

- استخدام الأنظمة الرقابية المتطورة لتفادي وجود الأخطاء والانحراف.

- الحكم الراشد يهتم بتحقيق التوازن بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية كما تهدف إلى ربط مصالح الأفراد بالمؤسسات والمجتمع بشكل عام لضمان توفير فرص العمل والخدمات الصحية وإشباع الحاجات الأخرى، ليس لتحسين مستوى المعيشة فحسب بل لتعزيز التماسك الاجتماعي بشكل عام.<sup>3</sup>

- تخفيض مخاطر الفساد بكل أنواعه وخاصة المالي والإداري.

- تعزيز الإطار التنظيمي والرقابي للإدارات.

- توزيع وتخصيص امثل للموارد وتحقيق الانضباط المالي والإداري والسلوكي.

<sup>1</sup> رعد سامي عبد الرزاق التميمي، مرجع سابق، ص 148، 149.

<sup>2</sup> صبري أحمد شليبي، مرجع سابق، ص 37، 38.

<sup>3</sup> مدحت محمد محمود أبو النصر، مرجع سابق، ص 50.

كما تتحدد أهمية الحكم الراشد من خلال وجهات نظر الإدارة والمجتمع:<sup>1</sup>

أ) أهمية الحوكمة من منظور الإدارة : تعزيز القدرة التنافسية للمنظمة وتجنب الفساد الإداري والمالي وتعزيز الثقة بين الأطراف المعنية وتعزيز القدرة على التطوير.

ب) أهمية الحوكمة من وجهة نظر المجتمع : ينظر المجتمع للحكم الراشد بأنه رقابة وإشراف ذاتي يؤدي إلى سلامة التطبيق القانوني للتشريعات القانونية والضوابط الحاكمة وبالتالي حسن الإدارة وضمان حقوق الناس ويؤدي ذلك إلى تحقيق الرضا بالنسبة للمجتمع.

### المطلب الثالث: مقومات الحكم الراشد وأهدافه:

تعتبر الحوكمة إحدى الوسائل الهادفة التي تحقق التنمية والرفاه للمجتمعات وحتى يكون هناك حوكمة لا بد من وجود مقومات أساسية يقوم عليها أي حكم متمثلة في شرعية السلطة والولاء ووجود المعارضة (حدود المعارضة) بالإضافة إلى تحقيق الأهداف المرجوة منها وبالتالي تحقيق الحماية للأفراد مع مراعاة مصالح الجميع.

### الفرع الأول: مقومات الحكم الراشد:

1. **شرعية السلطة:** الشرعية تعني قبول المواطن المحلي للسلطة هؤلاء الذين يجوزون القوة داخل المجتمع ويمارسونها في إطار قواعد وعمليات وإجراءات مقبولة وأن تستند إلى حكم القانون والعدالة وذلك بتوفير فرص متساوية للجميع من أجل الحفاظ على مستوى حياتهم والسعي إلى مستوى أفضل.<sup>2</sup>

وتعرف كذلك من قبل ماكس فيبر « أن النظام الحاكم يكون شرعياً عند الحد الأدنى الذي يشعر مواطنوه أن ذلك النظام صالح ويستحق التأييد والطاعة»، وفي هذا السياق جاءت مقاربة ماكس فيبر لمفهوم الشرعية على أساس أنها ذات مصادر ثلاث وهي:<sup>3</sup>

✓ التقاليد

✓ الزعامة الكاريزمية

✓ الدستور

<sup>1</sup> نفس المرجع، ص 50.

<sup>2</sup> وفاء معاوي، الحكم المحلي الرشيد كآلية للتنمية المحلية في الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة باتنة، الجزائر، 2010، ص 29.

<sup>3</sup> ثامر كامل محمد الخزرجي، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة، ط1، عمان، الأردن: منتدى سور الأزيكية، 2004، ص 181.

ويرى كارل دوتش أن الشرعية تقوم على ثلاث عناصر وهي:

-العنصر الدستوري: السلطة شرعية لأنها قامت وفق مبادئ البلاد الدستورية والشرعية.

-عنصر التمثيل: بمعنى أن تقوم الشرعية على إقتناع المحكومين أن الذين في السلطة يمثلونهم.

-عنصر الانجاز: أي أن الشرعية تقوم وربما حتى تبدأ من خلال الانجازات الكبيرة التي تمت للمجتمع عن طريق السلطة.

إن الحكومة تعتبر شرعية إذا كان الأشخاص الموجهة إليهم أوامرهم يؤمنون بأن بنیان وإجراءات وتصرفات وقرارات وسياسات مسؤولي وقادة الحكومة يمتلكون صفة الصلاح أو الملائمة أو السمو الأخلاقي حق صنع قواعد ملزمة.<sup>1</sup>

الشرعية هي الصفة التي يجب أن تملكها حكومة ما بحيث أن هذه الصفة تتفق والرأي السائد في الفئة الاجتماعية حول أصل السلطة وطريقة ممارستها.<sup>2</sup>

**2. الولاء:** الولاء بمفهومه العام هو مشاعر الفرد وأحاسيسه الايجابية بالحببة والنصرة تجاه موضوع معين أما مفهومه

العام فهو يعني الولاء للوطن أي المشاعر والأحاسيس الايجابية بالحببة والنصرة تجاه الوطن.<sup>3</sup>

والولاء هو الإخلاص والوفاء والعهد والارتباط والنصرة، فهو شعور ينمو داخل الفرد بالانتماء إلى شيء هام في حياته، كما يشعر الفرد بمسؤولية تجاه ذلك الأمر، بالإضافة إلى الإخلاص والحببة تجاه ذلك شيء.<sup>4</sup>

فالولاء هو اعتقاد قوي مقبول من جانب الأفراد لأهداف النظام السياسي وهو القيام ببذل أكبر عطاء ممكن لصالح تلك النظام أو الدولة وهو رغبة قوية في استمرار ذلك النظام ويعد الولاء من المقومات الأساسية الوطنية.

أما الولاء للنظام السياسي هو جزء من الولاء للوطنية باعتبار أن النظام جزء من أجزاء الوطن وركنا من أركانه، فالنظام يحافظ على البلاد ويصون كرامتها واستقرارها وكرامة مواطنيها ويحقق المصلحة العامة ويحافظ على حقوق وواجبات المواطنين ومن أهم مظاهر الولاء للنظام السياسي، طاعة النظام والقيام بالواجبات على النحو المطلوب، وتقديم المصلحة العامة على المصلحة الخاصة.

<sup>1</sup> روبرت دال، التحليل السياسي الحديث، ترجمة علاء أبو زيد، ط5، القاهرة، مصر: مركز الأهرام للنشر، 1995، ص 78.

<sup>2</sup> ناضم عبد الواحد الجاسور، موسوعة علم السياسة، ط1، عمان، الأردن: دار مجدلاوي، 2004، ص 331.

<sup>3</sup> سميح الكراسنة، "الانتماء والولاء الوطني في الكتاب والسنة النبوية"، المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية، العدد 2، المجد السادس، 25-11-2008، ص 52.

<sup>4</sup> أحمد إبراهيم أبو سن، "أثر القيادة بالقيم على الولاء التنظيمي"، مجلة العلوم الاقتصادية، صنعاء، اليمن، 16-01-2015، ص 82.

**3. المعارضة:** أول ما تعنيه المعارضة هو عمل القوى السياسية ضد من هو في السلطة، ولكن لكي تنشأ المعارضة يجب أن يكون للسلطة الحاكمة سياسة منظمة وواضحة تقوم على مرتكزات ثابتة، فالمعارضة تكون معارضة للنهج الذي تتبعه الحكومة في ممارسة السلطة والتوجهات السياسية التي تعتمدها.<sup>1</sup>

المعارضة متمثلة في المؤسسات غير الرسمية (الأحزاب السياسية وجماعات الضغط) فشرعية المعارضة نجدها

في الدول الديمقراطية وشرعيتها تنبع من الاعتراف بالحريات السياسية، بحيث يمكن للسلطة أن تعترف قانونياً بوجود المعارضة وبحقها بالتعبير علانية كما أنها تقبل وصول المعارضة إلى السلطة وحلها محل السلطة القائمة شرط أن يتم ذلك وفق القواعد القانونية والدستورية المعمول بها، على خلاف الأنظمة الدكتاتورية فالمعارضة ممنوعة حيث لا تقبل السلطة الحاكمة أي رفض لسياستها.

ونجد من بين مظاهر المعارضة الأحزاب السياسية والتي تعرف بأنها: « مجموعة منظمة من الأفراد تنادي بمبادئ معينة تعتقدونها، وتعتقد أنها تتماشى والمصلحة العامة لبلدها وتحاول دائماً الوصول إلى السلطة، أو إلى قدر أكبر منها لكي تتمكن من تطبيق تلك المبادئ فعلاً ».<sup>2</sup>

وتعرف جماعة الضغط بأنها كل تجمع يعمل من أجل التأثير على السلطة الحاكمة بشكل قوة ضاغطة فهي تدافع عن مصالح أفرادها وعن الأفكار والمبادئ التي يؤمنون بها، وتعمل على توجيه سياسة الدولة في الاتجاه الذي يخدم المصالح والأفكار، فهدفها هو التأثير على السلطة السياسية من أجل تحقيق المكاسب وهي لا تسعى لممارسة السلطة، أما أسلوب عملها فهو غير مباشر فهي تمارس نشاطها في الخفاء.

ومن بين أهم وسائل المعارضة نجد الاتصال المباشر بأشخاص السلطة العليا ومحاولة إقناع المسؤولين بتبني وجهة نظرها وكذلك محاولة التأثير في الرأي العام ومحاولة إقناعه بوجهة نظرها ومن بين هذه الوسائل نجد وسائل الإعلام والاتصال والإضرابات والتظاهرات...

#### -وظائف المعارضة:

- الأحزاب السياسية هي وسيط بين الشعب والحكومة.
- تقوم المعارضة بكشف الخلل في سياسة ونهج الحكومة.
- توعية الجمهور سياسياً حيث يهتم الحزب بجمع وتحليل المعلومات السياسية التي تهم المجتمع وبذلك يصبح مصدراً لتنمية الوعي السياسي.

<sup>1</sup> عصام سليمان، مدخل إلى علم السياسة، ط2، بيروت، لبنان: دار النضال، 1989، ص 257.

<sup>2</sup> يحيى فاضل صدقة، مبادئ علم السياسة، ط3، جدة، المملكة العربية السعودية: مؤسسة المدينة للصحافة دار العلم، 2003، ص 190.

-الرقابة على أعمال وتصرفات الحكومة.

-تقوم المعارضة بتوجيه النقد للحكومة وتعمل على إثارة القضية حول الرأي العام بهدف تصحيح مسار عملها.

وتلعب المعارضة من جهة أخرى دور ايجابيا بالنسبة للحكومة، هذه الأخيرة أن تضل معرفة تامة بمطالب

كافة الفئات الشعبية وأن تتعرف على مختلف اتجاهات الرأي العام.

### الفرع الثاني: أهداف الحكم الراشد

1-تهدف قواعد الحكم الراشد إلى تحقيق الشفافية والعدالة ومنح حق مساءلة المؤسسات الحكومية وبالتالي تحقيق

الحماية للأفراد مع مراعاة مصالح الجميع والحد من استغلال السلطة في غير المصلحة العامة.<sup>1</sup>

2-تؤكد قواعد الحكم الراشد على أهمية الالتزام بأحكام القانون والعمل على ضمان وجود هياكل إدارية تمكن من

محاسبة الإدارة أمام المواطنين.

3-يستهدف الحكم الراشد المستوى المثالي من الأخلاق عند ممارسة الأعمال ومنح حق المساءلة للمجتمع من

أجل مساءلة أجهزة الإدارة في إطار مجتمع ينتهج الديمقراطية ويتبنى قضية احترام حقوق الإنسان.

4-تحقيق الحماية اللازمة للملكية العامة مع مراعاة مصالح المتعاملين مع مؤسسات الدولة المختلفة والهدف من

ذلك هو تفضيل المصلحة العامة.<sup>2</sup>

5-تحقيق فرصة مراجعة الأداء من خارج أعضاء الإدارة التنفيذية تكون لها مهام واختصاصات وصلاحيات

لتحقيق رقابة فعالة ومستقلة.

6-زيادة الثقة في إدارة الاقتصاد القومي مما يساهم في رفع معدلات الاستثمار وتحقيق معدلات نمو مرتفعة في

الدخل القومي.

7-تحقيق الانسجام والعدالة الاجتماعية.<sup>3</sup>

8-تحقيق وإدامة حالة من الشرعية في المجتمع.<sup>4</sup>

9-الكفاءة في تحقيق التنمية الاقتصادية في تخصيص واستغلال الموارد العامة.<sup>5</sup>

### المبحث الثاني: أبعاد ومعايير وآليات وعناصر تطبيق الحكم الراشد:

<sup>1</sup> مدحت محمد محمود أبو النصر، مرجع سابق، ص 78.

<sup>2</sup> صبري أحمد شلبي، مرجع سابق، ص 39.

<sup>3</sup> سامي حسن نجم عبد الله، الإدارة المحلية وتطبيقاتها في العراق والدول النامية ، ط 1، القاهرة، مصر: المركز القومي للإصدارات القانونية، 2014، ص 99.

<sup>4</sup> نفس المرجع، ص 99.

<sup>5</sup> نفس المرجع، ص 99.



إن إدارة الحكم الراشد تتضمن أبعاد مترابطة فيما بينها وهي البعد السياسي والإداري والاقتصادي والاجتماعي وتستند إلى مجموعة من المعايير الموضوعية والعدالة القائمة على الشفافية والمساءلة والتشاركية ودولة القانون وتحقيق هذه المبادئ يكون بتضافر وتناسق القطاع العام ومؤسساته ومؤسسات القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني كل حسب دوره وحسب مجال اختصاصه ووفق منظومة تشريعية تحدد بوضوح الأدوار لكل ركن وأساليب التنسيق وكيفية المساءلة كل ذلك بهدف ضمان تحقيق التشاركية والتمكين والشرعية وسيادة القانون ففي المطلب الأول تحدثنا عن الأبعاد وفي المطلب الثاني عن المعايير وعن آليات التطبيق كمطلب ثالث.

### المطلب الأول: أبعاد الحكم الراشد

إن إدارة شؤون المجتمع من خلال الحكم الصالح تتضمن أبعاد مترابطة فيما بينها بحيث لا يمكن تصور إدارة عامة وفاعلة وكفؤة من دون استقلال الإدارة وتمثل هذه الأبعاد في البعد السياسي وكذلك الاجتماعي والثقافي والاقتصادي والإداري:

### الفرع الأول: البعد السياسي

يتمثل في عملية صنع القرار من أجل صياغة السياسات، كما يتعلق هذا البعد بطبيعة السلطة السياسية وشرعية تمثيلها، باعتبار أن الشرعية والتمثيل يجسدان الصلة الصحيحة بين الحاكم والمحكوم، مما يؤدي إلى التفاعل الايجابي بينهما وتعاونهم وسعيهم إلى خدمة الصالح العام الذي يتحقق من خلال مصالح الأفراد.<sup>1</sup> كما يمكن القول أن الحكم الراشد يتوقف على مدى مشروعية النظام السياسي وفعالية سياساته ومدى تجسيد الديمقراطية التي تحترم الحريات العامة من رأي عام وأحزاب سياسية وحرية التعبير وإنشاء الجمعيات كما أصبح الحكم الراشد أحد مركزات البرامج السياسية الانتخابية للأحزاب باعتبارها أحد أدوات تحقيق النزاهة واكتساب الثقة من جانب الناخبين في مرشحي الأحزاب السياسية، وفي قدرة الأحزاب على الوفاء بوعودها الانتخابية فضلا عن كونها مقياسا جيدا للمصداقية.<sup>2</sup>

حيث يحتاج كل حزب سياسي إلى مخاطبة الجماهير وأن يستخدم لغة كاملة الصدق يحافظ فيما مرشحي الحزب على وعودهم وعلى التزامهم ببرامج الحزب، فالحكم الراشد التزام اتجاه النزاهة والصدق والعدالة، والتزام تجاه المجتمع بالوفاء بالتعهدات السياسية التي قطعها الحزب الحاكم أو مرشحيه على أنفسهم قبل الفوز في الانتخابات

<sup>1</sup> سارة دباغي، الحكم الراشد والتنمية الاقتصادية في الجزائر (1999-2007)، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، معهد بيت الحكمة، جامعة آل البيت، الأردن، 2009، ص 31.

<sup>2</sup> محسن أحمد الخضيري، حوكمة الشركات، ط1، القاهرة، مصر: مجموعة النيل العربية، 2005، ص 86.

فضلا عن تحقيق ما تضمنه البرنامج الانتخابي للحزب واتجاهاته السياسية ومواقفه وقضاياه، وأن يعمل الحزب بكامله على الوفاء بما وأن يحافظ على نزاهته وعدم الإضرار بمصالح الوطن ومصالح المواطن.

ويشمل البعد السياسي للحكم الراشد مجموع العمليات التي يقوم من خلالها المجتمع بتنظيم نفسه وتسيير شؤونه من خلال<sup>1</sup>:

- تنظيم انتخابات حرة ونزيهة وشفافة تسمح بمشاركة الأحزاب السياسية والمواطنين في إطار القانون.
- تقاس الممارسة الفعلية للسلطة من قبل المواطنين من خلال الجمعيات والانتخابات بمشاركة سياسية وذلك من خلال الحصول على المعلومات والمشاركة في عملية اتخاذ القرارات.
- وجود سلطة قضائية مستقلة قادرة على تطبيق القوانين.
- هيئة برلمانية مسؤولة تتمتع بإمكانية القيام بعملية التحقيق ونظام إعلامي اتصالي يجعلها في اتصال واستشارة مباشرة ودائمة مع الناخبين والسلطة التنفيذية.

### الفرع الثاني: البعد الاجتماعي والثقافي

إن الحكم الراشد الذي يمارسه أفراد المجتمع، يعيشون فيه يتفاعلون مع متغيراته ومستجداته وهي متغيرات ومستجدات ذات تأثير متفاوت ما بين الشدة وما بين الضعف، ولكنها في النهاية تشكل نتائج تلقى بتأثيرها على ممارسات الحكم الراشد وعلى تنفيذها، وكلما كان تأثير الحوكمة ايجابيا ملموسا على أفراد المجتمع وعلى منظمات المجتمع المدني كلما انعكس ذلك على حرص أفراد المجتمع وعلى كافة منظمات المجتمع المدني ومؤسساته الرسمية على وجودها ووجود عناصرها في كل موقع وفي كل مكان.

فالحكم الراشد ثبت أنه فكر وثقافة وهو أيضا تغيير حضاري حركي عن صحة وحيوية المجتمع، بل إنه يعبر عن أمنه الذاتي.

فالحكم الراشد يمثل خط الدفاع الأول والحصن ضد أي فساد أو إفساد يحاول أن يسلب المجتمع ثرواته وأمواله ومكاسبه وحتى لا يفقد أي فرد من الأفراد حقوقه.

إن المجتمع يعمل على تقوية الحكم الراشد، وديمومة وجوده لأنه يعتبر عنصر أمان ضد التزيف والخداع وضد التسيب وضد العبث، فالحكم الراشد يؤكد ثقافة الالتزام ويؤكد الجدية ويحدد معها الحقوق والواجبات والالتزامات لكافة الأطراف، وهي عملية جادة وعادلة وفعالة وذات فوائد عديدة يستفيد منها المجتمع ككل.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> ذهبية الجوزي، مرجع سابق، ص 76.

<sup>2</sup> محسن أحمد الخضيري، مرجع سابق، ص 75.

## الفرع الثالث: البعد الاقتصادي

ويشمل عمليات صنع القرار التي تؤثر على الأنشطة الاقتصادية لبلد ما وعلاقاته بالاقتصاديات الأخرى، ويؤثر هذا البعد بصورة أساسية على الجوانب المتعلقة بالعدالة والفقير ونوعية الحياة.<sup>1</sup>

فالحكم الراشد أداة فعل غير محدودة سواء في اقتصاد الحاضر أو في اقتصاد المستقبل فإن وجود قواعده ومبادئه وممارساته تصبح أمراً أساسياً لا غنى عنه لأي اقتصاد متقدم أو لأي اقتصاد يسعى لتحقيق التقدم فالاقتصاد يحتاج دائماً إلى الثقة والصدق والعدالة.

كما يسعى هذا البعد إلى تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال اعتماد قوانين مرنة وإصلاحات اقتصادية ومحاربة مظاهر الفساد الاقتصادي ومعاقبة المتسببين فيه، وهذا مع ضمان تدفق المعلومات بكل شفافية عن الوضع الاقتصادي للرأي العام.

كما يسعى الحكم الراشد إلى فتح مجال الحريات الاقتصادية بتشجيع القطاع الخاص وتمكينه من أداء أدواره واحترام قواعد المنافسة الاقتصادية، ومن هنا نجد أن دور الدولة يتمركز في تحقيق الاستقرار السياسي، وفتح مجال القطاع الخاص مع إصلاح الإطار التنظيمي والقانوني في المجال الاقتصادي وهذا سعياً لتحقيق تنمية اقتصادية شاملة.<sup>2</sup>

## الفرع الرابع: البعد الإداري

هو نظام تنفيذ السياسات وهو البعد الذي يحدد العمليات والهياكل التي توجه العلاقات السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

كما يرتبط هذا البعد بالسيير العقلاني والعاقل للموارد المالية والبشرية للمجتمع بهدف القضاء على أشكال الفساد الإداري والمحسوبية وهذا بتطبيق اللامركزية، كما أن ترشيد الإدارة العامة وتأمين إستمراريتها بدرجة عالية من الكفاءة والفعالية.<sup>3</sup>

ورد في إعلان الأمم المتحدة لأهداف الألفية أن الإدارة الحكومية هي إحدى العناصر الأساسية لتحقيق هذه الأهداف وذلك من خلال<sup>4</sup>:

<sup>1</sup> مدحت محمد محمود أبو النصر، مرجع سابق، ص 58.

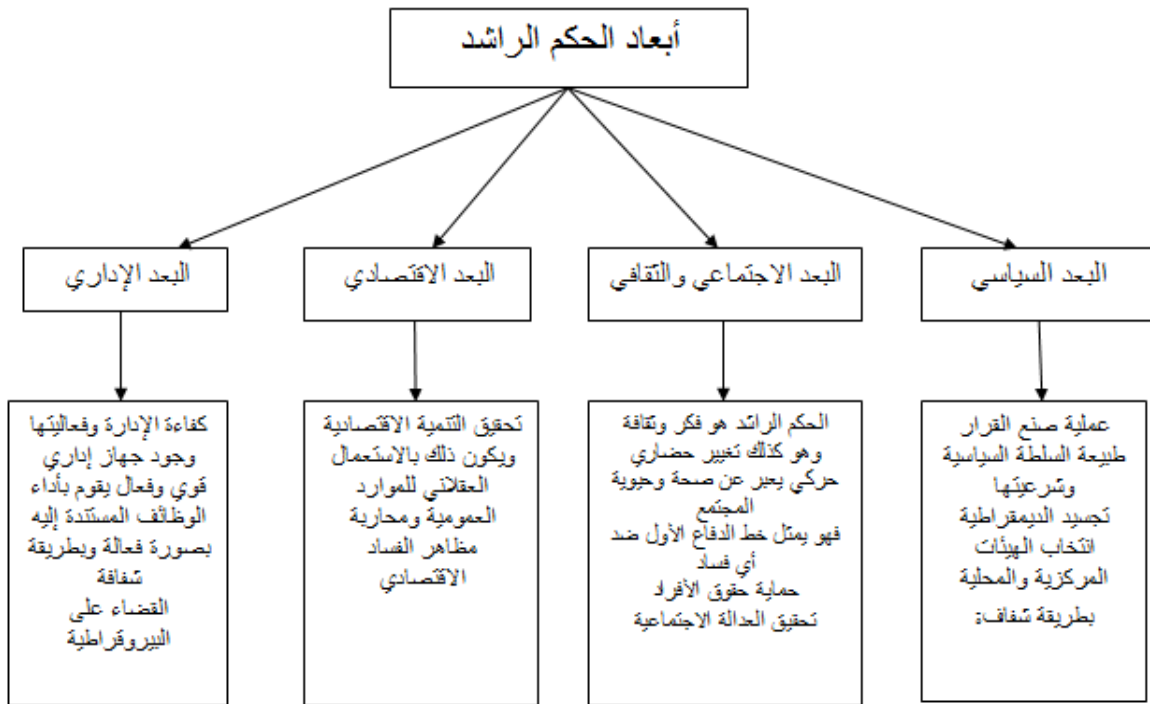
<sup>2</sup> سارة دباغي، مرجع سابق، ص 32.

<sup>3</sup> نفس المرجع، ص 32.

<sup>4</sup> ذهبية الجوزي، مرجع سابق، ص 77.

- تحرير الكثير من الموارد في الدول الفقيرة من أجل استخدامها طبقا للأهداف الإنمائية، وذلك في حالة زيادة كفاءة الإدارة الحكومية.
- عن طريق زيادة الشفافية واستتصال الفساد.
- وجود إدارة حكومية تفي باحتياجات المواطنين لاسيما النساء والفئات المهمشة، يعد أمر أساسيا لضمان استمرارية هذه الانجازات داخل نطاق الأهداف الإنمائية.
- زيادة خضوع المؤسسات التابعة للدولة للمساءلة، يعد مطلباً أساسياً للاستراتيجيات الحكومية من أجل سد الفجوة الديمقراطية.

الشكل رقم (1): يوضح أبعاد الحكم الراشد



المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على عناصر البحث.

## المطلب الثاني: معايير الحكم الراشد

لا يمكن إعطاء أي حكم صفة الرشادة إلا إذا كان يتضمن العديد من الأسس التي تعطيها هذه الصفة، وخصائص الحكم الراشد عديدة ومتنوعة بأولوية التصنيف من بلد لآخر فهذه المعايير تختلف باختلاف الجهات ومصالحها ونحن ركزنا على أربعة معايير وهي: الشفافية والمساءلة والمشاركة ودولة القانون

## الفرع الأول: الشفافية

الشفافية وهي الرد على الفساد، إنما هي قيمة حضارية، وهي التزام أخلاقي أولاً وأخيراً، والقيم الحضارية كما الالتزام الأخلاقي لا تقبل التجزئة أو ازدواج المعايير.<sup>1</sup>

ويقصد بالشفافية مبدأ خلق بيئة تكون فيها المعلومات المتعلقة بالظروف والقرارات والأعمال الحالية منظورة ومفهومة، كما يقصد بها الإفصاح بشكل أكثر تحديداً لعملية ومنهج توفير المعلومات وجعل القرارات المتصلة بالسياسة المتبعة معروفة ومعلومة من خلال النشر في الوقت المناسب.<sup>2</sup>

كما تعني الشفافية أن عملية اتخاذ القرارات وتنفيذها تطبق بأساليب تندرج ضمن إطار ولوائح وتعليمات للقوانين والأنظمة وكذلك تعني أن هناك معلومات مؤسسية كافية ومتاحة وسهلة الوصول إليها ومنها التجاوب، أي أن الحكم الراشد يتطلب التجاوب مع متطلبات جميع الشرائح ضمن أطر زمنية ومعقولة ومحددة.<sup>3</sup>

ويمكن تعريف الشفافية بأنها: « الانفتاح على الجمهور فيها يتعلق بهيكل ووظائف القطاع الحكومي، ونوايا السياسات العامة، وحسابات القطاع العام الذي من شأنه تعزيز المساءلة وتثبيت المصادقية، وحشد تأييد أقوى للسياسات الاقتصادية السليمة من قبل الجمهور، كما أن انعدامها أي الشفافية يؤدي إلى زعزعة الاستقرار وعدم الكفاءة والافتقار إلى العدالة».<sup>4</sup>

إن الشفافية في عملية صنع القرار تعزز المساءلة، كما أنها تشجع الصدق والنزاهة والكفاءة، فكلما كانت المعلومات شفافية وآنية سهلت مهام الرقابة والمراجعة والإشراف التي تتولاها هيئات الرقابة الداخلية والخارجية والجهات الرقابية التنظيمية والجمهور بوجه عام.

<sup>1</sup> محي الدين شعبان توك، الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد: منظور إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، ط1، عمان، الأردن: دار الشروق، 2014، ص 77.

<sup>2</sup> طارق عبد العال حماد، حوكمة الشركات، ط2، القاهرة، مصر: الدار الجامعية، 2007، ص 816.

<sup>3</sup> أمير فرج يوسف، الحوكمة ومكافحة الفساد، ط1، الإسكندرية، مصر: مكتبة الوفاء القانونية، 2011، ص 379.

<sup>4</sup> جمال الدين دندن، محبر تسيير الجماعات المحلية ودورها في تحقيق التنمية، "الحكم الراشد كأداة لتدعيم إصلاح مالية الجماعات المحلية"، جامعة البلدة، ص 9.

كما تعرف الشفافية على أنها<sup>1</sup>: « الوضوح والتباين في كل مجالات العمل التي تتم بين الإدارة العليا والمستويات الإدارية الأخرى، بحيث تكون المعلومة متاحة للجميع كل حسب اختصاصه، وذلك للاستفادة منها في أداء المهام المنوطة بالعاملين».

« حق كل مواطن في الوصول إلى المعلومات، ومعرفة آليات اتخاذ القرار المؤسسي وحق الشفافية مطلب ضروري لوضع معايير أخلاقية وميثاق عمل مؤسسي لما تؤدي إليه من الثقة، وكذلك المساعدة على اكتشاف الفساد».

« أن تكون الحكومة والأجهزة الإدارية العامة في صندوق من زجاج بحيث يرى الجميع بوضوح ما تقوم به من أعمال، وما تبشره من مهام وتديره من برامج وترتبط به من علاقات أو الكيفية التي تمارس فيها كل ذلك».

ومن خلال التعاريف السابقة للشفافية نستنتج ما يلي:

- سهولة وفهم الإجراءات ووضوحها ومرونتها، مما يسهل على الأفراد المراجعين إنجاز أعمالهم بسهولة .

- تعزز الشفافية الرقابة الإدارية وتزيد من كفاءتها وفعاليتها وذلك من خلال دقتها ووضوحها للإجراءات.

- تساعد على تبسيط الإجراءات في أجهزة الإدارة، وسرعة الانجاز، وتعزيز مفهوم الثقة والولاء بين أفراد التنظيم وبين الجمهور.

- تعزز من قدرات الأجهزة الإدارية على مواكبة المتغيرات، والمستجدات السياسية والاقتصادية والاجتماعية المحيطة.

- تساهم بشكل كبير في مكافحة الفساد بأشكاله المختلفة.

ومنه تعتبر الشفافية شرط أساسي ومسبق للمساءلة، فالشفافية تحسن إمكانية التنبؤ وبالتالي كفاءة القرارات المرتبطة بالسياسة، والشفافية تجبر المؤسسات على مواجهة واقع موقف ما، وتجعل المسؤولية أكثر إحكاما، وخاصة إذا كانوا يعرفون أنهم سيستدعون لتبرير وجهات نظرهم وقراراتهم وأفعالهم لهذه الأسباب، ويتم التشجيع على تعديل السياسات في الوقت المناسب.

### الفرع الثاني: المساءلة

تعتبر المساءلة من أهم محددات الحكم الراشد نظرا لما تحمله من صفات تساعد على مكافحة مختلف مظاهر الفساد.

ويمكن تعريف المساءلة على أنها: « المساءلة هي الالتزام بتقديم سجل أو تقرير عن مسؤولية موكلة، والمساءلة تعني أن الأفراد والمنظمات المكلفون بأداء أفعال أو نشاطات معينة يتم استجوابهم وتحملهم لمسؤولية

<sup>1</sup> عصمت سليم القرالة، الحكمانية في الأداء الوظيفي، ط1، عمان، الأردن: دار جليس الزمان، 2011، ص ص 23، 24.

انجاز هذه الأفعال، ويتم الحكم على هذه المسؤولية أو قياسها من خلال معايير واضحة ومعلنة والمساءلة هي تحميل الأفراد والمنظمات مسؤولية أفعالهم بعد قياس هذا الأداء بأكثر الطرق الموضوعية الممكنة<sup>1</sup>. والمساءلة قد تكون داخلية أو خارجية، الأولى حيث تقوم الحكومة بغية حماية المصلحة العامة بإرساء أنظمة وحواجز متعددة تحكم سلوك المؤسسات المختلفة ضمن الحكومة، ومن هذه الإجراءات فصل السلطات وإنشاء أجهزة رقابة مستقلة والثانية تتعلق حين يقوم الشعب نفسه بمساءلة حكوماته<sup>2</sup>. ويمكن تصنيف آليات المساءلة إلى<sup>3</sup>:

**1-المساءلة التنفيذية:** ويقصد بها قيام الجهاز الحكومي التنفيذي بمحاسبة نفسه عبر سبل إدارية ووسائل ضبط العمل الإداري، مثل استخدام برامج التوعية أو فتح قنوات اتصال مع الجمهور لإيصال صوته إلى الإدارات وتحويل بعض اللجان أو الهيئات بالتحقيق الفعال لتعزيز إطار المساءلة داخل المؤسسة الحكومية ذاتيا.

**2-المساءلة التشريعية:** تعد المساءلة ضمن السلطة التشريعية، واحدة من اعرق آليات المساءلة في النظم الديمقراطية، حينما يلعب البرلمان دورا هاما في تقييد الحكومة والرقابة عليها ومعارضتها في أحيان كثيرة لضمان استقامة سير العمل الحكومي.

**3-المساءلة القضائية:** تشكل المساءلة القضائية ركنا أساسيا من أركان عمل الجهاز الحكومي وغير الحكومي، الذي تنهض به السلطة القضائية القائم عملها على أساس تطبيق الأحكام الصادرة عن القضاة في الدعاوى والمنازعات المعروضة عليها، وباستقلالية تامة عن تدخل السلطتين التشريعية والتنفيذية في عملها الأمر الذي يضمن النزاهة في عدالة تنفيذ القوانين.

وتعرف هيئة الأمم المساءلة بأنها الالتزام من قبل المسؤولين في القطاعين (العام والخاص) بالقواعد التالية<sup>4</sup>:

- توضيح كيفية تنفيذ الدائرة (الدائرة الحكومية أو الخاصة) لمهامها ومبررات القرارات التي تتخذها.
- التفاعل المباشر مع الانتقادات والمطالب التي تقدم إليها.
- قبول جزء من المسؤولية عن الأخطاء التي تقع أو الفشل الذي ينتج عن تلك القرارات.
- وجود آلة واضحة تتيح للمواطنين التحقق من التزام الإدارة بمهامها على الوجه المخطط له.

<sup>1</sup> سلوى شعراوي جمعة وآخرون، مرجع سابق، ص 411.

<sup>2</sup> أمير فرج يوسف، مرجع سابق، ص 376.

<sup>3</sup> ذهية الجوزي، مرجع سابق، ص 80.

<sup>4</sup> ابراهيم بن عيسى، الحكم الراشد في المالية المحلية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، فرع تسيير المالية العامة، جامعة تلمسان، الجزائر، 2011، ص 123.

-وجود آلة واضحة للتعامل مع الأخطاء والفشل.

ولقد أكدت جميع الدراسات على أهمية المساءلة ودورها في بناء التنظيمات على اختلاف أشكالها وحجمها وتبين أهميتها في ما يلي:

-أهمية المساءلة لمقاومة الفساد، فالفساد قد يؤدي إلى فقدان الشرعية السياسية من قبل المؤسسات الحكومية.<sup>1</sup>  
-زيادة الوعي السياسي للشعوب والمطالبة بحق التمتع بقدر متزايد من الديمقراطية وبكل المزايا التي يدعو إليها الحكم الصالح.<sup>2</sup>

-ويجب أن تتوفر للحكومة مقومات الشرعية ومساءلتها، وتعد المساءلة عامل مهم ومؤثر في الحكم الراشد ولا يقتصر ذلك على المؤسسات الحكومية فقط بل يمتد أيضا ليشمل القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني، من يحاسب الآخر.

### الفرع الثالث: المشاركة

تعتبر المشاركة في حقيقتها عن مدى الثقة بين المواطن ومسؤوليه وبما أن الحكم الراشد يهدف أساسا إلى تطوير المجتمع والتقدم به وهذا لا يكون إلا في عملية تشاركية يتفاعل فيها المجتمع المدني والقطاع الخاص والدولة كما تتمثل المشاركة بتهيئة السبل والآليات المناسبة للمواطنين من أجل الإسهام في عمليات صنع القرارات سواء كانت هذه المشاركة شعبية أو نخوية.

والمشاركة تعني محصلة الجهود التي يقوم بها المواطنون، لمساعدة السلطات الحكومية في تنفيذ ونجاح المشروعات والأنشطة المختلفة داخل مجتمعاتهم المحلية.<sup>3</sup>

كما تعرف المشاركة بأنها إسهام المواطنين بدرجة أو بأخرى في صنع وتنفيذ السياسات المحلية، سواء بجهودهم الذاتية أو بالتعاون مع المؤسسات الحكومية المركزية والمحلية.<sup>4</sup>

والمشاركة هي مفهوم مرتبط بالمجتمع المفتوح والديمقراطية، فالمشاركة تمكن المجتمع من الاستخدام الأمثل لطاقات وقدرات أفرادهم وجماعته المنظمة، فهي تدعو إلى إعطاء دور أكبر للمجتمع المدني وتوجب تطبيق اللامركزية على صعيد الإدارة العامة أو الحكومية، وتمكن المواطنين من المشاركة في بنية السلطة بشكل ديمقراطي ومن التأثير على السياسات الاجتماعية المشرفة.

<sup>1</sup> سلوى شعراوي جمعة وآخرون، مرجع سابق، ص 413.

<sup>2</sup> نفس المرجع، ص 413.

<sup>3</sup> عصمت سليم القرالة، مرجع سابق، ص 20.

<sup>4</sup> سلوى شعراوي جمعة وآخرون، مرجع سابق، ص 263.



فالمشاركة هي مستمدة من الديمقراطية واللامركزية والانتخابات:

**1. الديمقراطية:** هي شكل من أشكال الحكم السياسي القائم بالإجماع على التداول السلمي للسلطة وحكم الأكثرية وحماية حقوق الأقليات من الأفراد<sup>1</sup>، وتعني الديمقراطية اصطلاحاً حكم الشعب أو حكم الشعب لنفسه. كما يتميز النظام الديمقراطي بمجموعة من الخصائص ومن أهمها:

**أ) سيادة الشعب:** حيث أن السيادة هي تلك السلطة العليا التي تمتلك حق التشريع وعبرت الأنظمة الديمقراطية بأن صاحب السيادة فيها هو الشعب أو الأمة، فالسلطة مصدرها الشعب.

**ب) الإقرار بحقوق الأفراد وحياتهم وضمانيها:** مثل: حرية الرأي، وحرية الاعتقاد، والحرية الشخصية، وحق الملكية، وحق العمل والسكن والانتقال والتعليم..

**2. اللامركزية:** فهي تعبر عن مدى توزيع الوظائف السياسية والسلطة على المستوى المحلي والذي عن طريقه يمكن للمجتمع التعبير عن انشغالاته واهتماماته من جهة ومراقبة ومتابعة العمل الحكومي من جهة أخرى.

**3. الانتخابات:** هي الطريقة الشرعية التي يعبر بها المجتمع المحلي عن ممثليه فله الحق في اختيار الأصلاح والأجدر لمن له القدرة على تسيير شؤونه.

وتعد الانتخابات الوسيلة الرئيسية للمشاركة السياسية والتداول السلمي على السلطة في مجال إرساء

الديمقراطية وبناء المجتمع المستقر القائم على أساس العدالة والمساواة وضماني حقوق الإنسان.<sup>2</sup>

### الفرع الرابع: حكم القانون

يقصد بحكم القانون وجود بيئة قانونية مستقرة، ومرجعية للقانون وسيادته على الجميع دون استثناء،

انطلاقاً من حقوق الإنسان بشكل أساسي، وهو الإطار الذي ينظم العلاقات بين المواطنين من جهة وبين الدولة من جهة ثانية، كما أنه ينظم العلاقات بين مؤسسات الدولة، ويحترم فصل السلطات واستقلالية القضاء.

ويمكن تعريف سيادة القانون على أنها مجموعة من القواعد القانونية التي تنظم العلاقة بين أفراد المجتمع

بعضهم ببعض من جهة وعلاقتهم بسلطة الدولة من جهة أخرى، والتي تسعى إلى حماية حقوق الأفراد وتمتعهم

بالحقوق والحريات الأساسية للإنسان وتحقيق مفهوم المساواة وتخضع جميع سلطات الدولة والأفراد للقانون وتعمل وفقاً له.

<sup>1</sup> ذهية الجوزي، مرجع سابق، ص 78.

<sup>2</sup> رعد سامي عبد الرزاق التميمي، مرجع سابق، ص 158.

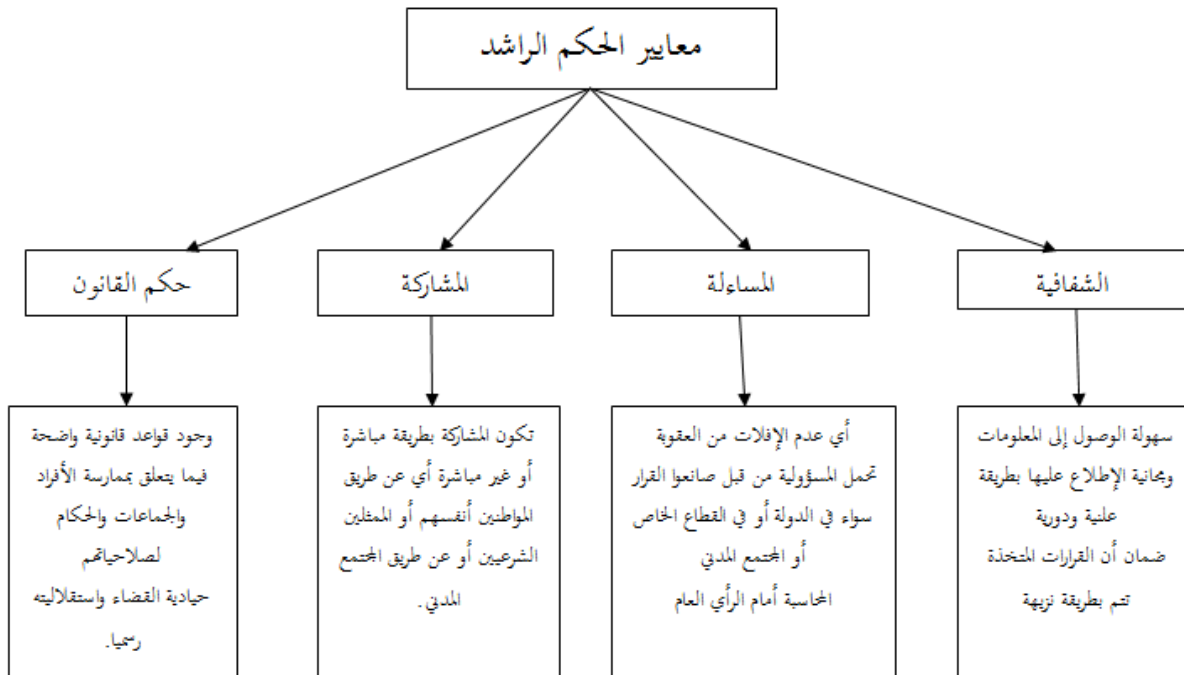
وتعني سيادة القانون وجود أطر قانونية واضحة وعادلة وحماية كاملة لحقوق الإنسان وهذا يقتضي نظاما (سلطة) قضائية مستقلة وقوة تنفيذية غير فاسدة، تطبق القانون على الجميع دون تمييز.<sup>1</sup>

ويمكن حصر عنصرين أساسيين لبلورة فكرة سيادة القانون<sup>2</sup>:

-الدستور: وهو يشكل القانون الأساسي والأسمى بالنسبة للنظام القانوني للدولة وهو عادة ما يتضمن القواعد والمبادئ التي تحكم المجتمع ومختلف نواحي الحياة فهو يتربع على قائمة المهرم القانوني ويصدر عن سلطة خاصة مختصة بوضعه ألا وهي السلطة التشريعية.

-القضاء: وهو يمثل أحد مفاتيح الحكم الراشد حيث يستمد هذا الأخير شرعيته من استقلاله وحيادته رسميا حسب ما ينص عليه الدستور، فاستقلالته تعكس سيادة القانون السائد في الدولة وخضوع هيكلها ومصالحها ومجتمعها للقانون الذي يحمي الجميع.

### شكل رقم (02): يوضح معايير الحكم الراشد



المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على توجيهات الأستاذ.

<sup>1</sup> يوسف زدام، دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية الإنسانية في الوطن العربي: من خلال تقارير التنمية الإنسانية العربية (2002-2004)، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2007، ص 28.

<sup>2</sup> جمال الدين دندن، مرجع سابق، ص 8.

## المطلب الثالث: آليات وعناصر تطبيق الحكم الراشد

لعل الرغبة في تعزيز مفهوم الحكم الراشد تتطلب التركيز على آليات عديدة تسهم بشكل مباشر في تأصيل هذا المفهوم ومن بين هذه الآليات ما يلي:

## الفرع الأول: الحكومة :

وتعرف الحكومة على أنها الجهاز الذي يمارس النفوذ والمراقبة على الأفكار والقانون وفرض الإجماع والهيمنة على مختلف الجماعات والجماهير، وبهذا الشكل تشكل الدولة والحكومة العديد من الأنواع لكن الميزة الواضحة لها أن هناك حكومات دستورية وأخرى غير دستورية، الأولى السلطة فيها محددة من طرف الدستور ، أما الثانية فلا سلطات للدستور عليها.<sup>1</sup>

ويمكن تحديد دور الحكومات فيما يلي<sup>2</sup>:

-**الحكومة كصناعة سياسات:** تسهل الحكومة وضع السياسات المتناسقة والفعالة عن طريق تحسين عملية اتخاذ القرارات ووضع القوانين وتقييم أثر السياسات بشكل عام.

-**الحكومة كمسيرة:** تضع الحكومة الطرق الفعالة لقياس الأداء والمراقبة وتقوية نظم المساءلة.

كما تعمل الحكومة على تطوير الاستراتيجيات والبنى والنظم وزيادة قدرة القطاع العام للاستجابة بسرعة ومرونة التحديات المستقبلية الخارجية.

وتتشكل الحكومة من ثلاث سلطات وهي:

-**السلطة التشريعية:** تتمثل في المجالس التشريعية المنتخبة (البرلمانات - الجمعيات الوطنية - المجالس الوطنية أو

التأسيسية....) وهي المنبر الرئيسي للتداول وإجازة القوانين في الأنظمة الديمقراطية التمثيلية، كما أنها تشرف وتراقب طريقة عمل المسؤولين الحكوميين ومختلف أعمالهم وقراراتهم.<sup>3</sup>

-**السلطة التنفيذية:** وهي التي تسيّر أمور الدولة ضمن حدود قوانين المشرع ولها صلاحيات اقتراح مسودة قوانين جديدة لدراستها من قبل المشرع والموافقة عليها، هذه العلاقة بين التشريع والتنفيذ لا يصح بشكله الأفضل إلا في استقلالية الأول عن الثاني.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> فريد ابرادشة، مرجع سابق، ص 55.

<sup>2</sup> محي الدين شعبان توق، مرجع سابق، ص 51.

<sup>3</sup> فريد ابرادشة، مرجع سابق، ص 56.

<sup>4</sup> إبراهيم بن عيسى، مرجع سابق، ص 115.

- **السلطة القضائية:** على القضاء أن يكون مستقلاً في كافة مستوياته حيث أن مهمته تكمن في الفصل بين الدولة من جهة والأشخاص الطبيعيين والمعنويين من جهة أخرى أو الأشخاص فيها بينهم، فأى تدخل لهذه السلطة سياسياً لشرح أو حل الأمور الشائكة بصفة مستمرة يضعف باقي السلطات حيث يكون الاعتبار لسلطة غير منتخبة على حساب سلطة أخرى منتخبة.<sup>1</sup>

ومما سبق يتضح لنا أن الحكومة تواجه العديد من التحديات وبما أن الحكم الراشد يصب اهتمامه على الأفراد من خلال توفير حياة أفضل لهم وإسعاد صوتهم، تستطيع الدولة أن تتدخل وبكافة الطرق من أجل تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية لما تتوفر عليه من سلطة وقوة على كافة ممتلكاتها ومواردها، لكن كل هذا لا يتحقق إلا في إطار قانوني تشاوري مع كافة الأطراف، لا يظهر إلا بواسطة أجهزة تشريعية وتنفيذية وأحزاب ممثلة للشعب تظهر احتياجاته وحقوقه وخاضعة للشعب من خلال الرقابة الدورية عليها.

### الفرع الثاني: القطاع الخاص

أن معظم الدول أصبحت تدرك أن القطاع الخاص يمثل المورد الرئيسي للفرص التي تفتح المجالات الاقتصادية لتشغيل الأيدي العاملة على كافة مستوياتها إضافة إلى تأهيلها لتحقيق النتائج الإيجابية التي تساهم في التنمية الاقتصادية للمجتمع ورفع مستوى المعيشة للمواطنين وتحسين مستوى الخدمات لهم. ويمكن تعريف القطاع الخاص على أنه : « ذلك الجزء من الاقتصاد الغير خاضع لسيطرة الحكومة ويدرار وفقا لاعتبارات الربحية المالية ».<sup>2</sup>

« القطاع الخاص هو ذلك القطاع الذي يشمل المشاريع الخاصة للتصنيع والتجارة والمصارف... وكذلك القطاع غير المؤطر من طرف الدولة في السوق ».<sup>3</sup>

ويتميز القطاع الخاص بمجموعة من الخصائص من بينها:

- السرعة في الانجاز وتحقيق أهداف البرامج والمشاريع الاقتصادية وذلك لتوفير الحافز على المنافسة بالمقارنة مع القطاع العام.
- القطاع الخاص يتميز بعدم وجود بيروقراطية معرقة بعكس القطاع العام الذي يمتاز بالبطء في حركته ومبادرته.
- يتميز القطاع الخاص بكفاءة عالية مقارنة مع القطاع العام مما يؤدي إلى توفير الموارد المالية وتحسين الأداء في مجال النشاطات التي يقدمها.

<sup>1</sup> نفس المرجع، ص 115.

<sup>2</sup> نفس المرجع، ص 108.

<sup>3</sup> فريد ابرادشة، مرجع سابق، ص 61.

- يتصف القطاع الخاص بإتباع أساليب إدارية حديثة وكذلك استعمال تكنولوجيا متطورة مما يساعد على تحديد الأصول الثابتة وزيادة جودتها في الاقتصاد المحلي مما يؤدي إلى زيادة الإنتاجية.
- توظيف العدد الضروري من العمال وهذا عكس القطاع العام والذي يوجد فيه باستمرار فائض في عدد العمال مما يخفض إنتاجيته.
- وضوح الهدف في القطاع الخاص والمتمثل أساسا في الوصول إلى أقصى ربح.
- وأصبح من الضروري أن تعمل الدولة على تشجيع وتطوير القطاع الخاص، وأن تعمل على دعم المشاريع الخاصة وأن تفرض شروطا على القطاع الخاص، فلا تمنح الأموال والقروض والإعانات هكذا دون برنامج عمل واتفاق بين الطرفين المهم أن تفتح الدولة وصانع القرار بضرورة وحتمية وجود قطاع خاص منتج وحلاق للثروة.
- إن الحكومة تستطيع بدورها تقوية وتطوير القطاع الخاص وإدامته من خلال الآليات التالية<sup>1</sup>:
- خلق البيئة الاقتصادية الكلية المستقرة
- إدامة التنافسية في الأسواق
- التأكيد على سهولة حصول الفقراء والفئات ذات الفرص والإمكانات البسيطة على التسهيلات المالية والفنية للمساهمة الإنتاجية في المجتمع وتحسين مستوى دخولهم ومعيشتهم.
- تعزيز المشاريع التي تتيح وتخارق فرص عمل
- تستقطب الاستثمارات.
- تنفيذ القوانين والالتزام بها.
- التحفيز لتنمية الموارد البشرية وكذلك المحافظة على البيئة.

### الفرع الثالث: منظمات المجتمع المدني

تلعب منظمات المجتمع المدني دورا كبيرا في إرساء دعائم الحكم الراشد في المجتمع، مثال على ذلك منظمات حقوق الإنسان، ومنظمات المرأة، والنقابات المهنية، والمنظمات التي تراقب الانتخابات، وجماعات الطلاب، هذه المنظمات جميعها تؤدي وظيفة أساسية في مراقبة أداء الحكومة في مختلف مجالات النشاط العام، وتساعد على رفع معدل النزاهة في الوظيفة العامة.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> زهير عبد الكريم الكايد، الحكمانية قضايا وتطبيقاتها، ط1، القاهرة، مصر: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2003، ص 47.

<sup>2</sup> سامح فوزي، الحكم الراشد (الموسوعة السياسية للشباب)، ط1، الإسكندرية، مصر: دار النهضة، 2007، ص 58.

ويمكن تعريف المجتمع المدني على أنه: « كيان يلعب وسيط بين الدولة والمواطن من خلال مكونات المجتمع المدني ». <sup>1</sup>

ويعرف كذلك بأنه: « مجموع التنظيمات والمؤسسات التي تشكل وعي المواطنين مثل المؤسسات التعليمية والثقافية والأخلاقية والمؤسسات التقليدية الموروثة عن الماضي مثل المؤسسات الدينية ومديريها فهي التي يرجع إليها الفضل في استقرار نمط إنتاج معين أو تنظيم اقتصادي ما للمجتمع وداخلها يدور الصراع الذي قد يؤدي إلى التحول على هذا النمط وانتقال المجتمع إلى مرحلة تاريخية أخرى » <sup>2</sup>، وتتسم هذه المنظمات بمجموعة من الخصائص من بينها <sup>3</sup>:

-إنها هيكل رسمي تهدف للبقاء

-غير هادفة للربح بشكل عام

-ليست لها علاقة هيكلية مؤسسية بالحكومة

-ذاتية الحكم

-قائمة على أساس المشاركة الطوعية

-لا تباشر نشاطا سياسيا بل لها مواقف التأثير بشأن بعض القضايا السياسية وخاصة التأثير في السياسات العامة للدولة.

وتكمن أهمية المجتمع المدني في إشراك الأفراد والناس في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية وتعمل على

تنظيمهم في جماعات ذات قوة للتأثير في السياسات العامة، لذلك نجد بأن مؤسسات المجتمع المدني وفي مقدمتها المؤسسات غير الحكومية تساعد على تحقيق إدارة أكثر ترشيداً للحكم من خلال علاقتها بين الفرد والحكومة، ومن خلال تعيبتها لأفضل الجهود الفردية والجماعية والتي يمكن استخدامها وفق الآليات التالية <sup>4</sup>:

-التأثير على السياسة العامة من خلال تعبئة جهود قطاعات من المواطنين وحشها على المشاركة في الشأن العام.

-تعميق المساءلة والشفافية عبر نشر المعلومات والسماح بتداولها على نطاق أوسع.

-مساعدة الحكومة عن طريق العمل المباشر أو التمويل أو الخبرة، على أداء أفضل للخدمات العامة وتحقيق رضا المواطنين.

<sup>1</sup> ابراهيم بن عيسى، مرجع سابق، ص 110.

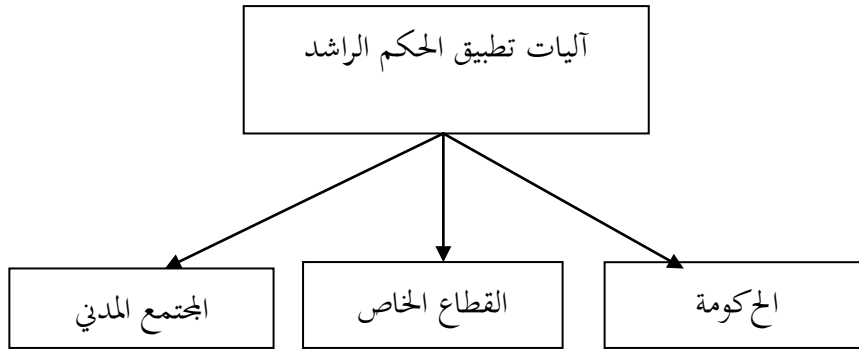
<sup>2</sup> أحمد شكر الصبيحي، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي، ط1، بيروت، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000، ص 18.

<sup>3</sup> سلوى شعراوي جمعة وآخرون، مرجع سابق، ص 23.

<sup>4</sup> زهير عبد الكريم الكايد، مرجع سابق، ص 48.

- العمل على تحقيق العدالة والمساواة أمام القانون وحماية المواطنين من تعسف السلطة.
- تربية المواطنين على ثقافة الديمقراطية من خلال إكساب أعضاء قيم الحوار وقبول الآخر والاختلاف، ومساءلة القيادات، والمشاركة في الانتخابات والتعبير الحر عن الرأي.
- إن العناصر الثلاثة (الحكومة، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني) تشكل ترابط فيها بينها لتحقيق الحكم الراشد من خلال التفاعل والتكامل بين القطاع الخاص في إحداث نقلة نوعية على نطاق المجتمع ودور الحكومة من خلال خلق بيئة سياسية وقانونية مقبولة أما المجتمع المدني فيسهل تقاطع الفعل السياسي والاجتماعي عبر تعبئة الجماعات حتى تقوم بالمشاركة في الأنشطة السياسية والاجتماعية.

شكل رقم (3): يوضح آليات تطبيق الحكم الراشد



المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على توجيهات الأستاذ.

## خلاصة الفصل:

انطلاقاً مما تقدم يمكن القول أن الحكم الراشد يعزز الإنصاف والمشاركة والتعددية والشفافية والمساءلة وسيادة القانون على نحو يتسم بالكفاءة والفعالية والثبات وفي تحويل هذه المبادئ إلى ممارسات وتأتي أكبر الأخطار التي تهدد الحكم الراشد من الفساد، وينهض الحكم الديمقراطي بالتنمية عن طريق مشاركة كل أطرافه (القطاع العام والخاص والمجتمع المدني) بالدور الايجابي في تحقيقه وتنفيذه وفي الإشراف عليه ومتابعة نتائجه، ومنه فالحكم الراشد هو عمل جماعي مشترك بين أطرافه وجهود أي طرف يتكامل مع جهود الآخر ومن يقوم بواجبه منهم يسهم في إنجاح جهود الآخر وعلى هذا فإن مسؤولية نجاح الحكم الراشد هي مسؤولية كل الأفراد الذين لديهم الرغبة في تحقيقه ومسؤولية الدولة والمنظمات والجمعيات ومسؤولية الشعب بل هي مسؤولية لا تقتصر على جيل بذاته بل هي مسؤولية ممتدة عبر الأجيال.



# الفصل الثاني

دراسة في مفهوم التنمية

المحلية وأبعادها وأهدافها

## تمهيد

تعتبر التنمية من بين أهم التحديات التي تواجهها أي دولة، حيث أنها ومنذ ظهورها قامت بتغيير العديد من الدول للأحسن سواء كان ذلك التغيير اقتصاديا أو سياسيا أو اجتماعيا، إن مهمة التنمية هي تطوير البلاد قصد إرضاء المواطن والوصول للرفاه الاجتماعي والاقتصادي.

إلا أنه في الدول النامية تتوفر العديد من مقومات نجاح التنمية لكن ذلك لا يعكس الواقع فهي لازالت ضمن دائرة التخلف، ومن بين الدول النامية تعتبر الجزائر متراجعة في مجال التنمية ويرجع ذلك للعديد من الأسباب من ضمنها ضعف الهيكل الاقتصادي للدولة والاعتماد المبالغ فيه على عائدات النفط مما جعلها في اقتصاد ريعي، كذلك طبيعة الإدارات التي ترفض في الغالب التنمية على المستوى المحلي.

وفي هذا الفصل سوف نتطرق إلى مفهوم التنمية والتنمية المحلية وذلك وفق مبحثين المبحث الأول بعنوان ماهية التنمية المحلية ومقوماتها الأساسية ويجوي ثلاث مطالب، والمبحث الثاني بعنوان خصائص التنمية المحلية وأهم وظائفها وكذلك يجوي ثلاث مطالب.

## المبحث الأول: ماهية التنمية المحلية ومقوماته الأساسية

استعمل مفهوم التنمية عندما أطلقه رئيس الولايات المتحدة الأمريكية عام 1949م، بهدف دمج الدول النامية بالاقتصاد العالمي، بعد أن حصلت على استقلالها السياسي وكان هذا المصطلح مرتبطاً فقط بزيادات الإنتاج والصادرات، لكن مع مؤتمر هيئة الأمم المتحدة تم استعمال مصطلح التنمية في العديد من المجالات مما ساعد بعض الدول على الوصول للرفاه الاقتصادي والاجتماعي وجعل الأفراد ذوي قيمة وفاعلية في المجتمع.

## المطلب الأول: تعريف التنمية المحلية وتطورها التاريخي

## الفرع الأول: تعريف التنمية

## أولاً: لغة

التنمية في اللغة العربية هي كلمة مشتقة من كلمة نمو، وفعلها نما، ينمو وتعني الزيادة والانتشار، ومن هنا نعرف أن التنمية يجب أن تعني زيادة ورفعة وتحسين ما هو موجود أصلاً، ونشره وتعديبه إلى غيره، بحيث يساهم في رفعة غيره وتحسينه أيضاً.<sup>1</sup>

## ثانياً: اصطلاحاً

تعرف التنمية بأنها عملية حضارية متكاملة تعني بدفع كفاءة القوى المنتجة بما ينمي الثورة القومية ويولد الفائض الاقتصادي اللازم للتوسع المضطرب في الاستثمار، كما تعني التنمية بتوفير الخدمات الأساسية للأفراد المنتخبين لتوفر لهم الشروط الموضوعية للوصول إلى مستوى التطور التكنولوجي المطلوب... وينظر للتنمية على أنها هي التفاعل بين الناس والموارد الطبيعية المتاحة لهم، أي استغلال الناس لمواردها الطبيعية، فالناس هم هدف عملية التنمية والمفروض من التنمية أن تحقق رفاهيتهم وهذا يعني أن التنمية تنصب على استثمار الناس للإمكانيات الطبيعية المتاحة لهم.<sup>2</sup>

وقد اعتبرت هيئة الأمم المتحدة أن أفراد المجتمع يساهمون كذلك في تحقيق التنمية بطريقة فعالة، كما تعتبر التنمية بأنها: «عملية تستهدف إيجاد ظروف التقدم الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع كله بمشاركته النشطة عن طريق أفراد وجماعته وهيئاته مع الاعتماد بأقصى درجة على مبادرة هؤلاء الأفراد والجماعات وهيئات».<sup>3</sup>

<sup>1</sup> أسعد معتوق، بيانات ومؤشرات التنمية الإقليمية كمدخل لصياغة الأقاليم التنموية، رسالة ماجستير، كلية الهندسة المعمارية، جامعة دمشق، حزيران 2009، ص 33.

<sup>2</sup> مصطفى طلعت السروجي، "التنمية الاجتماعية في إطار المتغيرات العالمية الجديدة"، حلوان: جامعة حلوان، 2002، ص 10، 11.

<sup>3</sup> مريعي سوسن، التنمية البشرية في الجزائر - الواقع والأفاق -، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم السياسية، جامعة منتوري، قسنطينة، 02-2012/2013، ص 8.

إن التنمية عملية شاملة متكاملة يتوقف نجاحها على ما يقوم به البشر من جهد متعدد الجوانب والأشكال، والتنمية كمفهوم شاع الحديث عنها عقب الحرب العالمية الثانية خاصة، لما نجم عنهم من مشكلات اجتماعية بارزة دفعت بدول العالم إلى بذل جهود مضاعفة لتغيير أوضاعها وتحسين أحوالها المادية، لذا ارتبط مفهوم التنمية بالتقدم الاقتصادي والاجتماعي وما يعنيه ذلك من تغيير في البنية الاقتصادية بتعدد قطاعات الإنتاج وتطور خدمات الصحة والتعليم وما شابه ذلك.<sup>1</sup>

ويعرفها الدكتور إكريم عبد النبي أنها: « التنمية هي العملية المخططة لتقدم المجتمع بكل أبعاده الاقتصادية كانت أم اجتماعية أم ثقافية أم سياسية والتي تعتمد أكبر اعتماد على جهود المواطنين والدولة لتحسين الأحوال الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و السياسية في المجتمعات المحلية والكبيرة والمساهمة في تقدمها بأكبر قدر مستطاع ».<sup>2</sup>

ويذهب فرانك "Frank" إلى أن النظريات الرأسمالية تفرض أن التنمية ما هي إلا عملية تطور من دول نامية إلى دول متقدمة، ومن ثم فلا بد من اتصال هذه المجتمعات المختلفة بالمجتمعات الصناعية الرأسمالية كالولايات المتحدة الأمريكية، وتتجاهل هذه النظريات الرأسمالية حدوث التنمية كما يسمى بالعالم المتحضر-وكما يذهب فرانك هم مجرد حفنة من القوى الرأسمالية في أوروبا وأمريكا الشمالية-يكون على حساب ما يحدث من معاناة وخراب لشعوب بلاد أخرى وهي ما أطلق عليها الدول النامية، فاستعمار هذه القارات جعل من الممكن للرأسمالية في الغرب أن تحقق التنمية السريعة ولكنه في نفس الوقت حقق للشعوب المستعبدة دمارا وفقرا وقهرا سياسيا.<sup>3</sup>

ومنه يمكن وضع تعريف إجرائي للتنمية فنقول أنها: « هي التفاعل الحاصل بين الناس والموارد الطبيعية المتاحة لرفع المجال الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والمستهدف من عملية التنمية هم الناس بحد ذاتهم فتطويرهم يؤدي إلى تطوير البلاد بالضرورة».

<sup>1</sup> محمد تاووز، دراسة قياسية حول مساهمة القطاع الخاص في التنمية المحلية لفترة 1982-2012، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2015/06/02، ص 07.

<sup>2</sup> إكريم عبد النبي العبيدي، الإدارة والتنمية في ليبيا، بغازي: جامعة قارونس، ليبيا، 1995، ص 92.

<sup>3</sup> ثروت محمد شليبي، "تنمية اجتماعية"، برنامج دراسة المجتمع (المستوى الأول-فصل دراسي ثاني)، كلية الآداب: جامعة بنهار، ص 12، 13.

## الفرع الثاني: التطور التاريخي لمفهوم التنمية المحلية

قبل التطرق إلى مفهوم التنمية المحلية يجب التطرق إلى نشأة مصطلح التنمية المحلية، حيث لم يكن مصطلح التنمية المحلية يذكر في الأدبيات الاقتصادية، فالمنظرون الاقتصاديون كانوا يركزون أبحاثهم ودراساتهم على النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية بشكل عام، لكن منذ تسعينات القرن الماضي بدأت تظهر البوادر الأولى للاهتمام بالتنمية المحلية، من خلال تنامي اهتمام الدول بالتسيير على المستوى المحلي كبديل، وكرفض لنظام التسيير الموحد على مستوى المركزي الذي كان يسيطر على غالبية اقتصاديات دول العالم.<sup>1</sup>

ولقد أطلق على عملية تنمية المناطق الريفية المحلية في عام 1944م مصطلح تنمية المجتمع عندما رأت سكرتارية اللجنة الاستشارية لتعليم الجماهير في إفريقيا ضرورة الأخذ بتنمية المجتمع، واعتبارها نقطة البداية في السياسات العامة، كما أوصى مؤتمر كامبردج\* في 1948م بضرورة تنمية المجتمع المحلي، لتحسين أحواله وظروفه المعيشية ككل اعتماداً على المشاركة والمبادئ المحلية لأبناء هذا المجتمع، وفي عام 1954م، أوصى مؤتمر أشردج\*\* الذي عقد لمناقشة المشاكل الإدارية في المستعمرات البريطانية بضرورة تنمية المجتمع المحلي، كما ساهم في تحديد مدلولها<sup>2</sup>، وعلى مستوى الأمم المتحدة ومؤسساتها المتخصصة تم التركيز على مصطلح تنمية المجتمع كوسيلة لرفع مستوى المعيشة وتهيئة أسباب الرقي الاجتماعي المحلي من خلال مشاركة المجتمع الإيجابية ومبادراته الذاتية، علاوة على الجهود الحكومية وقد كان الهدف من برنامج تنمية المجتمع هو مساعدة العديد من القرى على إشباع احتياجاتهم في مجال الزراعة الحصول على الماء، التعليم، الصحة، الإسكان بالإضافة إلى تعزيز الصناعات التقليدية والحرف على المستويات المحلية.<sup>3</sup>

وكان أول ظهور فعلي لمصطلح التنمية المحلية في بداية ستينيات القرن الماضي وتحديدًا في فرنسا كرد فعل لقرارات الدولة التي أرادت أن تجعل من إعداد التراب أولوية وطنية وكان الهدف من هذه القرارات هو القضاء على الفوارق الجهوية بين العاصمة والضواحي وحتى داخل العاصمة نفسها، وهذا عن طريق سياسة إدارية تعيد تنظيم

<sup>1</sup> يمينة طالي، الدور التنموي للجماعات المحلية، مذكرة ماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة د/الطاهر مولاي، سعيدة، 2016/2015، ص 39.

\* **مؤتمر كامبردج 1948**: نظم بواسطة المكتب الاستعماري البريطاني لمناقشة بعض الأمور المتعلقة بالمستعمرات الإفريقية، وقد فضل مؤتمر كامبردج استعمال تنمية المجتمع المدني على مصطلح التعليم العام للدلالة على هذه الحركة الهادفة إلى النهوض بالجماعات بمبادأة من سكانها.

\*\* **مؤتمر أشردج**: مؤتمر للتنمية الاجتماعية عقد في أغسطس 1954 لمناقشة المشاكل الإدارية في المستعمرات الإنجليزية وتم تعريف تنمية المجتمع المحلي بأنها حركة الغرض منها تحسين الأحوال المعيشية للمجتمع المدني ككل على أساس المساهمة الإيجابية لهذا المجتمع.

<sup>2</sup> سمير محمد عبد الوهاب، الحكم المحلي والتنمية المحلية، مصر، ص 164.

<sup>3</sup> عبد اللطيف بن نعيم، دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية الاقتصادية المحلية، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة مصطفى إسماعيل، معسكر، 2016، ص ص 100، 101.

الأنشطة الاقتصادية من فوق حسب منطق قطاعي للمصالح، هذه النظرة الفوقية (اتخاذ القرارات من المركز دون التشاور مع السكان المحليين).

كانت مرفوضة من قبل مختلف الفاعلين المحليين الذين يعتبرون أن تنمية أي إقليم يجب أن تأخذ بعين الاعتبار حاجيات سكانه وتطلعاتهم وبذلك طالبوا بتطبيق التنمية من تحت والتي تبنى على أساس استقلالية الأقاليم عن المركز القرار-العاصمة-(سياسيا، اقتصاديا واجتماعيا).

لقد كان هذا الأمر في البداية مرفوض فلم يحضى بالقبول والاحترام لأنه بني على بعد سياسي يطالب بمهوية خاصة للأقاليم، ثم استقر هذا المطلب على الجانب الاقتصادي والاجتماعي، وبداية من الثمانينات أخذ مصطلح التنمية المحلية يحوز القبول وكسب تدريجيا اعترافا من طرف مختلف الهيئات الحكومية والمؤسسات والجمعيات ومنها الفرنسية التي أقرت في المخطط DATAR مندوبية مراقبة التراب والعمل الجهوي (1984-1988) التنمية المحلية كنمط من أنماط التنمية.<sup>1</sup>

### الفرع الثالث: تعريف التنمية المحلية

يشير مصطلح التنمية المحلية إلى النطاق الجغرافي للتنمية و الذي يشمل منطقة جغرافية محددة ضمن البقعة الجغرافية الكاملة للدولة , و يمكن التمييز بين مستويين للتنمية المحلية هما المستوى المحلي الواسع و المستوى المحلي الضيق حيث يشمل المستوى الواسع إقليما وفق التقسيمات الإدارية السائدة في الدولة مثل المحافظة أو مجموعة من المحافظات وتسمى التنمية المحلية بمفهومها الضيق و يشمل مدينة أو قرية أو تجمعات سكانية محدودة أو صغيرة نسبيا و تجدر الإشارة إلى أن هناك إختلافات مفاهيمية حول موضوع التنمية المحلية .<sup>2</sup>

وتعرف كذلك بأنها: « عملية التغيير التي تتم في إطار سياسة عامة محلية تعبر عن احتياجات الوحدة المحلية (ريفية أو حضرية أو صحراوية)، من خلال القيادات المحلية القادرة على استغلال الموارد المحلية، وإقناع المواطنين المحليين بالمشاركة الشعبية والاستفادة من الدعم المادي والمعنوي والحكومي، وصولا إلى رفع مستوى معيشة المواطن المحلي، ودمج جميع الوحدات المحلية في الدولة.»<sup>3</sup>

<sup>1</sup> حنفي خيضر، تمويل التنمية المحلية في الجزائر واقع وآفاق ، مذكرة دكتورا، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2011، ص 12، 13.

<sup>2</sup> نائل عبد الحافظ ، "إدارة التنمية : الأسس، النظريات، التطبيقات العملية"، بدون ط ، عمان، الأردن: دار زهران للنشر ، 2010، ص 150

<sup>3</sup> سمير محمد عبد الوهاب، الحكم المحلي والتنمية المحلية، مصر، ص 160.

«التنمية المحلية هي العملية التي يتم من خلالها توحيد الأفراد والجهود الحكومية بهدف تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمعات المحلية ضمن الإطار العام للدولة بشكل يساهم في تقدم الأمة بشكل عام»<sup>1</sup>.

وعرفت 1955 Murry Ross التنمية المحلية أنها: «عملية يتمكن بها المجتمع من تحديد حاجاته وأهدافه وترتيب هذه الحاجة بحسب أولويتها، ثم إعطاء الثقة والرغبة في العمل لمقابلة تلك الحاجات والأهداف، والوقوف على الموارد الداخلية والخارجية التي تتصل بهذه الحاجة والأهداف ثم القيام بعمل إزائها وعن هذا الطريق تنمو وتمتد روح التعاون والتضامن في المجتمع»<sup>2</sup>.

وعرفها عبد المنعم شوقي 1963: «عمليات التي تبذل بقصد ووفق سياسة عامة لإحداث تطور وتنظيم اجتماعي واقتصادي للناس وبيئاتهم سواء كانوا في مجتمعات محلية أو إقليمية أو قومية بالاعتماد على الجهود الحكومية والأهلية المنسقة على أن تكتسب كل منها قدرة أكبر على مواجهة مشكلات المجتمع نتيجة لهذه العمليات»<sup>3</sup>.

عرفت Carroll Bottem التنمية المحلية على أنها: «ذلك الجهد لزيادة القدرة الاقتصادية وتحسين مستوى حياة الأفراد داخل المجتمع المحلي بمساعدة مواطنيه على التعريف بمشاكلهم التي تحتاج إلى قرار الجماعة والعمل الجماعي ببناء أو تطوير المشروعات وتحسين الخدمات مثل السكن والمجاري المائية وتطوير نظم التعليم والصحة»<sup>4</sup>.

ومن خلال التعريفات السابقة نستطيع استخراج أهم العناصر التي تشملها التنمية المحلية:

- تقسيم العمل في إطار منظم.

- عملية تستهدف التغيير.

- مشاركة المواطنين في عملية التنمية.

- ترتيب حاجات المجتمع وأهدافه.

- عملية مقصودة وهادفة.

<sup>1</sup> محمد خشمون، "مشاركة المجلس البلدي في التنمية المحلية"، دراسة سوسيلوجية، مجلة العلوم الإنسانية، الجزائر، الصادرة باللغة العربية، العدد 33، جوان 2010، ص 343.

<sup>2</sup> محمد إسلام تلي، دور السياحة في التنمية المحلية، مذكرة ماجستير، كلية علوم اقتصادية وعلوم التسيير وعلوم تجارية، جامعة قاصدي مرباح، 2014، ص 16.

<sup>3</sup> مرجع نفسه، ص 17.

<sup>4</sup> محمد بالخير، التنمية المحلية وانعكاساتها الاجتماعية، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، 2006، ص ص 11، 12.

-استعمال الوسائل المحلية المتاحة.

ومن خلال ما سبق يمكن وضع تعريف إجرائي للتنمية المحلية: « مجموعة العمليات والأنشطة المخططة التي تهدف إلى تحسين مستوى الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية... في المجتمع المحلي ويتم ذلك بتوافر الجهود والمشاركة الشعبية والحكومية ويتم ذلك باستعمال كل الوسائل المتاحة الطبيعية والبشرية ».

### الفرع الرابع: معوقات التنمية المحلية

هناك معوقات عديدة تعترض التنمية المحلية نعرضها في العناصر التالية:

#### 1. المعوقات الاجتماعية: نوجزها فيما يلي<sup>1</sup>:

- القيم الاجتماعية السائدة: وتمثل الإطار المرجعي لسلوك الإنسان، وعملية التنمية إلى أنماط سلوكية جديدة، وهي الصفات السلبية التي تعيق عملية التنمية نجد:

- الانعزالية والتواكل على الغير.

- عدم تقدير قيمة الوقت.

- عدم الإيمان بالجديد والخوف من المستحدث.

- وضع المرأة اقل من الرجل.

- مشاكل الهجرة من الريف إلى الحضر: إن ظاهرة الهجرة من الريف إلى المدن، كثيرا ما تدفع المواطنين

للحصول على حياة اجتماعية أكثر جاذبية، وتؤدي بالتالي لارتفاع مستوى الحياة الحضرية ونقص الأيدي العاملة

(في المجال الزراعي) وهجرة القيادات المتعلقة بالمجتمعات الريفية، وبالتالي تفقد هذه المجتمعات عناصر أكثر

صلاحية ومقدرة على الارتقاء بمستوى الحياة في هذه المجتمعات.

- ضعف الشعور بالمسؤولية الايجابية نحو المجتمع: إن تنمية المجتمع تتطلب تنظيما اجتماعيا من أجل

الصالح العام، ولكننا نجد أن مسؤولية الفرد نحو المجتمع الذي ينتمي إليه معروفة تماما ولكن قد يفقد الأفراد ولائهم

لهذه المجتمعات.

- انتشار الأمية وارتفاع نسبتها: تعتبر الأمية مشكلة معقدة وترتبط بكثير من المشكلات الاقتصادية والعلمية

لقلة وعيهم وثقافتهم.

<sup>1</sup> مقداد خميسي، واقع وآفاق التنمية المحلية في الجزائر خلال الفترة 1990-2008، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التجارية

والتسيير، جامعة الجزائر، 2009، ص ص 26، 27.



- القيادات المحلية وطرق الاتصال: إن نجاح أي برنامج يهدف لتنمية المجتمع لا يعتمد على نمو الموارد المالية فحسب، بل يعتمد على مهارات الأفراد، فوعي الأفراد بمشاكل مجتمعهم وتحمسهم لها يمكنهم من التصدي لأي مقاومة داخلية ضد عملية التنمية، ولا يتحقق ذلك إلا عن طريق تنمية وتدريب قيادات محلية ناجحة وواعية تقود عملية التنمية.

- تجاهل المشاكل الشعبية: تركز تنمية المجتمعات المحلية على مساهمة كل من الجهود الحكومية والمحلية، ولا يمكن للجهود الحكومية أن تقوم وحدها بكل متطلبات التنمية وعملياتها، لذلك من الضروري مشاركة المواطنين في وضع وتنفيذ الخطة حيث أن مشاركة المواطنين تعتبر من الممارسة الديمقراطية للحرية بجانبها السياسي والاجتماعي وهذا هو جوهر عملية التنمية.

## 2. المعوقات الإدارية: وتتلخص فيما يلي<sup>1</sup>:

- تعقيد الإجراءات الإدارية وتفشي الروتين.
- البطء الشديد في إصدار القرارات.
- عدم توفير نظام كفاء للمعلومات.
- العجز في الكفاءة الإدارية المؤهلة والمدرّبة على تحمل المسؤولية في عمليات التنمية.

## 3. المعوقات الاقتصادية<sup>2</sup>:

- الحصول على معونات مشروطة.
- نقص مصادر التمويل المحلية.
- عدم تنوع النفقات.
- النقائص التي تعرفها الأنظمة المالية المحلية.
- تعدد المجالات والمهام المناطة بالإدارة المحلية.
- الفقر والمستوى المتدني جدا الذي تعرفه بعض الدول.
- التحولات الاقتصادية، وما يترتب عليها من سياسات اقتصادية تعود بآثار مباشرة وغير مباشرة على وضعية أفراد المجتمع المحلي ( تضخم، بطالة، فقر... الخ).

<sup>1</sup> نفس المرجع، ص 27.

<sup>2</sup> نفس المرجع، ص 27.

## المطلب الثاني: أهداف ومقومات التنمية المحلية:

يسعى كل مخطط للتنمية الوصول إلى مجموعة من الأهداف التي تكون قد وضعت من قبل والتي قد نشأت في الأصل عن وجود مشكلة ما وهناك عدة مقومات تقوم عليها التنمية المحلية حتى يصل إلى تحقيق أهدافها.

## الفرع الأول: أهداف التنمية المحلية

تقوم التنمية المحلية بتحقيق الأهداف التالية<sup>1</sup>:

- شمول مناطق الدولة المختلفة بالمشاريع التنموية يضمن تحقيق العدالة فيها والحيلولة دون تركزها في العاصمة أو في مراكز الجذب السكاني.

- عدم الإخلال في التركيبة السكانية وتوزيعها بين أقاليم الدولة والحد من الهجرات الداخلية من الريف إلى المناطق الحضرية.

- زيادة التعاون والمشاركة بين السكان ومجالسهم المحلية مما يساعد في نقل المجتمع المحلي من حالة اللامبالاة إلى حالة المشاركة الفاعلة.

- تسريع عملية التنمية الشاملة وازدياد حرص المواطن على المحافظة على المشروعات التي يهاهم في تخطيطها وإنجازها:

## الفرع الثاني: مقومات التنمية المحلية:

حتى تتم عملية المحلية بشكل تام وكامل لا بد من تفعيل العناصر التالية:

- المشاركة الشعبية: هي ركيزة من الركائز الأساسية للتنمية المحلية، فلم تعد المشاركة مجرد مطلب سياسي أو شعار يستخدم للمناورة، ولكنها أصبحت ضرورة من ضروريات التنمية ولكن على الرغم من قدم هذا المفهوم قد انتشرت في العقود القليلة الماضية، ليست فقط في المناقشات الأكاديمية للسياسات ولكن في البرامج السياسية الفعلية للجماعات والأحزاب فهناك من ينظر إلى المشاركة باعتبارها إستراتيجية تربية وعلاجية، ومن أشهر ممثلي هذا النظرة "موري روس" حيث يرى أن تنظيم المجتمع وسيلة لمساعدة الناس على حل مشكلاتهم ومن قم بالمشاركة إستراتيجية لتنمية الكوادر التي تقوم على مبدأ الطوعية في التنظيمات أو الجماعات داخل المجتمع إذ أن عملية المشاركة من أكثر القضايا التنظيمية في صنع القرار، ومن ثم تؤدي إلى مزيد من التجسيد الفعلي لمبادئ

<sup>1</sup> أيمن عودة المعاني، الإدارة المحلية، ط2، الأردن، عمان: دار وائل للنشر، 2013، ص ص 142، 143.

الديمقراطية، وهناك من يرى أن عملية المشاركة ما هي إلا نتيجة للثورات والسخط العام وعدم الرضا، ومن ثم فهي بمثابة حل جزئي لهذه التوترات.<sup>1</sup>

**- اللامركزية السياسية والإدارية والمالية:** اللامركزية هي أسلوب في التنظيم يقوم على أساس توزيع السلطات والاختصاصات بين السلطة المركزية وهيآت أخرى مستقلة قانونيا، ولكن التشابك الذي يطرح هذا المفهوم يقتضي توضيح مفهوم كل من اللامركزية السياسية واللامركزية الإدارية، فاللامركزية السياسية تعني توزيع الوظائف الحكومية المختلفة التشريعية والتنفيذية والقضائية بين الحكومة المركزية والحكومات المحلية، أما اللامركزية الإدارية فيعرفها علماء الدين عشي بأنها نظام يقوم على أساس توزيع الوظيفة الإدارية بين الجهات الحكومية المركزية في العاصمة وبين أشخاص الإدارة المحلية في الأقاليم وتمتع هؤلاء الأشخاص بالشخصية الاعتبارية المستقلة، مع خضوعها لرقابة الحكومة المركزية... بالإضافة إلى أن تطبيق اللامركزية المالية تهدف إلى إعطاء المحليات (الجماعات المحلية) المرونة الكافية في توزيع استثماراتها المخصصة لكل منطقة على الأنشطة والمشروعات الاستثمارية اللازمة لخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وفقا لأولوياتها واحتياجاتها الفعلية وبما يتفق مع ظروف وإمكانيات كل منطقة.

**- تفعيل سياسة التنمية الحضرية والريفية:** نشير إلى أن سياسات الحضرية تشمل إقامة مدن ومجمعات عمرانية جديدة بالمناطق الصحراوية وتنمية المدن الحضرية للارتقاء بها وتحسين مستوى معيشة الأفراد بها من خلال إتباع إستراتيجية الانتشار المركز لتحقيق الاستفادة القصوى من موارد التنمية المتاحة في الحيز المأهول حاليا كمرحلة أولى ثم الخروج إلى الصحراء في المرحلة الثانية.

**- رفع كفاءة إدارة المجتمع المحلي:** من خلال تسيير الإجراءات الحكومية وتبسيطها (الحكومة الالكترونية محليا) من أجل تحقيق الشفافية والمصداقية وتوفير الخدمات للمواطن في سهولة ويسر وكذا تطوير نظام تحصيل الضرائب من أجل زيادة موارد البلديات إضافة إلى:

- تشجيع مبادرات البلديات في تبني نماذج متميزة في العمل والانجاز التنموي (كمبادرة حو الأمية ومبادرة تنظيم الأسرة...).

- بحث إمكانية إصدار تقارير التنمية البشرية للوحدات المحلية في إطار منظومة تنموية شاملة تترجم إلى خطة إنمائية متكاملة تدعيما لنظام اللامركزية.

**- دور الجهات الحكومية:** المتمثلة خاصة في توفير مختلف الخدمات والمشروعات المتعلقة بالتنمية المحلية وإعطاء الدعم الكافي وتشجيع المبادرات الفردية وتفعيل المشاركة وتشجيع الاستثمار المحلي والذي يهدف إلى تراكم

<sup>1</sup> [www.attoublog.com.samdi](http://www.attoublog.com.samdi) 31 Gamvier 2015.

الثروات وخلق فرص أكثر من مناصب العمل، تجدر الإشارة إلى أن تجربة الاستثمار المالي للجماعات المحلية لم تطبق بالجزائر بسبب نقص الخبرات في هذا الميدان وقد جاء قانون الاستثمار 93-12 ليدعم ذلك، كما يفعل هذا المجال حيث أعطي للاستثمار المحلي دور هام في تحقيق التنمية المحلية ويتجلى ذلك من خلال إنشاء هيئة مختصة مثل لجنة المساعدة من أجل ترقية وتجديد الاستثمارات على المستوى المحلي والوكالة الوطنية لترقية الاستثمارات على المستوى الوطني.

### المطلب الثالث: فواعل التنمية المحلية (الولاية، البلدية، القطاع الخاص)

تتكون الدولة الجزائرية من مجموعة من الأجهزة التي تظهر استعمال الدولة لمبدأ اللامركزية في التسيير، فتوجد الولاية والبلدية والقطاع الخاص التي تساهم جميعها في تسهيل التواصل بين الحكومة والمواطن وتساعد المواطن على تحقيق طلباته.

#### الفرع الأول: الولاية

تعرف الولاية بأنها: « جماعة عمومية إقليمية ذات شخصية معنوية واستقلال مالي، ولها اختصاصات سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية.. »<sup>1</sup>، وخصصها القانون 90-09 المؤرخ في 7 أبريل سنة 1990 المتعلق بالولاية بتعريف خاص: « الولاية هي جماعة عمومية إقليمية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وتشكل مقاطعة إدارية للدولة ».<sup>2</sup>

#### خصائص الولاية: للولاية مجموعة من الخصائص تتمثل في<sup>3</sup>:

إن الولاية هي وحدة أو مجموعة إدارية لا مركزية إقليمية وجغرافية وليست مجموعة أو وحدة لا مركزية فنية أو مصلحة أو مرفقية، فقد وجدت ومنحت الاستقلال والشخصية المعنوية ومنحت قسطا من سلطة الدولة على أساس إقليمي جغرافي أساس وليس على أساس فني أو موضوعي.

تعد الولاية كوحدة ومجموعة إدارية لا مركزية في النظام الإداري الجزائري حلقة وهمزة وصل بين الحاجيات والمقتضيات المهنية المتميزة عن مصالح الدولة ككل وبين مصالح ومقتضيات واحتياجات المصلحة العامة في الدولة.

<sup>1</sup> الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الأمر 69-38 المؤرخ في 23 ماي 1969 المادة 01 منه المتضمن قانون الميثاق الولاية المعدل والمتمم، الجريدة الرسمية، العدد 144، سنة 1969.

<sup>2</sup> الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون 90-09 المؤرخ في 07 أبريل 1990 المادة 01 منه المتعلق بالولاية، الجريدة الرسمية، العدد 15، سنة 1990.

<sup>3</sup> شويح بن عثمان، دور الجماعات المحلية في التنمية المحلية، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبو بكر بالقائد، تلمسان، 2011، ص ص 36، 37.

تمتاز الولاية باعتبارها مجموعة أو وحدة إدارية لا مركزية في النظام الإداري الجزائري بأنها أوضح صورة لنظام اللامركزية الإدارية النسبية وليست وحدة أو مجموعة لا مركزية إدارية مطلقة وذلك لأن أعضاء الهيئة وجهاز تسييرها وإدارتها لم يتم اختيارهم وانتقائهم كلهم بالانتخاب وإنما يختار البعض منهم بالانتخاب العام (الاقتراع) وهم أعضاء المجلس الشعبي الولائي، بينما يعين باقي الأعضاء (المجلس التنفيذي أو والي الولاية) من قبل السلطات الإدارية المركزية بمرسوم رئاسي ليدير هذه الهيئة التنفيذية الولائي.

وفي مجال التنمية فقد خصص القانون بعض المواد التي تضمن تحقيق التنمية في الولاية فنذكر منها المادة 80 من قانون البلدية، والولاية: « يعد المجلس الشعبي الولائي مخطط للتنمية على المدى المتوسط يبين الأهداف والبرامج والوسائل المعبأة من الدولة في إطار مشاريع الدولة وبرامج البلدية للتنمية، ويعتمد هذا المخطط كإطار للترقية والعمل من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية للولاية، يناقش المجلس الشعبي الولائي مخطط التنمية الولائي ويبيدي اقتراحات بشأنه»<sup>1</sup>.

المادة 81 من القانون نفسه الذي ينص على: « ينشأ على مستوى كل ولاية بنك معلومات يجمع كل الدراسات والمعلومات والإحصائيات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المتعلقة بالولاية ». وتعد الولاية جدولاً سنوياً يبين النتائج المحصل عليها في كل القطاعات ومعدلات نمو كل قطاع، تحدد كفاءات تنظيم هذا البنك وسيره عن طريق التنظيم<sup>2</sup>، ومنه فإن الدولة تسعى إلى وضع برامج وخطة خاصة بكل ولاية ويتم إنشاء بنك للمعلومات حيث يتم جمع المعلومات والبيانات المتعلقة بالولاية في كل المجالات ويتم حساب النتائج السنوية في جداول وهذا كله من أجل تطبيق برامج التنمية التي يتم مناقشتها من طرف المجلس الشعبي الولائي.

### الفرع الثاني: البلدية

تنص المادة الأولى من قانون الجماعات المحلية رقم 11-10 المؤرخ في 22 يونيو سنة 2011 أن البلدية: « هي الجماعة الإقليمية القاعدية للدولة وتتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة وتحدث بموجب قانون<sup>3</sup>، وتنص المادة الثانية منه على: « البلدية هي القاعدة الإقليمية اللامركزية ومكان لممارسة المواطنة، وتشكل

<sup>1</sup> الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رئاسة الجمهورية الأمانة العامة، قانون رقم 12-07 المؤرخ في 28 ربيع الأول عام 1433 الموافق ل 21 فبراير سنة 2012، المادة 80 منه المتضمن قانون الولاية، الجريدة الرسمية، 2012.

<sup>2</sup> قانون رقم 12-07، مرجع سابق، المادة 81 منه.

<sup>3</sup> الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رئاسة الجمهورية الأمانة العامة، قانون رقم 11-10 مؤرخ في 20 رجب 1432 الموافق ل 22 يونيو سنة 2011 يتعلق بالبلدية، الجريدة الرسمية، عدد 37، صادرة بتاريخ 30-07-2011، ص 5.

إطار مشاركة المواطن في تسيير الشؤون العامة»<sup>1</sup>، ووفق المادة 06 من قانون البلدية: « للبلدية اسم وإقليم ومقر رئيس»<sup>2</sup>.

**خصائص البلدية:** تتمثل خصائص البلدية في<sup>3</sup>:

- البلدية هي وحدة أو جماعة أو هيئة إدارية لا مركزية إقليمية جغرافية وليست مؤسسة أو وحدة إدارية لا مركزية فنية.

- نظام البلدية في النظام الإداري الجزائري هو صورة فريدة ووحيدة للامركزية الإدارية المطلقة، حيث أن جميع

أعضائها وجميع أعضاء هيئات ولجان تسييرها وإدارتها يتم اختيارهم بواسطة الانتخاب العام المباشر.

- تعتمد البلدية في النظام الإداري الجزائري على وارداتها الذاتية في تلبية وتغطية نفقة حاجات سكانها وتجد دعما ماليا في إطار الإعلانات الممنوحة من طرف الدولة والصندوق المشترك للجماعات المحلية.

وفي مجال التنمية خصت البلدية بجملة من الصلاحيات في مجالات التنمية وذلك منذ اعتماد أول قانون لها

سنة 1967، ثم جاء القانون البلدي الجديد على إثر التعديل الدستوري لسنة 1989، والذي نص على التوجه

نحو اقتصاد السوق واعتماد التعددية الحزبية وخصص القانون المذكور لهذا المرفق جملة من الصلاحيات المحددة

أدرجت ضمن باب مستقل تحت عنوان: « صلاحيات البلدية » المتمثلة في: التهيئة والتنمية المحلية، التعمير

والهياكل الأساسية والتجهيز، التعليم الأساسي، وما قبل المدرسي، الأجهزة الاجتماعية والجماعية، السكن، حفظ

الصحة والنظافة والمحيط والاستثمارات الاقتصادية.<sup>4</sup>

### الفرع الثالث: القطاع الخاص

تؤكد العديد من الدراسات في هذا الصدد على أن تطوير القطاع الخاص يساهم في خلق نمو اقتصادي

سريع ويستمر على المدى الطويل، وهذا ما انعكس بالخصوص في تزايد الاتجاه في العديد من الدول بداية

الثمانينات من القرن الماضي نحو عملية حوصصة المؤسسات العمومية في الجزائر وتوسيع مكانة القطاع الخاص في

النشاط الاقتصادي، والتي تتمثل في إعادة تخصيص الموارد من القطاع العام إلى القطاع الخاص بشكل يزيد من

مكانته في النشاط الاقتصادي، إذ أن عملية الحوصصة تحول الاهتمام من الأهداف السياسية التي يعكسها نشاط

<sup>1</sup> القانون 10-11، مرجع سابق، ص 5.

<sup>2</sup> القانون 10-11، مرجع سابق، ص 5.

<sup>3</sup> الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 75-58 المؤرخ في 26-09-1975 المتضمن القانون المدني، المعدل والمتمم بالقانون رقم 05-

10 المؤرخ في 20 يونيو 2005، الجريدة الرسمية، عدد 49، الصادرة سنة 1975.

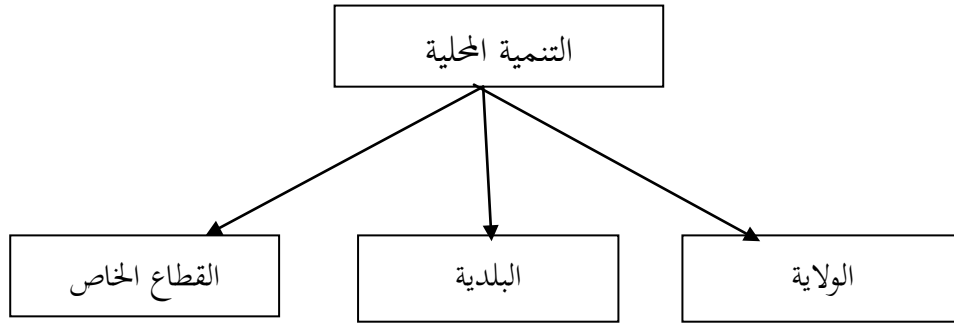
<sup>4</sup> نصر الدين شعيب، "الجماعات الإقليمية ومفارات التنمية المحلية في الجزائر"، مجلة الباحث، الجزائر، الصادرة باللغة العربية، العدد 10، 2012،

ص ص 161، 162.

القطاع العام إلى الأهداف الاقتصادية التي يعكسها نشاط القطاع الخاص، وقد جاء هذا التحول انطلاقاً مما يتميز به من مزايا عديدة مقارنة بالقطاع العام.<sup>1</sup>

ويمكن تلخيص عناصر التنمية المحلية ضمن مخطط يسهل من عملية فهمها:

#### الشكل رقم (4): يوضح فواعل التنمية المحلية



المصدر: من إعداد الطالبتين.

#### المبحث الثاني: أسباب وخصائص التنمية المحلية وأهم وظائفها

إن التطرق إلى التنمية المحلية يقودنا إلى محاولة إعطاء الجماعات المحلية دوراً مهماً في المساهمة في التنمية الوطنية وتجاوز المنظور الضيق الذي يحصر التنمية في مجالات واسعة، وهذا عن طريق إشراك المواطنين في إحداث التنمية بشكل فعال وموجه.

#### المطلب الأول: أسباب وخصائص ومرتكزات التنمية المحلية

من خلال الأهمية التي تكتسيها التنمية المحلية كان لزاماً علينا أن نتطرق إلى أهم الخصائص والأسباب

والمرتكزات التي تقوم عليها التنمية المحلية:

#### الفرع الأول: أسباب التنمية المحلية

تتمثل أسباب التنمية المحلية في<sup>2</sup>:

-تحسين مستوى نوعية وجودة الخدمات الأساسية للتجمعات السكانية.

<sup>1</sup> محمد صلاح، دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في رفع عوائد الاستثمار في البنى التحتية للاقتصاد وفق نظام البناء والتشغيل ونقل الملكية، مذكرة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسبية بن بوعلي، الشلف، 2015، ص 29.

<sup>2</sup> مروان النسور، استراتيجية ودور مؤسسات المجتمع المدني في التنمية المحلية في الأردن، دراسات استراتيجية -مركز البصيرة للبحوث والاستشارات و الخدمات التعليمية - ، العدد 16، سبتمبر 2011، ص 103.

- تخفيض المستوى المركزي في العمل التنموي.
- دعم مبادئ الحاكمية الرشيدة في المستويات المحلية ورفع مستوى الأداء الخدمي.
- زيادة معدلات النمو الاقتصادي على المستوى المحلي.
- زيادة مستوى العدالة في توزيع عوائد التنمية بين مناطق الدولة.
- تفعيل أدوات تخطيط التنمية الإقليمية على مستوى المحافظات الولايات.
- تحسين مستوى الخدمات المحلية والبنية التحتية المقدمة للمواطنين.
- زيادة الوعي بالقضايا السكانية وأثرها على التنمية المحلية.
- تعزيز مشاركة المواطنين في تنمية البيئة المحلية.
- تدعيم العلاقات الارتباطية بين القطاعات الرسمية وغير الرسمية لإقامة مشاريع تنموية مشتركة.
- إيجاد تمويل لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة للأفراد والمؤسسات والمرأة.
- تطوير اقتصاديات تنافسية محلية.

### الفرع الثاني: خصائص التنمية المحلية

- من خلال مفهوم التنمية المحلية نستخلص خصائصها وهي<sup>1</sup>:
- أن التنمية المحلية نظام فرعي في نظام التنمية الشاملة.
  - أن التنمية المحلية عملية ديناميكية تتم على مستوى المجتمع المحلي.
  - أنها سلسلة من التغيرات المخططة التي توجه إلى بنية المجتمع المحلي ووظائفه بهدف المساهمة في تحقيق الأهداف العامة للمجتمع بالاعتماد على الموارد الطبيعية والطاقات البشرية المتوفرة محليا.
  - أنها كل الجهود البشرية المبذولة من أجل إحداث التقدم والتطور في المجتمع المحلي وتحديثه.
  - أنها تلمس جميع المجالات الحياة الإنسانية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية... ولكن على مستوى المحلي.
  - أنها تقوم على قيمة محورية تتمثل في المشاركة الفعالة والايجابية التي يبادر بها أفراد المجتمع المحلي والتي يجب أن تلقى التشجيع والتدعيم من طرف الدولة.

<sup>1</sup> محمد خشمون، مشاركة المجالس البلدية في التنمية المحلية، مذكرة دكتورا، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة منتوري قسنطينة، 2011، ص 24.



-أنها عملية تفاعلية تعاونية تعتمد على الجهود المشتركة بين الحكومة والمواطنين بصورة متكاملة ومتناسقة بهدف تحقيق المصلحة العامة للمجتمع المحلي في إطار المصلحة العامة للدولة وتنميتها الوطنية.

كذلك من خصائص التنمية المحلية نجد:

- تتميز التنمية المحلية بالتكامل بين الريف والحضر، وبين البناء الاجتماعي ووظائف هذا البناء وبين الجوانب المادية والجوانب المعنوية.

- المشاركة الشعبية في جميع الجهود التي تبذل لتحسين مستوى المعيشة ونوعية الحياة مع الاعتماد بقدر الإمكان على مختلف المبادرات الذاتية، فنجاح تجربة أي دولة في تحقيق النمو يرجع إلى اعتمادها على مواردها المحلية والتي يبقى أثنها رأس المال البشري، فتجاهل هذا الأخير والتركيز على بقية الموارد الأخرى سيخلق عبئاً مستمراً على التنمية وتشوهها نتيجة وجود العنصر البشري يزداد عدداً أو يقل كفاءة غير قادر على تقديم قيمة مضافة أو جهد متزايد لخدمة التنمية.

### الفرع الثالث: مرتكزات التنمية المحلية

الحديث عن التنمية المحلية يجد مرجعيته في محاولة إعطاء الجماعات المحلية دوراً مهماً في مساهمة في التنمية

الوطنية وتجاوز المنظور الضيق ذو البنية الممركزة وذلك بإشراك المواطنين في التقرير للمنطقة التي ينتمون إليها.<sup>1</sup>

وتتمثل بعض المرتكزات التنمية المحلية في الآتي<sup>2</sup>:

-الاعتماد على الاستغلال العقلاني للموارد المحلية: في هذا الإطار يجب الإشارة إلى أن الدولة ملزمة بترشيد الاستهلاك للموارد المحلية حتى تكون كافية للخطط المحلية المسطرة وتكون لها قيمة كبيرة فما نلاحظه عكس ذلك الاستهلاك الغير عقلاني الذي يدمر الثروات المحلية.

-المشاركة كرهان استراتيجي لتحقيق التنمية المحلية: تفعيل المشاركة المحلية التي تعتبر جوهر عملية التنمية حيث يشارك الأفراد المحليين في صنع القرار المحلي.

-التخطيط الفعال: حتى يتم تطبيق التنمية لا بد من وضع خطط شاملة لأهداف العملية التنموية والموارد المحلية المتاحة وكذا الوقت اللازم.

-التنسيق وخلق الانسجام بين مختلف القطاعات.

<sup>1</sup> مخبر تسيير الجماعات المحلية ودورها في تحقيق التنمية، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد 1، ص 17.

<sup>2</sup> أسماء سلامي، "دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية"، مجلة الشريعة والاقتصاد، العدد 10، ص ص 420،421.

- الشمولية والتكامل: على الخطة التنموية أن تكون شاملة لكل المجالات، حيث أن هذه المجالات تكمل بعضها فلا يمكن مثلاً تنمية الاقتصاد دون تنمية المجتمع.

- الإسراع في الوصول إلى النتائج: ويقصد بهذا أن تتضمن برامج التنمية خدمات سريعة النتائج كالخدمات الطبية والإسكان وغيرها، وإذا حدث وبدأ المخطط بوضع مشروعات إنتاجية في خطته الإنمائية فيجب اختيار تلك المشروعات ذات العائد السريع وقليلة التكاليف ما أمكن والتي تسد في الوقت نفسه حاجة قائمة والسبب في ذلك هو كسب ثقة أفراد المجتمع بأن هناك فائدة أو منفعة ملموسة يحصلون عليها جزاء إقامة مشروع ما في مجتمعهم إذا فالثقة مطلب ضروري وجوهري في فعالية برامج التنمية المحلية.<sup>1</sup>

### المطلب الثاني: مجالات التنمية المحلية

تشتمل التنمية على عدة مجالات حتى تساهم في تعديلها وتطويرها بغية الوصول إلى الرفاه الاجتماعي وتحقيق الأهداف المسطرة ومن بين هذه المجالات نجد:

#### الفرع الأول: التنمية الإدارية

تحتل الإدارة مركزاً هاماً حيث أنها تقوم باستخدام الوسائل والموارد المتاحة لها بالوجه الذي يساعدها على تحقيق أهدافها، وقد أدركت الدول المتقدمة والنامية الأهمية الكبيرة التي تحتلها الإدارة لذا فقد سارعت إلى تطويرها بشكل مستمر وهذا ما أدى إلى ظهور مفهوم التنمية الإدارية وتم ترجمته إلى مجهودات علمية. فالتنمية الإدارية تعبر عن الأساليب الملائمة لتشغيل الجهاز الإداري وما يحقق الإنماء الفعال، فهي تعنى بتطوير الجانب الإداري والتي تهدف بدورها إلى تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي من أجل تحقيق تنمية شاملة، كما تعبر التنمية الإدارية عن عملية تغيير إيجابي أو إحداث نقلة كمية و نوعية في مختلف الجوانب الإدارية فالتنمية الإدارية تشمل واحد أو أكثر من الجوانب التالية<sup>2</sup>:

- الجوانب الهيكلية أو التنظيمية
- الجوانب الإنسانية من تدريب واختيار وحوافز وغيرها
- الجوانب التشريعية والقانونية بما فيها من نظم وتعليمات وغيرها.

<sup>1</sup> محمد إسلام تلي، مرجع سابق، ص 21.

<sup>2</sup> مربيعي سوسن، مرجع سابق، ص 16.

## الفرع الثاني: التنمية الاقتصادية

يعرفها البعض بأنها: العملية التي بمقتضاها ينتقل المجتمع المحلي من حالة التخلف إلى حالة التقدم، وذلك بتحسين وتنظيم واستغلال الموارد الإنتاجية والمادية والبشرية بهدف زيادة الإنتاج الكلي من السلع والخدمات بمعدلات أسرع من الزيادة السكانية وهذا الانتقال يقتضي إحداث تغييرات جذرية وجوهرية في البنيان والهيكلة الاقتصادية.<sup>1</sup>

أما التنمية الاقتصادية المحلية فهي ما يهمننا في بحثنا هذا حيث أنها تعبر عن التشارك بين السلطات والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني والمجتمعات المحلية وتقوم بتشجيع القطاع العام والخاص والمجتمع المدني. تسعى التنمية الاقتصادية إلى تحقيق أقصى رفاهية مادية ممكنة للفرد المحلي عن طريق تحسين دخله وهذا ما يرفع نصيبه ومقدرته للحصول على السلع والخدمات التي يحتاجها، يتمثل هدف التنمية الاقتصادية المحلية في تعزيز القدرات الاقتصادية لمنطقة محلية من أجل تحسين مستقبلها ومستوى المعيشة ككل لهذه المنطقة فهي عبارة عن عملية يقوم من خلالها الشركاء من القطاع الحكومي وقطاع الأعمال، بالإضافة إلى القطاع غير الحكومي بالعمل الجماعي من أجل توفير ظروف أفضل لتحقيق النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل.<sup>2</sup>

## الفرع الثالث: التنمية الاجتماعية

إن الإنسان هو محور التنمية ووسيلتها في نفس الوقت، وتجسيد التنمية الاجتماعية يمر من خلال توفير معظم وسائلها لرفع مستوى المعيشة وإشباع الحاجات المحلية للمواطن وتعرف التنمية الاجتماعية بأنها: « تلك العملية التي تنطوي على إحداث بعض التغييرات التنظيمية المخططة لتحقيق انسجام أفضل بين الاحتياجات الإنسانية والبرامج الاجتماعية »، فهي بذلك هدف معنوي لعملية ديناميكية تتجسد في توجيه الطاقات البشرية للمجتمع عن طريق تزويد الأفراد بقدر من الخدمات الاجتماعية التي تعد أهم عناصرها، عنصر التعليم وعنصر الصحة والاهتمام بالجوانب الوقائية والعلاجية للأفراد بالإضافة لتوفير السكن حيث أن التزايد الديمغرافي زاد من حدة الطلب وأصبح يخلق مشاكل تعيق التنمية المحلية.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> حسين عبد الحميد أحمد رشوان، التنمية، بدون طبعة، الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2009، ص 126.

<sup>2</sup> كريم يري، دور الجماعات الإقليمية في تفعيل التنمية المحلية في الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة دكتور يحي فارس، المدينة، 2010، ص ص 8، 9.

<sup>3</sup> سليمة لدغش، "دور المجالس المنتخبة في تحقيق التنمية المحلية"، مجلة دراسات وأبحاث، جامعة الجلفة-الجزائر، ع 21، ديسمبر 2015، ص ص 89، 90.

وتعرف بأنها: «سلسلة من العمليات الادارية, المخطط لها مسبقا التي تسعى لتحقيق مجموعة من الأهداف التي تقود الطاقات و الإمكانيات إلى التفاعل و الاستغلال الأمثل , وتحفيز جهود الدولة و القطاعات العامة التابعة لها و إيجاد روابط اجتماعية بينها وبين القطاع الخاص و المواطنين , ويأتي ذلك بأكمله لخلق تغييرات على النشاطات و المجالات الاجتماعية السائدة كالقيم و العادات و المعتقدات و النظم و المواقف دون غياب الاهتمام بالحاجات الفزيولوجية و الخدمية و المعيشية للأفراد».<sup>1</sup>

#### الفرع الرابع: التنمية السياسية

ترتبط السياسة بشكل كبير بالمجتمع حيث لا يمكن الحديث عن السياسة بمعزل عن العلاقات الاجتماعية أو بمعزل عن الهوية والتفكير والتصرف فكلها عمليات متكاملة ذات روابط قوية.

وتعرف بأنها: « مجموعة الأفكار التي يمكن أن يدلى بها للمساهمة في تكوين رأي عام للتأثير به على القرار السياسي وببساطة هي المشاركة في صنع القرار السياسي عن طريق الأحزاب، الجمعيات، النقابات، فالتنمية السياسية هي مستوى متطور من الفكر يبحث عن ترقية علاقة الدولة بالمجتمع».<sup>2</sup>

وكذلك: « تفعيل دور المجتمع المحلي من أجل المساهمة في التكفل بشؤونه والمشاركة في تحقيق التنمية المرجوة، وحتى يتم ذلك يجب أن يكون الفرد مدركا لحقوقه وواجباته وأن يتمتع بحق التصرف في اختيار ممثليه الذين يراهم أكفاء لتسيير الشأن العام».<sup>3</sup>

« عملية تغيير اجتماعي متعدد الجوانب غايته الوصول إلى مستوى الدول الديمقراطية والمشاركة الانتخابية والمنافسة السياسية وترسيخ مفاهيم وطنية والسيادة والولاء للدولة القومية».<sup>4</sup>

<sup>1</sup> إيمان الحيارى , 7 مارس 2016 www.mawdo3.com

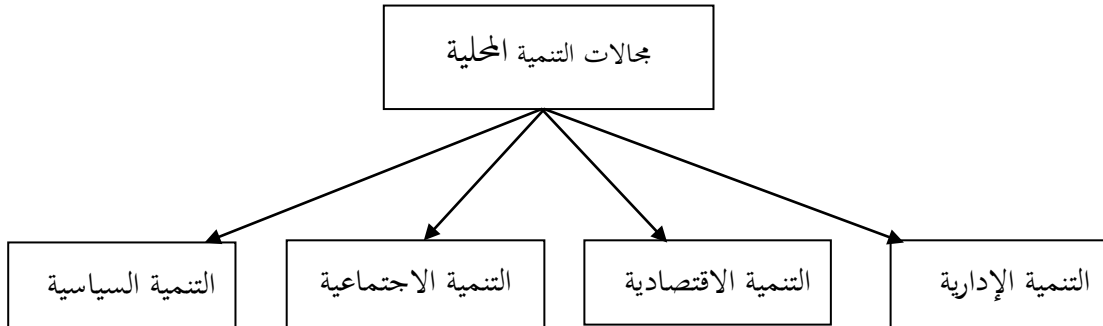
<sup>2</sup> مسعود البلي، "تفعيل دور المجتمع المدني في التنمية المحلية: دراسة نظرية من منظور الحكم الجيد"، مجلة دراسات وأبحاث، جامعة الخلفة-الجزائر، ع 19، يونيو 2015، ص 346.

<sup>3</sup> إبراهيم حسن عسل، التنمية في الفكر الإسلامي، بدون ط، بيروت: المدرسة الجامعية للدراسات، 2006، ص 30.

<sup>4</sup> سائر محمد علي، العالم ليس للبيع ومخاطر العولمة على التنمية المستدامة، ط1، الأردن، جامعة عمان، 2006، ص 141.

يمكن تلخيص مجالات التنمية في المخطط التالي:

الشكل رقم (05): مجالات التنمية



المصدر: من إعداد الطالبتين.

### المطلب الثالث: وظائف التنمية المحلية

ترتبط التنمية المحلية ببيئتها المحيطة لها ولا يمكن أن تنفصل عنها كذلك فإنها ترتبط بالتصورات التي رسمت

من أجلها وتأخذ عدة أشكال وأبعاد مختلفة وسوف نتطرق للبعدين الوطني والمحلي كالاتي:

**الفرع الأول : البعد الوطني:** إن التنمية الوطنية تحدد وفق الرؤية الخاصة بكل بلد أي أنها تختلف كثيرا من دولة

لأخرى، وذلك حسب الاختيارات الوطنية التي تضعها كل دولة بغية النهوض بالمجتمع من كل جوانبه وتطوير

الاقتصاد الذي يعتبر ركيزة أساسية داخل البلاد، وكل هذا من أجل الارتقاء بمستوى الأفراد إلى الأحسن، وهي

بذلك تتركز على محور رئيسي يتمثل في جملة المشاريع الكبرى والتي لا تقوم الدوائر الوزارية بمتابعة تنفيذها بغرض

إشباع الحاجات الوطنية للأفراد ضمن إطار يتعدى الجماعات المحلية بحد ذاتها، رغم أن هذه المشاريع تتم على

مستوى الأقاليم المحلية كإنجاز الطرقات والمستشفيات والمطارات والسكك الحديدية.

أما أهمية التنمية المحلية على المستوى الكلي فيمكن حصرها في النقاط التالية<sup>1</sup>:

-استكمال مهمة التنمية الوطنية الشاملة على المستوى المحلي وهذا بالسماح بالتدخل المكثف للإدارة المحلية في

هذا المجال.

-تحقيق مبدأ التوازن بين جميع أقاليم البلاد وتحقيق لامركزية اقتصادية إلى جانب لا مركزية إدارية.

-شمول مناطق الدولة المختلفة بالمشاريع التنموية يضمن تحقيق العدالة فيها والحيلولة دون تركزها في العاصمة أو في

المدن الكبرى.

<sup>1</sup> مروان النور، مرجع سابق، ص 129.

- الحد من الهجرات الداخلية بين الأقاليم وذلك بتوفير مناصب الشغل وضروريات الحياة في المناطق المعزولة والتي تعاني من ارتفاع البطالة.

- جذب مختلف الاستثمارات للإقليم المحلي (بتوفير التسهيلات الممكنة والتجهيزات) عن طريق التنسيق والتعاون ما بين الأقاليم المحلية وبالأخص المجاورة.

- تعزيز روح العمل الجماعي وربط جهود الشعب مع جهود الحكومة للنهوض بالبلاد اقتصاديا، اجتماعيا وثقافيا.

**الفرع الثاني: البعد المحلي:** تقوم التنمية المحلية على الاعتماد على القدرات المحلية المتاحة والاعتماد كذلك على المورد البشري والقدرة المالية الموجود لديها أي ميزانيتها الخاصة، وهذه لأنها تعتبر طاقات للمشاريع التنموية المحلية فالعنصر البشري أدري باحتياجاته التنموية.

وحسب وجهة نظر الدكتورة سعيدة شيخ حول التنمية المحلية في الجزائر بأنها: «تتمثل في مختلف

الاختصاصات التي أسندت للجماعات المحلية بمختلف أجهزتها مهمة القيام بها على مستوى أقاليمها في إطار النصوص القانونية والتنظيمية أساسا والبرامج الوطنية»، يضيف يمكن أن نعرفها باختصار: «أنها كل ما يصدر عن الجماعات المحلية في المجال التنموي، ويظهر إرادتها في التعبير عن إتيان اختصاصاتها في هذا المجال في ظل النصوص المنظمة لها أولا وما ترسمه وتحدده لها القوانين المعمول بها ثانيا وفي ظل التوجهات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للدولة ثالثا».<sup>1</sup>

يمثل مجال التنمية المحلية على المستوى المركزي في المشاريع المخططة المتمثلة أساسا في المخططات البلدية

للتنمية (les PCD)\* وهي مخططات خاصة بكل بلدية، وعلى المستوى اللامركزي تعكسه المخططات القطاعية غير الممركزة (les PCD) الخاصة بمصالح الدولة غير الممركزة، أي أن تلك التي تشرف على متابعة إنجازها المديرية الولائية والتي تشكل مجتمعة بمجلس الولاية.<sup>2</sup>

ومع ذلك، فإن النشاط الأكثر أهمية وفعالية التي يمكن للحكومات البلديات أن تنفذه هو تحسين العمليات

والإجراءات التي ينبغي أن يقوم بها رجال الأعمال في إطار السلطة المحلية بذاتها.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> شويح بن عثمان، مرجع سابق، ص 79.

\* **PCD**: هو مخطط شامل للتنمية في البلدية وهو أكثر تجسيد اللامركزية على مستوى الجماعات المحلية ومهمته توفير الحاجات الضرورية للمواطنين ودعما للقاعدة الاقتصادية ومحتوى المخطط عادة يشمل التجهيزات الفلاحية والقاعدية وتجهيزات الانجاز والتجهيزات التجارية وتنص المادة 86 من القانون رقم 09/08 على أنه على البلدية إعداد مخططاتها والسهر على تنفيذها.

<sup>2</sup> شويح بن عثمان، مرجع سابق، ص 80، 81.

<sup>3</sup> البنك الدولي، وحدة التنمية الاقتصادية المحلية، الدليل الإرشادي السريع لعملية التنمية الاقتصادية على المستوى المحلي، سلسلة التنمية الاقتصادية المحلية، مقاطعة كولومبيا-واشنطن، 2001.

أهمية التنمية المحلية على المستوى المحلي: فتجلى في<sup>1</sup>:

- السماح للإدارة المحلية بتلبية حاجيات أفرادها وإيجاد الحلول المناسبة لجزء من مشاكلها العاجلة بحكم طابع كل منطقة.
- زيادة التعاون والمشاركة بين السكان ومجالسهم المحلية مما يساعد في نقل المجتمع المحلي من حالة اللامبالاة إلى حالة المشاركة الفعالة.
- حرص المواطن على المحافظة على المشروعات التي يسيها في تخطيطها وإنجازها.
- تنمية قدرات القيادات المحلية مع تضاعف إحساسها بالمسؤولية.
- تزايد القدرات المالية للهيئات المحلية مما يساهم في تعزيز قيامها بواجباتها وتدعيم استقلاليتها.
- تطوير الخدمات والنشاطات والمشروعات الاقتصادية والاجتماعية في المجتمعات المحلية.
- توفر المناخ الملائم الذي يمكن السكان من الإبداع والاعتماد على الذات دون الاعتماد الكلي على الدولة وانتظار مشروعاتها.

<sup>1</sup> إبراهيم بن عيسى، مرجع سابق، ص 128.

## خلاصة الفصل:

مما سبق نستخلص أن التنمية بصفة عامة كانت بداياتها اقتصادية فقط لكنها مع مرور الوقت تحولت إلى كل المجالات الإدارية والبشرية والسياسية والاجتماعية، أما التنمية المحلية فإنها تقوم على أساس تطوير وتنمية الموارد البشرية أولاً كونهم المعنيون بالتنمية، كذلك فإن الفرد الواعي والمدرك لدوره في المجتمع وأهميته فيه سوف يساهم وبشكل كبير في العملية التنموية وذلك باستعمال الموارد الطبيعية والمالية المتاحة في القطاع المحلي أي استعمال ما هو موجود وهذا ما تعنيه التنمية بصفة عامة، إن ما تسعى له التنمية البشرية اليوم هو فتح العديد من الخيارات أمام الإنسان كالتعليم الناجح والبيئة النظيفة والعناية الصحية والعلاقات الاجتماعية الناجحة وطبعاً إن ما ينتج عنه من إنسان ناجح ومتطور ومتفتح على كل المجالات هو مشاريع ناجحة واقتصاد مزدهر وعلاقات اجتماعية أكثر نجاحاً، إذن التنمية بصفة عامة والتنمية المحلية خاصة لها أهداف سامية وراقية تسعى إلى تحقيقها من خلال الخطط والبرامج والمشاريع المقصودة التي تصرف عليها الدولة مليارات الدولارات حتى تنجزها على أرض الواقع.



# الفصل الثالث

واقع التنمية المحلية والحكم

الراشد في الجزائر

## تمهيد

إن الانتقال من المركزية الإدارية إلى اللامركزية يحتم على الحكم الراشد المحلي الاهتمام بالعديد من الجوانب في الإقليم المحلي، وهذا ما يحتم ظهور فواعل جديدة تجسدها عناصر الحوكمة المحلية التي تعبر عنها المقاربة التشاركية، وتمثل هذه العناصر في الدولة (القطاع العام)، القطاع الخاص، المجتمع المدني، ولكل واحد منها دور مهم يلعبه في تجسيد الحكم الراشد ضمن التنمية المحلية، حيث أن الحكومة تهيئ البيئة السياسية والقانونية لممارستها ويعمل القطاع الخاص على خلق فرص العمل وتحقيق الدخل لأفراد المجتمع من أجل تجهيز بيئة اقتصادية ملائمة، أما المجتمع المدني فيعمل على تهيئة التفاعل الاجتماعي والسياسي وذلك عن طريق تسخير الجماعات والأفراد للمشاركة الفعالة في الأنشطة الاقتصادية.

وفي هذا الفصل سوف نتطرق إلى الحكم الراشد والتنمية المحلية وواقعهما في الجزائر وذلك وفق مبحثين المبحث الأول بعنوان علاقة الحكم الراشد بالتنمية المحلية وفيه ثلاث مطالب يوضحان دور معايير و فواعل الحكم الراشد في التنمية المحلية وتفعيل آليات الحكم الراشد محليا .

والمبحث الثاني تحت عنوان استراتيجيات إعادة بعث التنمية المحلية في الجزائر وكذلك يضم ثلاثة مطالب الأول حول برامج التنمية الاقتصادية في الجزائر و المطلب الثاني تصور حكم راشد وتنمية حقيقة في الجزائر أما المطلب الثالث فهو حول تنويع الاستثمارات المحلية.

## المبحث الأول: علاقة الحكم الراشد بالتنمية المحلية في الجزائر

يعتبر الحكم الراشد شرطا ضروريا لعملية التنمية فهو يوفر المساحة الحرة لمشاركة أفراد المجتمع الواحد من أفراد ومؤسسات وغيرها في عملية اتخاذ القرار فهو مفتاح تنمية المجتمع القائم على المعرفة ويرتكز على النقاش الحر وتبادل الأفكار، كما أنه يؤمن النقاش العام حول أثر السياسات الحكومية ويساعد على التقليل من السياسات المنحرفة والخطئة عبر المساءلة العامة للمسؤولين بهدف تحقيق الأهداف المرجوة.

## المطلب الأول: دور معايير الحكم الراشد في تحقيق التنمية المحلية:

يتضمن الحكم الراشد مجموعة من المعايير من بينها، المشاركة والمساءلة والشفافية وسيادة القانون والعمل على تحقيق هذه المعايير في الواقع جد مهم لتحقيق التنمية المحلية، وفيما يلي شرح لتلك المعايير ودورها في تحقيق التنمية.

## الفرع الأول: دور المشاركة في التنمية المحلية

إن اللامركزية في التسيير والتخطيط والمشاركة الشعبية عند اتخاذ القرارات والعمل على تكريس المساءلة وتطبيق القانون في برامج التنمية هو في الأساس يدعم ويتماشى مع مبادئ الحكم الراشد خاصة إذا ما تعلق الأمر بالتنمية المحلية فكلما كان تطبيق البرامج والسياسات غير متركزا كلما أدى ذلك إلى بلورة معايير الحكم الراشد. ويسعى كل من الحكم الراشد والتنمية المحلية إلى تحسين المستوى المعيشي والرفاهية للفرد ولكن لا يتحقق ذلك إلا بتوفير مجموعة من الآليات التي تساهم في تحقيق التنمية على جميع المستويات متمثلة أساسا في المحيط الواجب توفره (الشفافية، المساءلة، المشاركة، ودولة القانون).

ويقصد بالمشاركة في التنمية المحلية إسهام المواطنين بدرجة أو بأخرى في تصميم والإشراف على تنفيذ سياسات التنمية المحلية، سواء بجهودهم الذاتية أو بالتعاون مع الأجهزة الحكومية المركزية والمحلية.<sup>1</sup>

تعرف التنمية على أنها توحيد جهود المواطنين مع الجهود الحكومية لتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسة والثقافية للجماهير وربطهم بظروف مجتمعهم ونمط الحياة فيه وتمكينهم من المساهمة في تحقيق التقدم والرقي لمجتمعهم وبالتالي فهناك ارتباط وثيق وتأثير متبادل بين المشاركة والتنمية حيث تتيح التنمية فرصا أكبر لتوسيع مجالات المشاركة، كما تخلق الحافز للمشاركة.

ولكي تؤتي جهود التنمية ثمارها لا بد أن تعبر عن اهتمامات الجماهير وقضاياهم واحتياجاتهم الفعلية، فالجماهير هدف التنمية وهم أدوات تنفيذ برامجها وبدون مشاركتهم لا تستطيع الحكومة طرح الفكر التنموي أو

<sup>1</sup> محمد خشمون، "مشكلة المجلس البلدي في التنمية المحلية دراسة سوسيولوجية"، مرجع سابق، ص 344.

محاولة تنفيذه فالإنسان هو المخطط للتنمية وهو هدفها وهو المنفذ لبرامجها، ومن هنا فإن إدراك الإنسان لاحتياجاته الفعلية ووعيه بقضايا مجتمعه ورغبته في تغيير الظروف المعوقة للتنمية يدفعه إلى الإيمان بجدوى التنمية وبذل الجهود لإنجاح مخططاتها وأهدافها كما أن متابعة الجماهير للقرارات والمشروعات الحكومية وتكوين رأي عام بصددها يسعى لكشف أوجه القصور فيها ويساهم في تعديل السياسات ويضمن تحقيق الفائدة القصوى لها على ضوء الإمكانيات المتاحة.

وتعتبر المشاركة وسيلة أساسية لتحقيق ونجاح برامج ومشاريع التنمية وتكمن أهمية المشاركة في المزايا الكثيرة التي تحققها أهمها<sup>1</sup>:

1- القضاء على سلبية بعض المواطنين وردود أفعالهم الضارة تجاه البرامج والمخططات المحلية هذا من خلال إقناعهم بأهميتها.

2- إثارة حب العمل في نفوس المواطنين والتقليل من روح التوكل لديهم.

3- الاستخدام الأمثل للموارد البشرية والمادية في عملية التنمية من خلال تجنيد طاقات المجتمع وتوسيع قاعدة العمل.

4- التقليل من النفقات عن طريق الجهد التطوعي والمساهمة المالية للمواطنين

5- مشاركة المواطنين تجعلهم يشعرون بأن المشاريع المنجزة هي من صنعهم وملكا لهم وبالتالي يعملون كل ما في وسعهم للحفاظ عليها وصورها.

وفي الجزائر تعتبر المجالس المحلية المنتخبة أهم وسيلة للمشاركة الشعبية في تسيير الشؤون المحلية، وقد نص دستور 1996 في مادته 16 بأن المجلس المنتخب يشكل قاعدة لامركزية ومكان لمشاركة المواطنين في تسيير الشؤون المحلية.

وإلى جانب ذلك فإن المشرع الجزائري أيضا أقر إمكانية حضور المواطنين جلسات المجالس المحلية المنتخبة التي تعتبر علنية من الناحية القانونية ولكن في الحقيقية فإن هذه الجلسات التي تعتبر مفتوحة من الناحية النظرية غالبا ما تتم بعيدا عن المواطنين في الواقع، وحتى المواطنين نادرا ما يحاولون حضورها ونظام المشاركة المطبق حاليا في

<sup>1</sup> رشيد فلاح، دور التقسيم الإداري في التنمية المحلية بالجزائر (1962-2000)، رسالة ماجستير في التنظيم السياسي والإداري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2013، ص 169.

الجزائر يعتمد بشكل أساسي على الأسلوب غير المباشر الذي يكتفي بالانتخاب فقط وقد أدى ذلك إلى تقوقع المجالس المحلية بعيدا عن هيئة الناخبين واكتفاء المواطن بوضع ورقة التصويت في صندوق الانتخاب.<sup>1</sup>

### الفرع الثاني : دور كل من الشفافية والمساءلة وسيادة القانون في تحقيق التنمية

تعتبر كل من مؤشرات الشفافية والمساءلة وسيادة القانون من المؤشرات المترابطة مع بعضها البعض والتي لا يستغني إحداها عن الآخر فلا يسود القانون إلا بالشفافية والمساءلة ولا تطبق الشفافية والمساءلة إلا بوجود القانون وسيادته فوق الجميع.

ووفقا لتقرير صدر عن منظمة النزاهة الدولية فإن خبراء الاقتصاد في الجزائر يعتبرون أن مسؤولية الحكومة

الجزائرية كاملة في انتشار الفساد والرشوة وإهدار المال العام، حيث ظل تحقيق أهداف المناخ الاقتصادي والحكم الراشد وزيادة الشفافية دون تطبيقها على أرض الواقع.<sup>2</sup>

هذا الواقع السيء أثر سلبا على سياسات التنمية المحلية في الجزائر مما جعل جميع الخطط و الاستراتيجيات والبرامج الحكومية المتعلقة بهذا الشأن تكون دون التوقع منها.

حيث يوفر الحكم الراشد الآليات التي تساعد الدولة على التخفيف من الانحرافات المستمرة في السياسة التنموية ومن بين هذه الآليات نجد المساءلة والشفافية فعبر تأمين المساءلة العامة للسياسيين والبيروقراطيين يضمن لنا التطبيق الفعال للسياسات الاقتصادية والمولدة للتنمية، فإذا كان الهدف من بعد المساءلة هو كشف الفساد والحد منه فللشفافية غايتها القصوى ووجودها يعني القضاء على الفساد ، فالشفافية تعكس الممارسات المختلفة في المؤسسات مما يدل على أن كل شيء واضح للعيان، وكذلك ضعف المشاركة يؤدي إلى الفساد فيجب أن تكون مرجعية صانع القرارات هي أصوات المواطنين موجودة، وبالطبع لن تكون هناك مساءلة ما لم توجد شفافية، لذا فنحن بحاجة إلى مزيد من تدوير المعلومات وفتح الباب أمام المواطنين للمشاركة في الحياة السياسية.

يجب أن تكون هناك مساءلة قانونية وكذلك يمكن اللجوء للقضاء وذلك بتقديم نوع من الحماية للمواطنين سواء أولئك الذين يقعون ضحايا للفساد أو الذين يقومون بفضح الفساد والمفسدين والذين قد يتعرضون للأذى وذلك إما بتقديم المنشورات القانونية لهم أو رفع الدعاوى لهم أو الترفع عنهم أمام المحاكم، كما يجب أن ترفع

<sup>1</sup> نفس المرجع، ص 170.

<sup>2</sup> عبد الحليم بن بادة، "ظاهرة الفساد الإداري كعائق أمام نجاح سياسات التنمية المحلية في الجزائر"، مجلة الندوة للدراسات القانونية بالجزائر، ع 7، مارس 2016، ص 94.

منظمات المجتمع المدني الدعاوى للقضاء ضد الجهات التي تتأكد من فسادها باعتبارها معيزة بالحفاظ على حقوق المجتمع ومصالحه.<sup>1</sup>

ويلعب المجتمع المدني أهمية كبيرة في مطالبته بالمساءلة الحكومية لأن إحدى الأولويات الأساسية في مكافحة الفساد وتحقيق التنمية تكمن في مطالبة الحكومات بأن تصبح أكثر شفافية من جانب المنظمات المدنية ووسائل الإعلام، فالمواطنون ووسائل الإعلام المتاح لها الوصول الواسع إلى المعلومات حول عمليات الدول. وقد أظهرت التجارب عبر الدول أن الأنظمة الأكثر عرضة للمساءلة تولد سياسات أفضل فعلى صعيد التجارة وسياسات العمل فإن هذه الأنظمة تخلق سياسات تنموية لا تفيد الأنظمة التجارية والمنتجين لوحدهم، بل تفيد المستهلكين وأسواق العمل التي تسمح للداخلين الجدد بإيجاد الوظائف بدلا من مجرد حماية مصالح الموجودين داخلها، وتستمر السياسات الجيدة في البيئات التي يتواجد فيها الحكم الراشد لسببين رئيسيين<sup>2</sup>:

1) التوفير الأفضل للمعلومات (الشفافية) للقطاع الخاص والفاعلين الاجتماعيين بمراقبة السياسات نفسها وأيضا آثار تلك السياسات.

2) قدرة القطاع الخاص على مساءلة صانعي السياسات الذين يضعون سياسات غير منسقة وغير فعالة تمنع هؤلاء من اتخاذ قرارات يدركون أنها سيئة، لأنهم يعلمون أنه من الممكن استبدالهم بأشخاص آخرين يعدون بإصلاح تلك السياسات، كما يمكن للمساءلة العامة أيضا أن تحمل صانعي السياسات مسؤولية أي فشل في التطبيق.

وبما أن منظمة الشفافية الدولية صنفت الجزائر ضمن الدول الأكثر فسادا، ولأجل الاستغلال الأمثل لموارد الدولة والمحافظة على المال العام لاستكمال برامج التنمية وتحقيق أهدافها المسطرة، عمدت الجزائر على اتخاذ مجموعة من الإجراءات والتدابير التي تساعد على ترشيد الإنفاق والحد من الاستغلال غير الأمثل لأموال الدولة، تجلت أساسا في العمل على مكافحة الفساد والوقاية منه، فتم إصدار مجموعة من التشريعات والقوانين التي تخص ذلك، حيث نص المشرع الجزائري على تجريم مختلف صور الفساد الإداري في القانون رقم 06-01 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> عبد السلام عبد اللاوي، دور المجتمع المدني في التنمية المحلية للجزائر، دراسة ميدانية لولايي المسيلة وبرج بوعريش، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة ورقلة، 2012، ص 92.

<sup>2</sup> شهيناز ورشاني، الحكم الراشد ومتطلبات إصلاح الإدارة المحلية في الجزائر، رسالة ماستر في العلوم السياسية، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة بسكرة، 2015، ص 90.

<sup>3</sup> عبد الحليم بن بادة، مرجع سابق، ص 105.

كما وقعت الجزائر على مجموعة من الاتفاقيات الدولية بهذا الشأن واتخذت مجموعة من التدابير المصاحبة لإصلاح العدالة والقضاء و قطاع الجمارك والضرائب وإنشاء هيئات لمكافحة الفساد وتدريب وتأهيل الكوادر التي تساهم في تسيير المال العام وغيرها من الإجراءات التي تهدف إلى كبح الفساد وتحقيق واستمرار التنمية الشاملة.

ومن بين تلك الهيئات التي أنشأتها الجزائر لمكافحة الفساد نجد الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته، وكذلك أنشئ الديوان المركزي للقمع الفساد، كما تم إنشاء مؤسسات تمارس دور الرقابة المالية في مكافحة الفساد وكل ذلك بهدف الرقابة على الميزانية وكذلك الرقابة على الخطط التنمية والمشاريع.

كما يخضع صانع القرار في المجالس المحلية للمساءلة من طرف المواطنين والأطراف الأخرى ذات العلاقة في عملية التنمية المحلية، لذلك يجب أن تكون المساءلة مبنية على مشاركة أوسع من قبل المواطنين وخاصة من خلال القنوات التي تربط بين المواطنين ومقدمي الخدمات العامة، وذلك عن طريق قبول الدولة للمشاركة الشعبية وذلك من خلال<sup>1</sup>:

- 1/ تأمين معلومات موثوقة على أداء الخدمات العامة من خلال استطلاعات وآليات التقييم.
- 2/ نشر المعلومات علنا حول نشاطات الحكومة ويمكن الجاز ذلك عبر قوانين تنص على المزيد من العلنية وحرية الحصول على المعلومات وتشجيع النقاش العام الحر.
- 3/ إتاحة المجال للتدخل ومشاركة أكبر للمجتمع المدني ومن ضمنها لجان الرقابة الشعبية والصحافة، ويمكن لهذه الأنشطة أن تلعب دورا أساسيا في كشف الفساد كأحد عوائق التنمية .

### المطلب الثاني: دور فواعل الحكم الراشد في تحقيق التنمية

تلعب فواعل الحكم الراشد دور مهما في تحقيق التنمية المحلية وسوف نتطرق إلى ذلك بالتفصيل:

#### الفرع الأول: الحكومة

يتعين رسم دور جديد للدولة ومؤسساتها، لا تهمين فيه على النشاط الاقتصادي بالكامل، فالدولة في هذه الحالة تضع السياسات الكلية التي تؤدي إلى تحرير الاقتصاد، وتهيئة المناخ والبيئة القانونية والاقتصادية الملائمة للقطاع الخاص... مع وجود سياسات واضحة لتشجيع الاستثمار المحلي والخارجي، كل ذلك يساعد على تشجيع المبادرات الفردية وتفعيل دورها في تنفيذ وإدارة التنمية.

<sup>1</sup> شهيناز ورشاني، مرجع سابق، ص 94.

فلقد ثبت أن التنمية تحتاج إلى دولة فاعلة لتقوم بدور الحافز والميسر للتطور، فنحن نعلم أن التنمية التي تسيطر عليها الدولة فشلت، ولكن فشلت أيضا التنمية التي تتم بدون مشاركة الدولة، فوجود الدولة الفاعلة ضروري لتوفير السلع والخدمات، وخلق القواعد والمؤسسات والأطر القانونية التي تسمح للسوق بالازدهار والناس أن يعيشوا حياة أكثر صحة وسعادة.<sup>1</sup>

ويتمثل المطلوب من الحكومات من أجل تفعيل التنمية في الوطن ما يلي<sup>2</sup>:

- تهيئة بيئة قانونية مشجعة لتأسيس وتطوير عمل منظمات المجتمع المدني، من خلال تسهيل إجراءات التأسيس ومراجعة وتعديل القوانين التي تحد من مبادرات المواطن ووضع القوانين والتشريعات الخاصة بتأسيس وتنظيم عمل مؤسسات المجتمع المدني بهدف رصد أنشطتها وعدم تقييد حريتها في العمل بما لا يتعارض وسيادة الدولة وأمنها الوطني وأولويتها في التنمية.

- العمل على اعتبار مؤسسات المجتمع المدني طرفا هاما في عملية التنمية وشريكا للدولة في تنفيذ بعض أنشطتها وإقامة علاقة إيجابية وغير تصادية معها مبنية على أساس المشاركة الفعالة، والحوار الإيجابي، والتعاون والتنسيق والتشاور من أجل تطوير الخدمات المقدمة لكافة فئات المجتمع.

- تخصيص ميزانية لمنظمات المجتمع المدني تمكنها من تنفيذ أنشطتها.

- تشجيع منظمات المجتمع المدني على القبول الذاتي والاضطلاع بمشاريع مدرة للدخل.

- ضرورة دعم القطاع الخاص وتشجيعه للمساهمة في تمويل أنشطة مؤسسات المجتمع المدني.

- إنشاء آلية مؤسسية لتنظيم عمل مؤسسات المجتمع المدني وتنسيق الجهود المشتركة لتفادي الازدواجية في الأنشطة، وتعزيز التعاون والتكامل لمصلحة الفئات المستفيدة وذلك بالتشاور بين مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الحكومية المعنية.

### الفرع الثاني: القطاع الخاص

يلعب القطاع الخاص دورا رئيسيا في عملية التنمية من خلال مساهمته الفعالة في تنشيط الحياة الاقتصادية ومن بعدها رفع معدلات النمو والحد من الفقر، وعلى هذا الأساس فإن تطوير القطاع الخاص يعتبر قضية جد هامة يتوجب أن تركز عليها السياسات الاقتصادية بما ينعكس إيجابا على النشاط الاقتصادي.

<sup>1</sup> عبد الله محمد الشامية، "دور الدولة في النشاط الاقتصادي"، المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات، أغسطس 2016، ص 03.

<sup>2</sup> محمد سعدي، متطلبات الحوكمة الجيدة في الجزائر، مذكرة ماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2017، ص 67، 68.



حيث أن بعد التصحيح الثوري اعتمدت الجزائر على تضافر الجهود وتوجيه القطاع الخاص لكي يصبح منتج ومربح، ويكون له تأثير إيجابي على التنمية الاجتماعية والاقتصادية وأن لا يتجه إلى النشاطات الغير إنتاجية. وفي إيديولوجية الميثاق الوطني 1976 جاء بمحاور مكملة لتلك التي حللها ميثاق الجزائر 1964، ولكن بإزالة الغموض الذي كان سائدا في الميثاق الأول، رغم أن بعضها بقي يتصف هو الآخر بالغموض، فحذر الميثاق من قطاع خاص مستغل يمكنه أن يصبح أداة سيطرة تؤثر على اتخاذ القرارات السياسية عكس الميثاق السالف الذي كان يرى بأن هذا لن يكون بمجرد قطع علاقة الرأسمال الوطني الأجنبي، كما عدد مهام وميادين وطرق مراقبة ودمج القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.<sup>1</sup>

إن تطور القطاع الخاص في الجزائر في ظل إستراتيجية التنمية التي اعتمدها الجزائر والتي لم تفصل في مشاركته بصورة فعلية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك التناقض الموجود بين الواقع والنصوص القانونية الخاصة به، ووجود مجموعة من الثغرات في الإستراتيجية تمكن القطاع الخاص من استغلالها، فهي أهم العوامل التي ساعدته على النمو بسرعة دون مشاركة فعلية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر وقد سمح هذا النمو للقطاع الخاص بأن يكون قوة ضاغطة على القرار السياسي والاقتصادي.

فقد أصبح القطاع الخاص يلعب دورا كبيرا كشريك في الإدارة والتنمية وهذا ما يتناسب مع المسؤولية الاجتماعية التي تقع على عاتقه فهو يستطيع أن يوفر الخبرة والمال والمعرفة اللازمة لعمليات التنمية بالشراكة مع السلطات المحلية وأجهزة الدولة، كما بإمكانه تأمين الشفافية في الكثير من القطاعات لقدرته على نشر المعلومات وإصدار الإحصائيات الدورية بالإضافة إلى دوره في توفير مناصب الشغل والتقليل من البطالة ومكافحة الفقر وكل هذه الأدوار التي يؤديها تصب في إطار إرساء أسس الحوكمة ال تي تهدف إلى الاستغلال الأمثل لموارد الدولة لتحقيق التنمية المستدامة.<sup>2</sup>

ومن بين سبل تفعيل دور القطاع الخاص نجد<sup>3</sup>:

- ضرورة مشاركة المواطن في الإدارة الحكومية الحديثة عن طريق تحديد ما يريده من احتياجات ورغبات.
- تهيئة الإطار المحفز لتطوير أنشطة القطاع الخاص بتطوير نظام السوق، ذلك أن قدرة القطاع الخاص على توفير فرص العمل وتوسيع نطاق التشغيل للأفراد يعتمد على تطوير نظام السوق في المجتمع.

<sup>1</sup> محمد تاووز، مرجع سابق، ص 4، 5.

<sup>2</sup> أمال نمر، حوكمة الإدارة المحلية، مذكرة ماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2015، ص 24

<sup>3</sup> وفاء معاوي، مرجع سابق، ص 145، 146.

- ضرورة منع الاحتكارات من قبل المؤسسات الحكومية لتنفيذ بعض المشروعات والبرامج حيث أن ذلك يعتبر عائق أمام تطوير القطاع الخاص.
- ضرورة إلغاء القيود الحكومية التي تتحكم في الأسعار والتقييد في استخدام الأعمال الأجنبية، وضرورة استخدام الموارد المحلية رغم عدم جودتها.
- ضرورة العمل على توفير التمويل اللازم للقطاع الخاص.

### الفرع الثالث : المجتمع المدني

إن عملية التنمية المحلية بشكل خاص تعتمد على مبدأ أساسي وهو مبدأ المشاركة، حيث أن المشاركة تقوم على أساس الشمولية والمساواة، وتعتبر التنمية أن للجميع الحق في المشاركة على قدم المساواة دون تمييز على أساس الجنس أو العرق أو الدين أو غيرها من الفروقات الاجتماعية وأهمها المستوى الاقتصادي والاجتماعي مما سيشجع مشاركة الفقراء والمهمشين والفئات الضعيفة في التخطيط والإيماء الحضري، إن فكرة الشراكة تستند إلى مفهوم إشراك الأطراف الفاعلة جميعها وهذه تطل هيئات الحكم المحلي والهيئات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص.<sup>1</sup>

كذلك فإن تبني توجه تنموي شامل يستند إلى مواجهة تحديات التنمية المحلية ستحول منظمات المجتمع المدني من آلية تعمل مع المشكلات بشكل تسكيني إلى آلية مؤسسية تعمل من أجل الإصلاح والتغيير الاجتماعي والسياسي والاقتصادي، لاسيما البعد الثقافي من هذا التوجه التنموي الذي يؤدي إلى التأثير على الاتجاهات الثقافية مثل المشاركة السياسية وقضايا المرأة، كما أن هذه الآلية تنطلق من مفهوم التمكين ووضع مواطن منتج من شأنه أن يربط بين المجتمع المدني والدولة والتنمية، مما يستدعي القيام بعقد المؤتمرات وتطوير مفهوم للشراكة بين منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص والدولة في لجان مشتركة لبحث المشاريع ومن المهم في هذا السياق التخطيط لآليات تربط بين صانعي السياسات العامة والمجتمع المدني كاللجان التي تربط مباشرة بعملية صنع التشريعات في البرلمان والمشاركة هنا من جانب المجتمع المدني سوف تكفل أعلى درجات الالتزام بالقضايا الوطنية.<sup>2</sup>

ومنه فإن حيوية المجتمع المدني تكمن في قدرته على تأطير المواطنين للعمل الطوعي والمشاركة في التنمية الحقيقية للبلد وما هو المطلوب من المجتمع المدني هو السماح لهذه الجمعيات ودعمها بكافة الوسائل نحو هيكلة

<sup>1</sup> علي محمد ديهوم ، المجتمع المدني ودوره في عملية التنمية المحلية ، المؤتمر الاقتصادي الأول للاستثمار والتنمية في منطقة الخمس ، 25-27 ديسمبر 2017، ص 07.

<sup>2</sup> عبد السلام عبد اللاوي، مرجع سابق ص 82.

الفرد وهذا بهدف إشراك المواطن في العمل المشترك في تنفيذ المشاريع مع الأجهزة الرسمية في إطار

السياسات المحلية وإضفاء الرقابة والمشاركة في تنفيذ المشاريع.<sup>1</sup>

وهناك مجموعة من الآليات التي تساعدنا على تفعيل دور المجتمع المدني في تجسيد التنمية منها<sup>2</sup>:

- تأسيس منبر للحوار المجتمعي بين منظمات المجتمع المدني المحلية والوطنية وحتى الدولة يكون وسيلة للتضامن وأداة لنقل الخبرات الوطنية والدولية.

- توفير ضمانات خلق بيئة سياسية وقانونية مهيأة لدور أكثر فاعلية لمنظمات المجتمع المدني، ويتم تحقيق ذلك في وجود أهم ركيزتين وهما الديمقراطية والمواطنة من خلال إحلال الأساليب والقيم الديمقراطية ضمن هيكلة وبنية العلاقات داخل المجتمع المدني في ذاته في ظل التمتع بالمواطنة الفعلية.

- توفير بيئة ثقافية واجتماعية لتمكين منظمات المجتمع المدني من إحلال التنمية المجتمعية، وإبراز فكرة الترابط المدني التي يقصد بها تشكيل أحكام ذاتية قادرة على مواجهة السلطة وتحديد مداها بإعادة تركيب نقدي لمكونات هذا النظام المؤسسي المجتمعي "الدولة" المجتمع المدني بتوفير الجو الثقافي لتحقيق التطور الديمقراطي وتحديد الخطاب الثقافي للإصلاح ودعمه وتفعيله وترسيخ دائرته.

- تبني رؤية واضحة لمفهوم بناء القدرات والذي يعتمد على تبني رؤية شاملة لمكوناته فهو لا يشمل مجرد التدريب، كما هو شائع وإنما يتخطاه إلى تطوير البحوث وبناء قواعد البيانات ويمتد إلى عمليات التشبيك بين منظمات المجتمع المدني والتي تزيد من فاعليتها وقدرتها على تأثير في السياسات العامة لاسيما في الجزائر حيث نلاحظ التشتت في عملية بناء القدرات فلا بد من تطوير إستراتيجية واضحة في التدريب تكون ذات صلة بالدراسات العلمية ومكيفة مع نوعية نشاط المنظمة وتغييرات العصر.

<sup>1</sup> عبد اللطيف بن نعوم، مرجع سابق، ص 72.

<sup>2</sup> عبد السلام عبد اللاوي، مرجع سابق، ص ص 80، 81

### المطلب الثالث: تفعيل آليات الحكم الراشد على المستوى المحلي

حتى يتم تطبيق التنمية المحلية عن طريق الحكم الراشد كان لابد من أساليب تختص بتفعيل آليات الحكم الراشد محليا .

#### الفرع الأول: آليات الحكم الراشد محليا

هناك مجموعة من الآليات التي تساهم في تفعيل الحكم الراشد محليا<sup>1</sup>:

- 1- **تقوية وتوسيع اللامركزية:** فغياب اللامركزية الحقيقية يمكن من الحديث عن الحكم الراشد المحلي الذي يقتضي المشاركة الفعلية للمواطنين في تسيير شؤونهم المحلية، إذ أن اعتماد السلطات المركزية لنظام اللامركزية من خلال الجماعات المحلية يستند على حرية اتخاذ القرار السياسي على المستوى المحلي ويستجيب إلى تنظيم الاتساع الجغرافي الهائل للدولة كما يفرض أن تكون موارد الجماعات المحلية مستقلة لضمان تحقيق أهدافها التنموية.
- 2- **مشاركة المواطن في تسيير شؤونه المحلية:** حيث أن النظام المركزي للسلطة لا يسمح للمواطن بالمشاركة وإيصال نداءه إلى هذا المركز نظرا لوجود هذا الأخير في نقطة ثابتة في مقابل توزع المواطنين على نقاط مختلفة من الأقاليم، مما يستدعي اللامركزية باعتبار هذا النظام يهدف أساسا إلى تقريب الإدارة أو السلطة بصفة عامة من المواطن، والغاية النهائية لهذا النظام إنما تهدف إلى تحقيق رفاهية المواطن وهو السبيل إلى تحقيق الرضا العام ومن ثم استقرار النظام السياسي، فمشاركة المواطن في تسيير الشأن العام هي مسألة مكروسة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لسنة 1948 لكل شخص الحق في حرية الاشتراك في الجمعيات السلمية، كما أن لكل فرد الحق في الاشتراك في إدارة الشؤون العامة للبلاد إما مباشرة وإما بواسطة ممثلين يختارونهم ، ويحق لكل شخص أن ينضم إلى النقابات لحماية مصلحته.

#### 3- اعتماد التكنولوجيا الحديثة للإعلام والاتصال:

حيث يقتضي الحكم الراشد المحلي ضرورة مواكبة أنماط التسيير لكل الجهود القانونية والاجتماعية والسياسية المكرسة، إذ أن إدخال التقنيات الحديثة في التسيير والإعلام التي تسمح بالمحافظة على الموارد المتاحة وترشيد إنفاقها وإرساء قواعد الشفافية والمحاسبة وفتح قنوات الاتصال والمشاركة، وفي الأخير تحقيق الربح والإنتاجية في المشاريع التنموية والحل النهائي لمشكلة عجز الميزانية.

#### 4- الإمكانيات المالية والمادية:

<sup>1</sup> نضيرة دوباي، الحكم الراشد المحلي وإشكالية عجز الميزانية البلدية ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والتجارة، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2010، ص 147.

بالاستناد إلى العديد من التقارير العالمية للمؤسسات المالية و المنظمات الغير حكومية، تؤكد بأن للجزائر احتياطات صرف كبيرة يمكن استغلالها في مشاريع التنمية لاسيما في ظل انعدام المديونية، وأول ما يمكن القيام به هو تكوين فئة جديدة من الموظفين المدربين على برامج الحكم الراشد، وبالموازاة مع ذلك إعادة رسكلة العقول القديمة وفق المنهج الجديد للتسيير، مع إمكانية تسهيل عملية التقاعد المبكر حتى لا تواجه النخب الجديدة الاصطدام بالنخب القديمة، طبعاً هذا البرنامج قد يكلف ملايين الدولارات، فالجزائر تنفق هذه الملايير لسنا بحاجة إليها في الوقت الراهن.<sup>1</sup>

### الفرع الثاني : معوقات تفعيل الحكم الراشد في الجزائر

هناك مجموعة من المعوقات التي تقف دون تحقيق حكم راشد في الجزائر ونذكر منها<sup>2</sup>:

- 1- **غياب التداول على الحكم:** إن الهيمنة التي تمارسها المؤسسة العسكرية على الطبقة السياسية من خلال التدخل في المسار الانتخابي كانت لها تأثيراتها على عملية التداول على الحكم في الجزائر.
- 2- **ضعف المشاركة السياسية وغياب الديمقراطية الحقيقية :** على الرغم من أن الجزائر قد بدأت نيتها في التوجه نحو الديمقراطية بوضع دستور يكرس التعددية سنة 1989، حيث أسفرت النتائج على 92 % من المنتخبين الذين انتخبوا بنعم للتعددية غير أن الملاحظ على الممارسة الديمقراطية في الجزائر أنها قد عرفت نوعاً من العجز وذلك راجع إلى القيود المفروضة على نشاطات الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني ذلك أن الثقافة السياسية التي تمجد الأحادية الحزبية لازالت قائمة والتي جعلت من الممارسة الحزبية ضعيفة وغير فعالة وغائبة على الساحة السياسية كما أن نشاطات الأحزاب السياسية في الجزائر تعرف "بالمناسباتية"، أي أن نشاطها خلال مناسبات الانتخابات وذلك من أجل تحقيق أغراض شخصية.

### 3- **الطبيعة الريعية للاقتصاد الجزائري:**

إن الاقتصاد الجزائري يقوم على إستراتيجية استنزافية للثروة البترولية والغازية، فهو يتميز بتبعية للعائدات والتي تشكل حوالي 98 % من قيمة صادراتها لا تراعي الدولة محدودية الاحتياجات وضرورة استخلاصها، والكفاءة في تخصيص عائداتها والعدالة في توزيع منافعها وحماية حقوق الأجيال القادمة فيها.

<sup>1</sup> مصعب عرابوي، واقع الحكم الراشد في الدول العربية دراسة تحليلية في المؤشرات السياسية والاقتصادية ، مذكره ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة، 2015، ص 104.

<sup>2</sup> عبد الحق حملاوي، الآليات السياسية لتحقيق التنمية الاقتصادية في الدول العربية من منظور الحكم الراشد ، مذكره ماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، بسكرة، 2013، ص 100.

**4-انتشار ظاهرة الفساد في الجزائر:**

أظهر مؤشر الفساد العام في القطاع العام وفقا لمؤشرات مدركات الفساد لسنة 2006 الذي أعلنت عنه منظمة الشفافية الدولية في برلين، والذي يرصد حركة الفساد في القطاع العام داخل 163 دولة في العالم أن ثلثي تلك الدول سجلت أقل من (5 نقاط) من أصل (10 نقاط) وهو ما يعني أن الفساد منتشرة في هذه الدول. حيث جاءت الجزائر في المرتبة (97) من بين 159 دولة برصيد (2.8) نقطة حيث تتدرج درجات المقياس من الصفر (فساد مرتفع) إلى 10 (غياب الفساد)<sup>1</sup>.

**5-الاتجاه إلى تقليد تجارب الإصلاح الأجنبية:**

إن العديد من المفاهيم والأساليب الإدارية التي درجت عليها الأجهزة والمؤسسات في الدول المتقدمة، والتي يتجه الفكر الإداري إلى الأخذ بمجداها وفعاليتها، قد لا تكون صالحة أو ذات جدوى في الدول العربية، فالأساليب الإدارية ليست مجرد أدوات يمكن نقلها من دولة لأخرى دون ضرورة إحداث تغييرات في أنماط السلوك الإداري، فمن المعروف أن المفاهيم والأساليب الإدارية يعتمد نجاحها في المقام الأول على توفر المناخ والظروف البيئية الملائمة، كما يعتمد على القدرة الإدارية في استخدامها<sup>2</sup>.

**المبحث الثاني: استراتيجيات إعادة بعث التنمية المحلية في الجزائر**

يتطلب إقامة حكم راشد في الجزائر مجموعة من الاجراءات المتعلقة بتأسيس دولة القانون و الإعتماد على المشاركة والشفافية والفاعلية كما يتطلب مشاركة كل من القطاع العام (الدولة ) و القطاع الخاص و المجتمع المدني

**المطلب الأول: برامج التنمية الاقتصادية في الجزائر**

وضعت الجزائر عدة برامج للتنمية من أجل الرفع بمستوى اقتصادها و من بينها نذكر :

**الفرع الأول: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)**

برنامج الإنعاش الاقتصادي هو برنامج الاستثمارات العمومية الذي طرحته السلطات العمومية للفترة 2001-2004 بميزانية أولية تجاوزت 7 مليار دولار، و تم الإعلان رسميا عن هذا البرنامج خلال الخطاب الذي ألقاه رئيس الجمهورية في افتتاح الندوة الوطنية لإطارات الأمة يوم 26 أفريل 2001, يستهدف هذا البرنامج دعم

<sup>1</sup> نفس المرجع , ص 100

<sup>2</sup> نفس المرجع , ص 104

النمو الاقتصادي من خلال تفعيل الأنشطة الإنتاجية الفلاحية وتدعيم الخدمات العمومية في مجالات الري، النقل، البنية التحتية تحسين الإطار المعيشي لحياة السكان، التنمية المحلية و تطوير الموارد البشرية.<sup>1</sup> فهي تندرج في إطار مكافحة الفقر وسياسة التهيئة العمرانية الرامية إلى تقليص من عد التوازن الداخلي و ما بين الجهوي.<sup>2</sup>

### نتائج برنامج الإنعاش الاقتصادي على التنمية في الجزائر:

تميزت السنوات 2001-2004 بإنعاش مكثف للتنمية وفق استعادة الأمن نحو ربوع بلادنا، و يمكن إيجاز أهم الإنجازات في النقاط التالية<sup>3</sup>:

- تحقيق الاستقرار الأمني و السياسي و الاقتصادي.
- السكن و مشروع المليون سكن و الحد من البناء الهش و الاهتمام بالبناء الريفي.
- عصرنة قطاع النقل بمختلف محاوره (إنشاء و تجديد و ترميم الطرقات، الطريق السيار شرق غرب، السكك الحديدية، الميترو، ترامواي و شبكة الطرق السريعة).
- تحديث و عصرنة المطارات والموانئ، إنجاز 3 مطارات و تحديث 17 مطار لتتماشى مع المعايير الدولية.
- 1280 محطة للتزود بالماء.
- محاولة تحديث الموانئ مع متطلبات اقتصاد السوق و جلب الشركات مثلما هو الحال مع ميناء بجاية الذي يهالج اليوم بفضل الشراكة مع المؤسسة السنغفورية "بورتيك" ما بين 20-25 حاوية في الساعة
- الاهتمام بالمنظومة التربوية و محاولة تحديثها بإنشاءات جديدة كالمطاعم المكتبات و ربط المنظومة التربوية بالانترنت.
- إدراج البيئة كبعد استراتيجي يجب الاهتمام به بداية من إدراج البيئة في مختلف الأطوار التعليمية إلى صدور قانون 01/19 المتعلق بتسيير و مراقبة و إزالة النفايات إلى البرنامج الوطني للتسيير المدمج للنفايات الصلبة إلى وضع نظام وطني لاسترجاع و ترميم النفايات .
- تفكيك احتكار القطاع العمومي و توسيع حقل الخوصصة.

<sup>1</sup> حميد باشوش، المشاريع الكبرى في الجزائر و دورها في التنمية الاقتصادية، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة الجزائر 3، 2010/2011 ص46.

<sup>2</sup> Service du chef du gouvernement. le plan de la reliance économique 2001-2004. le composantes du programme.p4.

<sup>3</sup> كريمة بوزرقة وكريمة بركان، أثر تطبيق برنامج الانعاش الاقتصادي على التنمية المستدامة في الجزائر، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة أكلي محمد أو لحاج، البويرة، 2015 ص 76.

- الاهتمام بالطاقة البديلة كمصدر جديد للطاقة غير المستغلة 100 %.

### الفرع الثاني : البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009

إن المبلغ المخصص للبرنامج التكميلي يقدر ب: 4202.7 مليار دينار جزائري مع العلم انه تم تقسيم هذا البرنامج إلى خمسة برامج فرعية<sup>1</sup> و قد تم دعم الأداء الاقتصادي والمالي للجزائر من 2001-2004 عن طريق برنامج دعم النمو الاقتصادي ما أدى إلى تحسين الأوضاع المالية السيولة المصرفية ومؤشرات النمو على مستوى جميع قطاعات الاقتصاد مع مواصلة سياسة التوسع في الإنفاق التي انتهجتها الجزائر منذ سنة 2001<sup>2</sup>

**أهداف البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي:**

-تحسين الظروف المعيشية للسكان, خاصة في مجالات: السكنات, الجامعة, التربية الوطنية, تزويد السكان بالماء خارج الأشغال الكبرى.

- تطوير المنشآت الأساسية ( قطاع النقل, قطاع الأشغال العمومية, قطاع الماء, قطاع تهيئة الإقليم)

- دعم التنمية الاقتصادية ( الفلاحة والتنمية الريفية على نطاق واسع ), و تطوير الخدمات العمومية و تحديثها, بالإضافة إلى تطوير التكنولوجيات الجديدة للاتصال.

### الفرع الثالث : برنامج التنمية الخماسي(2010-2014)

لقد خصصت الجزائر في إطار التنمية الخماسية مبلغ 21214 مليار دج ما يعادل 286 مليار دولار بغيت تعزيز الجهود التي انطلقت فيها منذ عشر سنوات بهدف تعزيز و تسريع مشاريع التنمية الاقتصادية و الاجتماعية التي تمس جميع القطاعات.<sup>3</sup>

**-أهداف برنامج التنمية الخماسي :**

يسعى هذا البرنامج إلى تحقيق الأهداف التالية<sup>4</sup> :

- القضاء على البطالة من خلال خلق 3 ملايين منصب عمل.

- دعم التنمية البشرية و ذلك بتزويد البلاد بموارد بشرية مؤهلة وضرورية لتنميتها الاقتصادية.

<sup>1</sup> نبيل بوفليح, "دراسة تقييمية سياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010", أبحاث اقتصادية وإدارية, العدد 12, ديسمبر 2012, ص 254.

<sup>2</sup> أسماء عدة, أثر الانفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر, مذكرة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير, جامعة وهران 2, 2016, ص 165.

<sup>3</sup> نفس المرجع, ص 172.

<sup>4</sup> مروة شرفي وإيمان خديجة, أثر هيكل الإنفاق العام على الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر, مذكرة ماستر, كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة محمد بوضياف, المسيلة, 2016/2017, ص 47.



- تحسين الظروف المعيشية في المناطق الريفية.
- ترقية اقتصاد المعرفة و هو هدف أدرج ضمن مسعى متعدد الأبعاد من خلال تجنيد منظومة التعليم الوطنية و تعبئة تكنولوجيا المعلومات, والاتصال ودعم التطوير والبحث العلمي .
- تحسين إطار الاستثمار ومحيطه.
- مواصلة التجنيد الفلاحي وتحسين الأمن الغذائي.
- تهمين القدرات السياحية و الصناعية والتقليدية.
- تهمين الموارد الطاقوية والمنجمية.

### المطلب الثاني: تصور حكم راشد و تنمية حقيقية في الجزائر

للنهوض بعملية التنمية المحلية في الجزائر يجب الإهتمام بما يلي<sup>1</sup>:

#### 1- النهوض بالعامل البشري:

إن الاستثمار في المورد البشري أصبح ضرورة ملحة لكافة الهيئات والمنظمات الدولية و بالتالي أصبح ينظر إليه كقيمة مضافة و تحقيق ناتج وطني و ليس ا مفروض التكلم عن المفهوم الجديد للموارد البشرية ما دامت مؤسساتنا لم تلتحق بعد بالتقدم الحاصل في الدول المتطورة أين نجد الوسائل المتاحة لدى الفرد العامل والتعبير عنها بكل حرية و أين نجد التكفل التام بهذا العامل المحقق للإنتاجية.

#### 2- تقريب المواطن من الإدارة: إن الاتصال و قرب المواطن من الإدارة هو السبيل الوحيد لبناء أسس الحكم

الراشد فللقضاء على المشاكل الاجتماعية التي يتخبط فيها المواطن في انعدام المرافق العمومية و عدم نجاعتها يكمن في إيضاح علاقة التعاون و الاتصال بين المواطن والإدارة, لذلك فالهدف الأساسي الذي وجد من اجله الجهاز الإداري عموما لتلبية رغبات الجمهور وتأمين أفضل الخدمات له, و لما كان ذلك المبتغى فانه من حق المواطن أن يراقب و يطلع على أداء الجهاز الإداري محليا و وطنيا و ذلك بإدلاء رأيه بواسطة المجالس الشعبية المحلية و الوطنية التي انتخب فيها<sup>2</sup>.

#### 3- ترسيخ روح الديمقراطية و المشاركة السياسية: و هذا من خلال إسهام الأحزاب السياسية في بلورة

النقاشات التي تدور داخل المجموعة الوطنية و هذا باحترام الرأي و مراعاة المصلحة العامة, و لا يمكن بلوغ ذلك

<sup>1</sup> محمد خليفة, إشكالية التنمية والحكم الراشد في الجزائر, مداخلة, كلية الحقوق, جامعة جيجل, بدون صفحة

<sup>2</sup> نفس المرجع , بدون صفحة

إلا من خلال إضفاء الرقابة الشعبية التي تتولاها المجالس المنتخبة بشكل حر و نزيه و هذا بتحقيق مكاسب المواطنين

**4- توفير مجتمع مدني فعال:** إذ أن حيوية المجتمع المدني تكمن في قدرته على تأطير المواطنين للعمل الطوعي والمشاركة في التنمية الحقيقية للبلاد, فما هو مطلوب من المجتمع المدني في الجزائر هو السماح لهذه الجمعيات ودعمها بكافة الوسائل نحو هيكله الفرد و هذا بهدف إشراك المواطن في العمل المشترك في تنفيذ المشاريع مع الأجهزة الرسمية في إطار صنع السياسات المحلية وإضفاء الرقابة والمشاركة في تنفيذ المشاريع.

**5- وجود فواعل حقيقية تشترك فيها الصحافة الحرة و التنظيمات المهنية:** فالسلطات المنتخبة التي تتولى تنظيم و تسيير المجالس المحلية بطريقة شفافة تؤدي إلى تفعيل العوامل المشتركة نحو مفهوم الحكم الراشد الذي يتطلب النزاهة في التسيير وحياد الإدارة و غرس روح المبادرة والشعور بالمسؤولية والتزام المسؤول بتقديم الحساب على المهام الموكلة إليه.

**6- تطبيق مبدأ الشفافية في التعامل :** و هذا بالزامية استقلال الهيئة القضائية عن الهيئتين التشريعية و التنفيذية و فتح نقاشات واسعة بين مختلف الفاعلين حول ظاهرة الفساد المستفحلة في شتى الهيئات الرسمية للبلاد, و قصد التحقق منها لزم تحسين أجور الموظفين العموميين وإقرار مبدأ العدالة في التوزيع لتنشيط برامج التنمية<sup>1</sup>.

### المطلب الثالث: تنويع الاستثمارات المحلية:

يعد الاستثمار المحرك الأساسي للتنمية المحلية من أجل خلق اقتصاديات محلية قوية والقاعدة الأساسية لتحقيق التنمية تكمن في توحيد الجهود لترقية الاستثمار وتحريكه، ويجب الاعتماد على تنويع الاستثمارات مثلا دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والقطاع الفلاحي والسياحي.

تعتبر الجماعات الإقليمية قطبا جغرافيا واقتصاديا في كل جهات الوطن فالكثيرة من ولايات الوطن تتوفر على ثروات باطنية، لهذا فإن السياسة العامة للحكومة في مجال الاستثمار تقوم على تشجيعه مع مساعدتها في استغلال هذا الطابع الاقتصادي وذلك عن طريق جعلها مراكز وقواعد استثمارية بالدرجة الأولى، وبالنظر إلى الإمكانيات الطبيعية والبشرية التي تتوفر عليها ولايات الوطن، إلا أنه ما يلاحظ أن استغلال هذه الإمكانيات

<sup>1</sup> نفس المرجع , بدون صفحة

والتخطيط لها لم يكن في المستوى المطلوب ولم يحقق النتائج الموجودة مع تفصيل اللامركزية وجعل

الجماعات الإقليمية تلعب دورا هاما في المجال الاقتصادي.<sup>1</sup>

ويعرف الاستثمار على أنه تلك الأموال الموظفة في مشاريع ذات طابع اقتصادي (فلاحية-صناعية-

تجارية-بناء-خدماتية) بهدف تحقيق الربح من طرف فاعلين اقتصاديين تابعين سواء للقطاع العام أو القطاع

الخاص محليين أو جانب.

ويعتبر المستثمرون من أهم الفاعلين الذين يظهر أثرهم على المجال المحلي بصورة جلية ومن ثمة على التنمية

المحلية وعليه فدور الاستثمار مهم جدا في النهوض بالتنمية المحلية من خلال:

(1) خلق مناصب شغل والحد من تفاقم معدلات البطالة.

(2) يساهم في خلق الثروة، كما يعمل على إيجاد مصادر أخرى لتمويل الخزينة المحلية.

(3) تلبية احتياجات المواطنين من المنتجات بشتى أنواعها (الفلاحية، الصناعية، الخدماتية) مما يؤدي إلى تحقيق

الاكتفاء الذاتي محليا ومحاوله استقطاب المجالات الأخرى.

ونجد أن المشرع الجزائري في قانون الاستثمار (رقم 93-12) أعطى الاستثمار المحلي دورا هاما في تحقيق

التنمية المحلية ويهدف هذا القانون إلى تحرير الاقتصاد الجزائري وذلك من خلال إرساء قواعد السوق من أجل

المشاركة في عملية التنمية.<sup>2</sup>

كما جاءت التعليمات رقم 348 المتعلقة بتدابير تعزيز التوازنات الداخلية والخارجية داخل البلاد، خاصة في

مجال تنويع الاقتصاد خارج المحروقات، وكذا التعجيل بالإصلاحات في مجال التشجيع على الاستثمار في

القطاعات البلدية، وتثمين الموارد الطبيعية، بإضافة توحيد الجهود التحفيزية والتمويل نحو القطاعات ذات الأولوية:

السياحة، الفلاحة، الصناعة.<sup>3</sup>

### الفرع الأول: إمكانية التنمية الفلاحية

يعد القطاع الزراعي من بين القطاعات المهمة في التنمية المحلية من أجل تحسين مستوى الأمن الغذائي

وتغطية الإستهلاك الوطني وتنمية قدرات الإنتاج ومن ثم تحقيق الاكتفاء الذاتي ولذلك يجب الاعتماد على

<sup>1</sup> سعد طيبي، المالية المحلية ودورها في عملية التنمية، رسالة دكتوراه في القانون العام، كلية الحقوق، جامعة يوسف بن خدة، الجزائر، 2009، ص 71.

<sup>2</sup> سعدية غالم و منال غطاس، السياسة المالية ودورها في تفعيل الاستثمار المحلي (دراسة حالة الجزائر 2001-2003)، رسالة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البويرة، 2015، ص 72.

<sup>3</sup> فهيم عيسو و يانيس فرج الله، إشكالية العلاقة بين التنمية المحلية والحكم الراشد في الجزائر (2011-2016)، مذكرة لنيل شهادة الماستر في الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بجاية، 2017، ص 93.

الفلاحة التي تعرف على أنها خدمة الأرض للاستفادة من ثروتها النباتية والحيوانية وهذا يتطلب خلق فعالية إنتاجية في القطاع الزراعي وذلك عن طريق تكوين الفلاحين والإطارات والاختصاصيين وتشجيع الشباب على العمل في هذا القطاع والاعتماد على الوسائل المتطورة في القطاع الزراعي. ومن أجل النهوض بالقطاع فعمدت السياسة التنموية الوطنية من خلال المخطط الوطني للتنمية الفلاحية الذي يهدف إلى تنمية قدرات الإنتاج، ويعتبر هذا المخطط في الواقع مجموعة حوافز للمستثمرين الفلاحين قصد إنجاز ما يلي<sup>1</sup>:

- تنمية المنتجات الملائمة للمناطق الطبيعية بهدف تكثيف إدماج الصناعات الغذائية حسب الفروع والتي من أبرزها الحبوب، الحليب، البطاطا، الأشجار المثمرة واللحوم.

- تشجيع استصلاح الأراضي عن طريق الإمتياز الذي يسمح بتثمين الموارد الطبيعية والمحافظة عليها.

ومن أجل النهوض بالقطاع وحب إشراك الهيئات اللامركزية، بحيث يبادر المجلس الشعبي الولائي ويتولى تجسيد جميع العمليات التي ترمي إلى حماية وتوسيع الأراضي الفلاحية، كما يتكفل بتوفير التجهيزات اللازمة لسير العملية الفلاحية ويعتبر مسؤولا عن إتخاذ كافة الإجراءات والتدابير للوقاية من الكوارث الطبيعية كالفيضانات والجفاف والأوبئة التي من شأنها أن تصيب الثروة النباتية والحيوانية.<sup>2</sup>

ويعتبر الري شرطا أساسيا في نجاح أي سياسة فلاحية وفي هذا السياق تم صدور تعليمة رقم 044 المؤرخة في 7 جويلية 2011 بخصوص تحقيق الإجراءات المتعلقة بمنح رخص استعمال الموارد المائية وذلك من أجل ترقية التنمية الفلاحية عبر الوطن.<sup>3</sup>

كما فتحت الحكومة الجزائرية مؤخرا المجال أمام الاستثمار في القطاع الفلاحي بعد تراجع أسعار البترول ويسعى برنامج الاستثمار الفلاحي في عقود الإمتياز إلى وضع الأراضي الفلاحية لفائدة المستصلحين بغرض تعزيز الإنتاج الفلاحي الوطني وخلق مناصب شغل جديدة.

### الفرع الثاني : إمكانية التنمية السياحية

السياحة تنبثق من الحاجة المتزايدة للحصول على الراحة والإستجمام، والإحساس بجمال الطبيعة والشعور بالبهجة والمتعة من الإقامة في المناطق ذات طبيعة خاصة، وللتنمية السياحية دور بالغ في بعث التنمية المحلية،

<sup>1</sup> كزيم يريقي، مرجع سابق، ص 61.

<sup>2</sup> نفس المرجع، ص 61.

<sup>3</sup> فهيم عيسو ويانيس فرج الله، مرجع سابق، ص 94.

وذلك لما تدره من رؤوس أموال، يتم استغلالها في مختلف الأنشطة الاقتصادية، كما يمكن للسياحة تنشيط وإعادة إحياء وبعث أنشطة أخرى مثل الصناعة التقليدية-التجارة-النقل-الفندقة...

وبالتالي يمكن لها أن تخلق حيوية اقتصادية تعود بالرفاه والرخاء على المجالات المحلية.

ونظرا لما تزخر به الدولة الجزائرية من إمكانيات سياحية ومواقع أثرية فالسياح غالبا ما يفضلون التحول في المواقع الأثرية والتعرف على الحضارات السابقة، بالإضافة إلى المقومات الطبيعية حيث تتميز بتضاريس متنوعة ترسم لزايتها لوحة شاملة خلابة وخريطة طبيعية تجمع بين السهول والجبال الشاهقة والأودية الخصبة والتلال والشواطئ والصحراء، وبمناخ متنوع من البحر الأبيض المتوسط إلى المناخ القاري بالإضافة إلى المناخ الصحراوي وعليه فإن إستغلال هذه الإمكانيات أحسن إستغلال وتوفير الجو المناسب حتما سيؤدي إلى تفعيل النشاط السياحي ومن ثم يساهم بدرجة كبيرة في التنمية المحلية.<sup>1</sup>

كما يمكن أن نشير أن الدولة الجزائرية لا زالت لا تعتمد بصورة إستراتيجية على ما يسمى بالتخطيط السياحي، ورسم صورة مستقبلية للنشاط السياحي سواء على المستوى المتوسط أو البعيد ويقتضي ذلك حصر الموارد السياحية على مستوى الجماعات المحلية من أجل تحديد أهداف الخطة السياحية وتحقيق تنمية سياحية منتظمة مرافقة لتنفيذ برامج تنموية شاملة كون أن النشاط السياحي يعتبر فضاء تشترك فيه عدة قطاعات في تسييره وبالتالي يتمخض عنه اتخاذ عدة قرارات يفترض أن لا تتعارض فيما بينها من حيث قوة الإصدار والمضمون بل تساعد على إنجاز الأهداف العامة للتنمية السياحية.<sup>2</sup>

### الفرع الثالث: إمكانية التنمية الصناعية

يساهم القطاع الصناعي بنسبة كبيرة في تنمية المناطق حيث يلاحظ أن البلديات والولايات التي تتوفر على نسيج صناعي كبير ومتطور تمثل أغنى المناطق على مستوى الوطن، بحيث لا يمكن أن تكون التنمية دون استثمار منتج وذلك عن طريق إنجاز مشاريع استثمارية الشيء الذي يخلق مناصب شغل وتكوين اليد العاملة. وتشهد الصناعة الجزائرية في الوقت الحاضر مرحلة عميقة من شأنها إعادة ترتيب وهيكل القطاع، وذلك بفضل تطبيق إستراتيجية وسياسات إنعاش للصناعة، فالجزائر تسعى من خلال ذلك إلى الإنتقال من مرحلة غياب التصنيع إلى مرحلة بعث الإنتاج الصناعي بتنمية بعض الصناعات، وقد تم التركيز ضمن الإستراتيجية الجديدة إلى تنمية بعض الفروع الصناعية مثل: الصناعات الجديدة التي ينعدم وجودها في الجزائر مثل صناعات تكنولوجيا

<sup>1</sup> شويح بن عثمان، مرجع سابق، ص 90.

<sup>2</sup> نفس المرجع، ص 91.

الإعلام والاتصال وصناعات السيارات، ويرجع الاهتمام بمثل هذه الصناعات لإدراكهم بمدى ثقل تحمل أعباء التقدم العلمي والتكنولوجي الوارد من البلدان المتقدمة نتيجة تآكل الصادرات والتي تنحصر في الموارد الطبيعية (المحروقات).<sup>1</sup>

### - دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المحلية

تشكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مدخلا هاما من مداخل النمو الاقتصادي حيث ثمة إتفاق على أهميتها في النشاط الاقتصادي نتيجة للنجاح الذي حققته هذه المؤسسات في عدة دول، كما أن هذه المنشآت تعتبر من أهم محركات التنمية المحلية وقد جاء قانون رقم 01-18 بتعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي مؤسسات إنتاج السلع أو الخدمات<sup>2</sup> :  
- تشغل من 1 إلى 256 شخصا.

- لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي مليارا دينار أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها خمسمائة مليون دينار.  
إن إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتزايد الاهتمام بها فرض حتمية تضافر جهود هيئات عديدة من أجل تمكين هذه المؤسسات بلوغ الأهداف المنوط لها والتي من أهمها<sup>3</sup>:

-الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSIJ)

-وكالة ترقية وتدعيم الاستثمارات (APSI)

-الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM)

-صندوق لضمان المشترك للقروض المصغرة.

-البنوك التجارية.

-صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وبما أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي أفضل الوسائل لتفعيل دور التنمية المحلية نظرا لسهولة تكيفها ومرونتها التي تجعلها قادرة على الجمع بين التنمية المحلية وتوفير مناصب شغل وجلب الثروة، اعتمدت الجزائر هذه المؤسسات لأن خيارها نابع من الإدراك بأن تشيد اقتصاد قوي يمر حتما عبر بناء مؤسسات اقتصادية قوية تقاس بالمعايير الدولية وإخراج الاقتصاد من اعتماده على مصدر واحد الدخل "المحروقات" إلى اعتماده على مصادر

<sup>1</sup> فهم عيسوي ويانيس فرج الله ، مرجع سابق، ص 97.

<sup>2</sup> نفس المرجع، ص 99.

<sup>3</sup> نفس المرجع، ص 99.

متعددة ومتنوعة من شأنها زيادة مناصب العمل وزيادة في معدلات النمو للمساهمة الفعالة في رفع الكفاءة الإنتاجية والقدرة التنافسية في عالم سريع التطور.

حاول المشرع الجزائري تقديم حوافز وتسهيلات إجرائية من الاستثمارات سواء الوطنية أو الأجنبية وهذا ما جاء به قانون المالية التكميلي لسنة 2011.

وأدرج قانون المالية 2015 بدوره إجراءات تحث على الاستثمار وذلك من خلال تخفيض التكلفة الإيجارية للعقار الصناعي.<sup>1</sup>

إلا أن القطاع الصناعي يتخبط ويعاني من مجموعة المشاكل من بينها العقار الصناعي والسبب هو عدم وجود سياسة تشريعية واضحة في مجال الاستثمار، وهذا يعود إلى إصدار تشريعات قانونية جديدة وتعديلات متكررة، بحيث أن أي استثمار يجب أن يتوفر على أرضية كفي يقوم عليها، من خلال ترمين المناطق الصناعية الموجودة ومناطق النشاطات إضافة إلى خلق مناطق جديدة.

<sup>1</sup> نفس المرجع، ص 102.

## خاتمة الفصل:

خلال هذا الفصل قمنا بالتعرف على دور معايير وفواعل الحكم الراشد في تحقيق التنمية في الجزائر وتفعيل التنمية المحلية من خلال تفعيل آليات الحكم الراشد على المستوى المحلي وتنويع الاستثمارات المحلية ونخلص إلى القول أن الأطر السياسية الرشادة من دولة القانون والشفافية والمشاركة هي عبارة عن مبادئ مكتوبة نظريا وشكليا فقط دون ممارسات واقعية، وتطرقنا إلى معوقات ومتطلبات تكريس آليات الحوكمة من أجل القضاء على الفساد باعتباره عائق أمام عملية التنمية وحاولنا التطرق إلى إستراتيجية إعادة بعث التنمية المحلية من خلال الاهتمام بالاستثمار الفلاحي والسياسي والصناعي.



# الختامة

من خلال دراستنا هذه سلطنا الضوء على أكثر الجوانب التي تعنى بالحكم الراشد للوصول إلى مفهوم هذا الحكم الذي هو عبارة عن جملة من العمليات والآليات المعتمدة في ممارسة السلطات السياسية والاقتصادية داخل المجتمع والدولة وأسبابه وأهميته وذلك من خلال الاعتماد على المساءلة والعدالة والمحاسبة وحكم القانون في مقابل وجود علاقة متكاملة ومتكافئة بين فواعل الحكم الراشد (الدولة، القطاع الخاص، المجتمع المدني)، بالإضافة إلى توفير بيئة تؤمن وتقّدر الدور الفعال للقيم الديمقراطية وحقوق الإنسان في بناء التفاعلات السياسية الاقتصادية والاجتماعية بين مختلف الفاعلين في الدولة والمجتمع، كما أن تجسيد معايير الحكم الراشد على أرض الواقع يتطلب تضافر مجموعة من الجهود والإمكانات أولها توفر الرغبة الملحة من طرف الإدارة السياسية للدولة في الإصلاح بالإضافة إلى توفير المحيط القانوني والشريعي للقيام بتبني عملية الإصلاح.

ولاحظنا كيف أن إشراك فواعل جديدة إلى جانب الإدارة المحلية من شأنه تحقيق نتائج أكثر ايجابية على صعيد التنمية المحلية خاصة إذا تم استثمار نقاط القوة الموجودة لدى كل شريك في مجال اختصاصه، فالقطاع الخاص المحلي يزيد المردودية والفعالية في تقديم الخدمات العمومية التي توكل له، لنختتم موضوعنا هذا بال محور الثالث الذي تطرقنا فيه إلى تأثير مفهوم الحكم الراشد في مفهوم التنمية ويهدف الحكم الراشد إلى تحقيق التنمية الشاملة من خلال الدور الذي تلعبه معايير الحكم الراشد وفواعله في تحقيق أهداف التنمية المحلية من خلال المشاركة الشعبية للمواطن المحلي التي تتعدد أشكالها ومضامينها سواء في اتخاذ القرارات أو المشاركة في إعداد الخطط والاستراتيجيات التنموية وتنفيذها ومراقبتها وتعزيز الثقافة الديمقراطية باعتبارها أهم وسيلة لمكافحة الفساد الإداري باعتباره عائق أمام عملية التنمية، بالإضافة إلى أن مشاركة المجتمع المدني بإمكانه التكفل بالفئات المحرومة والمهمشة ودوره في الرقابة على أعمال الحكومة دون أن لا ننسى القطاع الخاص والدولة ودورهما في النهوض بعملية التنمية.

وخلصت الدراسة إلى أن الجزائر ممثلة في نظامها السياسي ومختلف أحزاب المعارضة ومنظمات المجتمع المدني وقطاعها الخاص لا تزال تفتقد إلى العديد من مقومات الحكم الراشد دون التحدث عن غياب كل مقومات التنسيق والمشاركة بالإضافة إلى الشفافية والمساءلة والأمر يتطلب إستراتيجية جديدة تقوم أولاً على التفكير في الصالح العام قبل المصالح الخاصة.

ومن أجل النهوض وإعادة بعث التنمية المحلية في الجزائر يستوجب إتباع استراتيجيات فعالة وجديدة كي تلي حاجيات المواطن وفي هذا الصدد تسعى الدولة إلى إعادة بعث الاستثمار المحلي وذلك في شتى القطاعات

سواء الصناعية منها أو السياحية أو الفلاحية كما وجب عليها استحداث نظم ووسائل جديدة من أجل الحصول على ما يتماشى مع العصر .

ونستنتج مما سبق أن التنمية المحلية والحكم الراشد مفهومان مترابطان يمكنهما السير معا إذا وفرت لهم متطلباتهما المذكورة سلفا فعلى الدولة الجزائرية العمل على تكريس آليات الحكم الراشد وتطبيقها على ارض الواقع من أجل تنمية محلية ووطنية شاملة.

### الحلول:

-تحقيق الحكم الراشد في الجزائر لا يتم إلا عبر تغيير ذهنية النخب الحاكمة للشعوب وتغيير المحكومين لذهنيتهم عبر اعتبار البلاد في حاجة ماسة إليهم والى مجهوداتهم التحقيق التنمية كما يمكن تغيير الدور الأساسي الذي تلعبه المعارضة في دفع عجلة التنمية إلى الأمام.

- النهوض بالعامل البشري باعتباره هو محور التنمية المحلية وهدفها.

-تشجيع إقامة مؤسسات ومنظمات المجتمع المدني بدعمها وتمويلها والعمل على خلق تنسيق وتعاون في جهود ومنظمات المجتمع المدني فيما بينها من جهة وبينها وبين الحكومة من جهة أخرى وذلك من أجل تحقيق أهداف التنمية.

-تفعيل دور المجتمع المدني لمواجهة الفساد الإداري وإشراكه في وضع استراتيجيات التنمية.

-تطوير الخطط والوسائل والإمكانات حتى تلبى متطلبات التنمية المحلية.

-الاستفادة من التقدم التكنولوجي في نظم الاتصالات والمعلومات وتطبيق البحوث والدراسات المحلية للوصول إلى تحقيق الفعالية.

-تنظيم وتطوير المشاركة الشعبية بالشكل الذي يسمح للمواطنين المحليين المساهمة في اقتراح وتنفيذ المشاريع والعمل على تفعيل الحركة الجموعية المحلية وتدعيمها بالإمكانات المالية والبشرية التي تحتاجها.

-لتحسيد الحكم الراشد في الجزائر يجب توفر نظام سياسي يؤمن بضرورة ديمقراطية مؤسساته أي الأخذ بنظام ديمقراطي يقوم على مبادئ الحكم الراشد وتدعيم اللامركزية وبتنفي نظام الحكومة الالكترونية المحلية.

# قائمة المراجع

## المراجع

### 1- الكتب

#### أ) بلعربية:

- 1- أبو النصر مدحت محمد محمود، الحوكمة الرشيدة: فن إدارة المؤسسات عالية الجودة، القاهرة، مصر: المجموعة العربية للتدريب والنشر، 2015.
- 2- الجاسور ناظم عبد الواحد، موسوعة علم السياسة، عمان، الأردن: دار مجدلاوي، 2004.
- 3- الكايد زهير عبد الكريم، الحكمانية قضايا وتطبيقاتها، القاهرة، مصر: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2003.
- 4- المعاني أيمن عودة، الإدارة المحلية، الأردن، عمان: دار وائل للنشر، 2013.
- 5- العبيدي إكريم عبد النبي، الإدارة والتنمية في ليبيا، بغازي: جامعة قاريونس، ليبيا، 1995.
- 6- السروجي مصطفى طلعت، التنمية الاجتماعية في إطار المتغيرات العالمية الجديدة، حلوان : جامعة حلوان، 2002.
- 7- الصبيحي أحمد شكر، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي، بيروت، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000.
- 8- القرالة عصمت سليم، الحكمانية في الأداء الوظيفي، عمان، الأردن: دار جليس الزمان، 2011.
- 9- التميمي سامي عبد الرزاق رعد، العولمة والتنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي، الأردن: داردجلة، 2008.
- 10- الخزرجي ثامر محمد كامل، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة، عمان، الأردن: منتدى سور الأزبكية، 2004.
- 11- الخضيرى محسن أحمد، حوكمة الشركات، القاهرة، مصر: مجموعة النيل العربية، 2005.
- 12- حماد طارق عبد العال، حوكمة الشركات، القاهرة، مصر، الدار الجامعية، 2007.
- 13- حسن كريم، مفهوم الحكم الصالح، بيروت، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2013.
- 14- يوسف أمير فرج، الحوكمة ومكافحة الفساد، الإسكندرية، مصر، مكتبة الوفاء القانونية، 2011.
- 15- محمد عبد الوهاب سمير، الحكم المحلي والتنمية المحلية، مصر.
- 16- ساتر محمد علي، العالم ليس للبيع ومخاطر العولمة على التنمية المستدامة، جامعة عمان، الأردن، 2006.

- 17- سليمان عصام، مدخل إلى علم السياسة، ط.ع، بيروت، لبنان، دار النظام، 1889.
- 19- عبد الحافظ نائل، إدارة التنمية: الأسس، النظريات، التطبيقات العملية، عمان: الأردن، دار زهران للنشر، 2010
- 20- عبد الله سامي حسن نجم، الإدارة المحلية وتطبيقاتها في العراق والدول النامية، القاهرة، مصر: المركز القومي للإصدارات القانونية، 2014.
- 21- عصام سليمان، مدخل إلى علم السياسة، بيروت، لبنان، دار النضال، 1989.
- 22- فوزي سامح، الحكم الراشد: الموسوعة السياسية للشباب، الإسكندرية، مصر، دار النهضة، 2007.
- 23- صدقة يحي فاضل، مبادئ علم السياسة، جدة، المملكة العربية السعودية: مؤسسة المدينة للصحافة دار العلم، 2003.
- 24- روبرت دال، التحليل السياسي الحديث، ترجمة علاء أبو زيد، القاهرة، مصر: مركز الأهرام للنشر، 1995.
- 25- رشوان حسين عبد الحميد أحمد، التنمية، الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2009.
- 26- شلبي صبري أحمد، مبادئ الحوكمة وتطبيقاتها في الدول مختارة: (الدين بيجارك ولبنان)، بيروت، لبنان: الدار العربية للموسوعات، 2014.
- 27- شعراوي جمعة سلوى وآخرون، إدارة شؤون الدولة والمجتمع، القاهرة، مصر: مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، 2001.
- 28- توك محي الدين شعبان، الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد: منظور إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، عمان، الأردن: دار الشروق، 2014.
- 29- غسل إبراهيم حسن، التنمية في الفكر الإسلامي، المدرسة الجامعية للدراسات، بيروت، 2006.

ب) بالأجنبية:

Service du chef du gouvernement.le plan de la reliance économique  
2001-2004 . le composantes du programme.p4.

الرسائل الجامعية:

1) الدكتوراه

- 1- ابرادشة فريد، الحكم الراشد في الجزائر في ظل الحزب الواحد والتعددية الحزبية، رسالة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع التنظيم السياسي والإداري، جامعة الجزائر 3، 2014.
- 2- الجوزي زهية، الحكم الراشد وجودة مؤسسات التعليم العالي في الجزائر، رسالة دكتوراه في العلوم السياسية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، فرع علوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2013.
- 3- فرج شعبان، الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الإنفاق والحد من الفقر: دراسة حالة الجزائر ( 2000-2010)، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2012.
- 4- طيبي سعاد، المالية المحلية ودورها في عملية التنمية، رسالة دكتوراه في القانون العام، كلية الحقوق، جامعة يوسف بن خدة، الجزائر، 2009.
- 5- صلاح محمد، دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في رفع عوائد الاستثمار في البنى التحتية للاقتصاد وفق نظام البناء والتشغيل ونقل الملكية، مذكرة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2015/2014.
- 6- خنفري خيضر، تمويل التنمية المحلية في الجزائر واقع وآفاق، مذكرة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2011/2010، ص
- 7- خشمون محمد، مشاركة المجالس البلدية في التنمية المحلية، مذكرة دكتوراه، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة منتوري قسنطينة، 2011.

2) الماجستير:

- 1- أزروال يوسف، الحكم الراشد بين الأسس النظرية وآليات التطبيق دراسة في واقع الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع التنظيم السياسي والإداري، جامعة باتنة، الجزائر، 2009.
- 2- بن عيسى إبراهيم، الحكم الراشد في المالية المحلية، رسالة ماجستير في كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، فرع تسيير المالية العامة، جامعة تلمسان، الجزائر، 2011.
- 3- بن نعوم عبد اللطيف، دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية الاقتصادية المحلية، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة مصطفى إسطمبولي، معسكر، 2016/2015.

- 4- بالخير محمد، التنمية المحلية وانعكاساتها الاجتماعية، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، 2004./2006.
- 5- دباغي سارة، الحكم الراشد والتنمية الاقتصادية في الجزائر ( 1999-2007)، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، معهد بيت الحكمة، جامعة ال البيت، الأردن، 2009.
- 6- دوابي نضيرة، الحكم الراشد المحلي وإشكالية عجز الميزانية البلدية، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والتجارة، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2010.
- 7- زدام يوسف، دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية الإنسانية في الوطن العربي: من خلال تقارير التنمية الإنسانية العربية ( 2002-2004)، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع التنظيم السياسي والإداري، جامعة الجزائر، 2007.
- 8- يرقى كريم، دور الجماعات الإقليمية في تفعيل التنمية المحلية في الجزائر، رسالة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة دكتور يحي فارس ، المدية، 2009./2010.
- 9- مريع سوسن، التنمية البشرية في الجزائر -الواقع والأفاق-، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم السياسية، جامعة منتوري، 02-2012./2013.
- 10- معتوق أسعد، بيانات ومؤشرات التنمية الإقليمية كمدخل لصياغة الأقاليم التنموية، رسالة ماجستير، كلية الهندسة المعمارية، جامعة دمشق، حزيران، 2009.
- 11- عرباوي مصعب، واقع الحكم الراشد في الدول العربية دراسة تحليلية في المؤشرات السياسية والاقتصادية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة، 2015.
- 12- عبد اللاوي عبد السلام، دور المجتمع المدني في التنمية المحلية للجزائر، دراسة ميدانية لولايتي المسيلة وبرج بوعريج، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة ورقلة، 2012.
- 13- رشيد فلاح ، دور التقسيم الإداري في التنمية المحلية بالجزائر ( 1962-2000)، رسالة ماجستير في التنظيم السياسي والإداري، جامعة الجزائر، 2013.
- 14- شويح بن عثمان، دور الجماعات المحلية في التنمية المحلية، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2011.
- 15- تلي محمد إسلام، دور السياحة في التنمية المحلية، مذكرة ماجستير، كلية علوم اقتصادية وعلوم التسيير وعلوم تجارية، جامعة قاصدي مرباح، 2014.



- 16- باشوش حميد، المشاريع الكبرى في الجزائر و دورها في التنمية الاقتصادية، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة الجزائر 3، 2011.
- 17- عدة أسماء، أثر الاتفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران 2، 2016.
- 18- زوين إيمان، دور الجيل الثاني من الاصلاحات الاقتصادية في تحقيق التنمية، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2011.
- 19- معاوي وفاء، الحكم المحلي الرشيد كآلية للتنمية المحلية في الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة باتنة، الجزائر، 2010.
- 20- خميسي مقداد، واقع وآفاق التنمية المحلية في الجزائر خلال الفترة 1990-2008، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التجارية والتسيير، جامعة الجزائر، 2009.
- 3) ماستر:**
- 1- نمر أمال، حوكمة الإدارة المحلية، مذكرة ماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2015.
- 2- ورشاني شهيناز، الحكم الرشيد ومتطلبات إصلاح الإدارة المحلية في الجزائر، رسالة ماستر في العلوم السياسية، جامعة بسكرة، 2015.
- 3- حملاوي عبد الحق، الآليات السياسية لتحقيق التنمية الاقتصادية في الدول العربية من منظور الحكم الرشيد، مذكرة ماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، بسكرة، 2013.
- 4- سعدي محمد، متطلبات الحوكمة الجيدة في الجزائر، مذكرة ماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2017.
- 5- عيسو فهميم وفرج الله يانيس، إشكالية العلاقة بين التنمية المحلية والحكم الرشيد في الجزائر (2011-2016)، مذكرة لنيل شهادة الماستر في الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بجاية، 2017،
- 6- تاويز محمد، دراسة قياسية حول مساهمة القطاع الخاص في التنمية المحلية لفترة 1982-2012، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2015.

- 7- غالم سعدية وغطاس منال، السياسة المالية ودورها في تفعيل الاستثمار المحلي (دراسة حالة الجزائر 2001-2003)، رسالة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البويرة، 2015.
- 8- بورزقة كريمة و بركان كريمة، أثر تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي على التنمية المستدامة في الجزائر، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة آكلي محند أو لحاج، البويرة، 2015.
- 9- شرفي مروة وخديجي إيمان، أثر هيكل الإنفاق العام على الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2017.
- 10 - طالبي يمينة، الدور التنموي للجماعات المحلية، مذكرة ماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة د/الطاهر مولاي، سعيدة، 2016.

### المجالات:

- 1- الكراسنة سميح، الانتماء والولاء الوطني في الكتاب والسنة النبوية، المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية، العدد 2، المجد السادس، 25- 11- 2008.
- 2- أبو سن أحمد إبراهيم، أثر القيادة بالقيم على الولاء التنظيمي، مجلة العلوم الاقتصادية، صنعاء، اليمن، 16-01-2015.
- 3- دندن جمال الدين، مخبر تسيير الجماعات المحلية ودورها في تحقيق التنمية الحكم الراشد كأداة لتدعيم الإصلاحات المالية للجماعات المحلية، جامعة البليدة.
- 4- الذنبيات محمد محمود، منتدى المائدة المستديرة الأدوار الجديدة للحكومة، تأطير الأدوار الجديدة للحكومة في ظل الحكمانية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة،
- 5- بن بادة عبد الحليم، "ظاهرة الفساد الإداري كعائق أمام نجاح سياسات التنمية المحلية في الجزائر"، مجلة الندوة للدراسات القانونية بالجزائر، ع 7، مارس 2016.
- 6- الشامية عبد الله محمد، دور الدولة في النشاط الاقتصادي، المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات، أغسطس 2016.
- 7- ديهوم علي محمد وآخر، المجتمع المدني ودوره في عملية التنمية المحلية، المؤتمر الاقتصادي الأول للاستثمار والتنمية في منطقة الخمس، 25-27 ديسمبر 2017.

- 8- بن شعيب نصر الدين، "الجماعات الإقليمية ومفارقات التنمية المحلية في الجزائر"، مجلة الباحث، الجزائر، الصادرة باللغة العربية، العدد 10، 2012.
- 9- مخبر تسيير الجماعات المحلية ودورها في تحقيق التنمية، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد 1.
- 10- سلامي أسماء، "دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية"، مجلة الشريعة والاقتصاد، العدد 10.
- 11- لدغش سليمة، "دور المجالس المنتخبة في تحقيق التنمية المحلية"، مجلة دراسات وأبحاث، جامعة الجلفة-الجزائر، ع 21، ديسمبر 2015.
- 12- مسعود ليلي، "تفعيل دور المجتمع المدني في التنمية المحلية: دراسة نظرية من منظور الحكم الجيد"، مجلة دراسات وأبحاث، جامعة الجلفة-الجزائر، ع 19، يونيو 2015.
- 13- السروجي مصطفى طلعت، التنمية الاجتماعية في إطار المتغيرات العالمية الجديدة، حلوان : جامعة حلوان، 2002.
- 14- شلبي ثروت محمد، تنمية اجتماعية، برنامج دراسة المجتمع (المستوى الأول-فصل دراسي ثاني)، كلية الآداب، جامعة بنهار.
- 15- خشمون محمد، "مشاركة المجلس البلدي في التنمية المحلية"، دراسة سوسولوجية، مجلة العلوم الإنسانية، الجزائر، الصادرة باللغة العربية، العدد 33، جوان 2010.
- 16- النصور مروان، إستراتيجية ودور المجتمع المدني في التنمية المحلية في الأردن، دراسات إستراتيجية، مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية، الجزائر، ع 16، سبتمبر 2011.
- 17- بوفليح نبيل، دراسة تقييمية سياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 12، ديسمبر 2012.
- 18- خليفة محمد، إشكالية التنمية والحكم الراشد في الجزائر، مداخلة، كلية الحقوق، جامعة جيجل.

#### القوانين:

- 1- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الأمر 69-38 المؤرخ في 23 ماي 1969 المادة 01 منه المتضمن قانون الميثاق الولاية المعدل والمتمم، الجريدة الرسمية، العدد 144، سنة 1969.
- 2- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 75-58 المؤرخ في 26-09-1975 المتضمن القانون المدني، المعدل والمتمم بالقانون رقم 05-10 المؤرخ في 20 يونيو 2005، الجريدة الرسمية، عدد 49، الصادرة سنة 1975

3-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون 90-09 المؤرخ في 07 أبريل 1990 المادة 01 منه المتعلق بالولاية، الجريدة الرسمية، العدد 15، سنة 1990.

4-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رئاسة الجمهورية الأمانة العامة، قانون رقم 10-11 مؤرخ في 20 رجب 1432 الموافق ل 22 يونيو سنة 2011 يتعلق بالبلدية، الجريدة الرسمية، عدد 37، صادرة بتاريخ 2011-07-30.

5-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رئاسة الجمهورية الأمانة العامة، قانون رقم 07-12 المؤرخ في 28 ربيع الأول عام 1433 الموافق ل 21 فبراير سنة 2012، المادة 80 منه المتضمن قانون الولاية، ج. ر، 2012.

الواقع الالكترونية :

1-[www.attoublog.com.samdi](http://www.attoublog.com.samdi) 31 Gamvier 2015.

2-[www.mawdoo3.com](http://www.mawdoo3.com),7سرام 2016

فهرس الجداول والأشكال

| رقم الصفحة | عنوان الشكل                   | رقم الشكل |
|------------|-------------------------------|-----------|
| 21         | يوضح أبعاد الحكم الراشد       | 01        |
| 27         | يوضح معايير الحكم الراشد      | 02        |
| 32         | يوضح آليات تطبيق الحكم الراشد | 03        |
| 47         | يوضح عناصر التنمية المحلية    | 04        |
| 53         | مجالات التنمية                | 05        |

# الفهرس

|    |  |
|----|--|
|    | فهرس   |
|    | الإهداء  |
|    | التشكرات   |
| أ  | مقدمة عامة.....  |
| 06 | <b>الفصل الأول: دراسة في مفهوم الحكم الراشد وآليات وعناصر التطبيق.....</b> |
| 07 | <b>المبحث الأول: مفهوم الحكم الراشد ومبررات ظهوره ومقوماته.....</b>        |
| 07 | المطلب الأول: مبررات وأسباب ظهور الحكم الراشد.....                         |
| 09 | المطلب الثاني: مفهوم وأهمية الحكم الراشد.....                              |
| 14 | المطلب الثالث: مقومات الحكم الراشد وأهدافه.....                            |
| 18 | <b>المبحث الثاني: أبعاد ومعايير وآليات تطبيق الحكم الراشد.....</b>         |
| 18 | المطلب الأول: أبعاد الحكم الراشد.....                                      |
| 22 | المطلب الثاني: معايير الحكم الراشد.....                                    |
| 28 | المطلب الثالث: آليات تطبيق الحكم الراشد.....                               |
| 34 | <b>الفصل الثاني: دراسة في مفهوم التنمية المحلية وأبعادها وأهدافها.....</b> |
| 35 | <b>المبحث الأول: ماهية التنمية المحلية ومقوماتها الأساسية.....</b>         |
| 35 | المطلب الأول: تعريف التنمية المحلية وتطورها التاريخي.....                  |
| 42 | المطلب الثاني: أهداف ومقومات التنمية المحلية.....                          |
| 44 | المطلب الثالث: فواعل التنمية المحلية (الولاية، البلدية، القطاع الخاص)..... |
| 47 | <b>المبحث الثاني: أسباب وخصائص التنمية المحلية وأهم وظائفها.....</b>       |
| 47 | المطلب الأول: أسباب وخصائص ومرتكزات التنمية المحلية.....                   |
| 50 | المطلب الثاني: مجالات التنمية المحلية.....                                 |

|    |   |
|----|---|
| 53 | المطلب الثالث: وظائف التنمية المحلية.....                                   |
| 57 | <b>الفصل الثالث: واقع التنمية المحلية والحكم الراشد في الجزائر.....</b>     |
| 58 | <b>المبحث الأول: علاقة الحكم الراشد بالتنمية المحلية في الجزائر.....</b>    |
| 58 | المطلب الأول: دور معايير الحكم الراشد في تحقيق التنمية المحلية.....         |
| 62 | المطلب الثاني: دور فواعل الحكم الراشد في تحقيق التنمية.....                 |
| 67 | المطلب الثالث: تفعيل آليات الحكم الراشد على المستوى المحلي.....             |
| 69 | <b>المبحث الثاني: استراتيجيات إعادة بعث التنمية المحلية في الجزائر.....</b> |
| 69 | المطلب الأول: برامج التنمية الاقتصادية في الجزائر.....                      |
| 72 | المطلب الثاني: تصور حكم راشد و تنمية حقيقية في الجزائر.....                 |
| 73 | المطلب الثالث: تنويع الإستثمارات المحلية.....                               |
| 80 | <b>خاتمة.....</b>   |
| 82 | <b>قائمة المراجع و المصادر.....</b>   |
| 90 | <b>قائمة الأشكال.....</b>   |
| 91 | <b>فهرس المحتويات.....</b>  |
| 95 | <b>ملخص الدراسة.....</b>  |



## ملخص:

ارتبطت عملية تحقيق الحكم الرشيد في الجزائر بمسألة التنمية وبالتحديد التنمية المحلية، حيث أن أي دولة من الدول حتى تقوم بمواجهة التحولات السياسية والاقتصادية الحاصلة في العالم لا بد من توافر مبادئ الحكم الرشيد التي يقوم عليها إلا أنه لا بد من توافر نظام إداري وحكومي لا مركزي حتى يكون من السهل تحقيق مبادئ الحكم الرشيد.

وقد تم توسيع نطاق مشاركة المواطنين في عملية الحكم وقلص دور الدولة ومنحت مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص دوار كبيرا في عملية التنمية، وقد تطرق البنك الدولي لموضوع التنمية في العالم تحت العديد من المسميات، كذلك فإن ترشيد الإدارة المحلية له دور كبير في تحقيق التنمية الوطنية، ويكون كل ذلك عن طريق إشراك المواطن الذي يعتبر أساسيا مهما في عملية التنمية المحلية وكونه قريبا من الإدارة وجزءا أساسيا من عملية التنمية.

ومن خلال كل ما تطرقنا له في دراستنا توصلنا إلى أن للجزائر الكثير من مقومات التنمية فإذا قامت بوضع استراتيجيات قوية ومدروسة ومبنية على أسس علمية فإنها ستحقق تنمية فعالة في كل مجالاتها إلا أننا نحتاج إلى الإرادة السياسية الصادقة والقوية ونحتاج إلى تفعيل الرقابة على كل المشاريع التنموية.

issue of process of achieving good governance in Algeria has been linked to the The of the countries in order to development, namely, local development, where a country is one transformations taking place in the world. The principles of face the political and economic government system is governance are essential, but a decentralized administrative and good .It is easy to achieve the principles of good governance .necessary the role of the state ,participation of citizens in the governance process has been expanded The the private sector have been given a major role in has been reduced, civil society institutions and process. The World Bank has addressed the subject of development in the the development plays a major role in world under many names. The rationalization of local administration All this is done through the involvement of the citizen, who is ,achieving national development development and being close to the considered to be an essential element in the process of local .the development process administration and an Asian part of has many all that we have addressed in our study, we have concluded that Algeria Through scientifically based strategies, it will elements of development. If it develops strong, studied and in all its fields, but we need a strong and honest political achieve effective development administration



